

خزائن العرب

١٢

إعجاز الفراء

للبيافلاني
أبي بكر محمد بن الطيّب

٤٠٣ هـ

تحقيق

السيد أحمد صقر

الطبعة الثالثة



دار المغارف بمطرو

إعجاز القرآن

للجافلاني
أبي بكر محمد بن الطيّب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

جرت سنة الله في ابتعاث رسله إلى خلقه ، لتبصيرهم بعظمته وجمعهم على عبادته ، أن يؤيدهم بأمور حسية تخالف السنن الكونية ، وتشد عن النواميس الطبيعية ؛ وتكون من قبيل ما استحکم في زمانهم ، وغلب على خاصتهم ، وعظم في نفوس عامتهم ؛ لتكون معجزة الرسول المرسل إليهم مفحمة لأعجب الأمور في أنظارهم ، ومبطللة لأقوى الأشياء في حسابانهم ؛ ولئلا يجد المبطلون متعلقاً يتشبثون به ، ولا سبيلاً يتخذونه إلى اختداع الضعفاء .

فقد أيد الله جل جلاله موسى عليه السلام — وكان عصره عصر سحر — بخلق البحر ، وانقلاب العصا حية تسعى ، وانبعاس الحجر الصلد بعين الماء الرّواء . وأيد عيسى عليه السلام — وكان عهده عهد طب — بإبراء الأكمه والأبرص ، وخلق الطير من الطين ، وإحياء الموتى بإذنه .

ولمّا أرسل رسوله محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، إلى الناس أجمعين ، وجعله خاتم النبيين — أيده بمعجزات حسية كمعجزات من سبقه من المرسلين ، ونخصّه بمعجزة عقلية خالدة ، وهى إنزال القرآن الكريم ، الذى لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لم يستطيعوا ولم يقاربوا ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً . وكان ذلك في زمن سما فيه شأن البيان ، وجلّت مكانته في صدور أهله ، وعرفوا باللسن والفصاحة ، وقوة العارضة في الإعراب عن خوائج النفوس ، والإبانة عن مشاعر القلوب .

وظل رسول الله ، صلوات الله عليه ، يتحدّاهم بما كانوا يعتقدون في أنفسهم القدرة عليه ، والتمكن منه ، ولم يزل يقرّعهم بعجزهم ، ويكشف عن نقصهم ؛ حتى استكانوا وذلوا ، وطبع عليهم الخزي بطابعه ، وصاروا حيال فصاحته في أمر مريع .

وقد أدهش القرآن العرب لما سمعوه ، وحيرَ ألبابهم وعقولهم بسحر بيانه ، وروعة معانيه ، ودقة ائتلاف ألفاظه ومبانيه ؛ فمنهم من آمن به ومنهم من كفر ، وافترقت كلمة الكافرين في وصفه ، وتباينت في نعته . فقال بعضهم : هو شعر ، وقال فريق : إنه سحر ، وزعمت طائفة أنه أساطير الأولين اكتتبها محمد ، فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ، وذهب قوم إلى أنه إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون . وقال غير هؤلاء وهؤلاء : لو نشاء لقلنا مثل هذا . ولكنهم لم يقولوا هم ولا غيرهم ؛ لأن تأليف القرآن البديع ، ووصفه الغريب ، ونظمه العجيب ، قد أخذ عليهم منافذ البيان كلها ، وقطع أطماعهم في معارضته ؛ فظلوا مقموعين مدحورين ثلاثة وعشرين عاما ، يتجرعون مرارة الإخفاق ، ويهطعون لقوارع التبكيت ، وينغضون رؤوسهم تحت مقارع التحدى والتعير ، مع أنفتهم وعزتهم ، واستكمال عدتهم ؛ وكثرة خطبائهم وشعرائهم ، وشيوخ البلاغة فيهم ؛ والتهاب قلوبهم بنار عداوته ، وترادف الحوافز إلى مناهضته ؛ وعرفانهم أن معارضته بسورة واحدة أو آيات يسيرة أنقض لقله ، وأفعل في إطفاء أمره ، وأنجع في تحطيم دعوته ، وتفريق الناس عنه - من مناجزته ، ونصيبهم الحرب له ؛ وإخطارهم بأرواحهم وأموالهم ، وخروجهم عن أوطانهم وديارهم .

وقد ندب الله المسلمين إلى تلاوة القرآن ، وقراءة ما تيسر منه ، وحضهم على ادِّكار معانيه ، وتدبر أغراضه ومراميهِ ؛ ليهتدوا ببصائره وهداه ، وليستضيئوا بأنواره في الحياة ؛ حتى تكون كلمتهم فيها هي العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى . فأقبل عليه علماءهم يتدبرونه ويفسرونه ، ويُجَلِّون آياته على أعين الناس لعلهم يشهدون ما فيها من المنافع لهم ؛ فيأتَمروا حيث أمر ، ويتنهبوا حيث زجر . وأقبل عليه غيرهم ، من أعدائه وأعدائهم ، فاتبعوا ما تشابه من آيه ابتغاء الفتنة وبتأويلها ، وتحريف كدله عن مواضعها ؛ وخيلت لهم أفهامهم الكلييلة ، وأذهانهم العلييلة ، أن في نظمه فساداً ، وفي أسلوبه لحناً ، وفي معانيه تناقضاً ، وفي نقله اضطراباً ؛ فنفوا عنه صفة الإعجاز ، وسددوا نحوه المطاعن ، وبشّوا حوله الشكوك . وكان الناجمون الأولون منهم يخافتون بأقوالهم ، ويجمعون بأرائهم ، ويستخفون بتأهيبهم ،

ويصطنعون الحذر والدهاء في كل ما يأتون وما يذرون ، خوفاً من بطش الخلفاء الراشدين ، ومن تلاهم من خلفاء الأمويين .

وخلف من بعد هؤلاء خلف كانوا أكثر ثقافة ، وأغزر علماً ، وأحسن بياناً ؛ فأصحروا بآرائهم ، وجاهروا بمعتقداتهم ، وبثوا شكوكهم في المجالس والأندية ، وسطروها في الكتب والرسائل التي أسرفوا في تحسينها ، وبالغوا في تزيينها ، وغالوا في انتقاء ورقها ومدادها واستجادة خطها ؛ ليحسن وقعها في الأنظار ، وتصبو إليها أنفس القراء .

وقد ساعدهم على جههم هذا ويمكن لهم منه ، تبدل الزمان ، وتغير الحال ، بتسامح الخلفاء في غير ما يمس سلطانهم ويعرض لدولتهم ، وامتلاك غير العرب لزمام الأمور في الدولة ، وانتشار الكتب المترجمة ؛ وازدياد اتصال العرب بغيرهم من أهل المذاهب والنحل الأخرى ، وكثرة الجدال بين المذاهب الإسلامية ، واشتعال نار العداوة بين الفرق الكلامية .

ولما كثرت المطاعن في القرآن ، وأوشكت الشبهات أن تأخذ سبيلها إلى نفوس الأغرار والأحداث - : نهض فريق من العلماء يدعون عنه ، وينافحون دونه ، ويرمون من ورائه بالحجج النيرة ، والأدلة الواقعة ؛ فشرعوا أقلامهم لتأليف الكتب والرسائل في الرد عليهم ، وتبيين مفترياتهم . وفي طليعة هؤلاء أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري ، فقد عمد إلى مطاعنهم فيه فجمعها ، ثم كر عليها بالنقض في كتابه الجليل : « تأويل مشكل القرآن » .

وكانت مسألة الإعجاز من أبرز المسائل التي تعاورها العلماء بالبحث في أثناء تفسيرهم للقرآن ، وردهم على منكري النبوة ، وخوضهم في علم الكلام ، كعلي بن ربن كاتب التوكل في كتاب : « الدين والدولة » ؛ وكأبي جعفر الطبري في تفسيره : « جامع البيان عن وحوه تأويل آي القرآن » ؛ وكأبي الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ، وأبي عثمان الجاحظ في كتاب : « الحجة في تثبيت النبوة » .

وكان علماء الاعتزال أكثر المثيرين للكلام في إعجاز القرآن ؛ فقد ذهب النظام - من بينهم - إلى أن القرآن نفسه غير معجز ، وإنما كان إعجازه بالصرفه .

وقال . « إن الله ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة ، بل هو كسائر الكتب المنزلة لبيان الأحكام من الحلال والحرام . والعرب إنما لم يعارضوه ؛ لأن الله تعالى صرفهم عن ذلك ، وسلب علومهم به .

وذهب هشام القوطي ، وعبد بن سليمان إلى أن القرآن لم يُجعل عَلَمًا للنبي ، وهو عرض من الأعراض ، والأعراض لا يدل شيء منها على الله ولا على نبوة النبي . وكان ذلك وغيره من أقوال أئمتهم ، منبعًا غزيرًا للقول في إعجاز القرآن .

وقد انبرى كثير منهم للرد على من أنكر إعجازه جملة ، كأبي الحسين الحياط وأبي على الجبائي ، اللذين نقضا على « ابن الرواندي » كتابه « الدامع » الذي طعن فيه على نظم القرآن وما يحتويه من المعاني ، وقال : إن فيه سفهًا وكذبًا .

وكذلك رد كثير منهم على من خالف عن قول جماعتهم : بأن تأليف القرآن ونظمه معجز ، وأنه علم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كالجاحظ الذي رد على النظام رأيه في الصرفة ، في كتاب : « نظم القرآن » .

ألف الجاحظ كتابه في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه ، وبديع تركيبه ، على حد قوله في مقدمة كتاب الحيوان . وهو من كتبه الضائعة . وقد أشار إليه الباقلاني في إعجاز القرآن ؛ إذ يقول ص ٧ : « وقد صنف الجاحظ في نظم القرآن كتابًا لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله ، ولم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى » .

وأخشى أن يكون الباقلاني قد حاف في حكمه على نظم القرآن ، وحملته العصبية المذهبية على تنقصه . فقد وصف الجاحظ نظم القرآن في كتابه « حجج النبوة » حيث يقول في صفحة ١٤٧ مخاطبًا من كتب له الكتاب : « وفهمت - حفظك الله - كتابك الأول ، وما حثت عليه من تبادل العلم ، والتعاون على البحث ، والتحاب في الدين ، والنصيحة لجميع المسلمين . وقلت : اكتب إلى كتابًا تقصد فيه إلى حاجات النفوس ، وإلى صلاح القلوب ، وإلى معتلجات الشكوك ، ونواطر الشبهات ؛ دون الذي عليه أكثر المتكلمين من التطويل ، ومن التعمق والتعقيد ، ومن تكلف ما لا يجب ، وإضاعة ما يجب . وقلت : كن كالمعلم

الرفيق ، والمعالج الشفيق : الذى يعرف الداء وسببه ، والدواء وموقعه ؛ ويصبر على طول العلاج ، ولا يسأم كثرة الترداد . وقلت : اجعل تجارتك التى إياها تؤمل ، وصناعتك التى إياها تعتمد - إصلاح الفاسد ، وردّ الشارد . وقلت : ولا بد من استجماع الأصول ، ومن استيفاء الفروع ، ومن حسم كل خاطر ، وقمع كل ناجم ، وصرف كل هاجس ، ودفع كل شاغل ؛ حتى تتمكن من الحجة . وتتهنأ بالنعمة ، وتجدر رائحة الكفاية ؛ وتثلج ببرد اليقين ، وتنفضى إلى حقيقة الأمر . وقلت : ابدأ بالأخف فالأخف ، وبكل ما كان آتق فى السمع وأحلى فى الصدر ، وبالباب الذى يؤتى الرّيسّ المتكلف ، والجسور المتعجرف ؛ وبكل ما كان أكثر علمًا ، وأنفذ كيدًا ... فكتبت لك كتابًا أجهدت فيه نفسى ، وبلغت منه أقصى ما يمكن مثلى فى الاحتجاج للقرآن ، والرد على كل طعان ؛ فلم أدع فيه مسألة لرافضى ، ولا لحديثى . ولا لحشوى ؛ ولا لكافر مبّاد ، ولا لمناฟิก مقموع ؛ ولا لأصحاب « النظام » ، ولن نجم بعد « النظام » من يزعم : أن القرآن حق وليس تأليفه بحجة ، وأنه تنزيل وليس ببرهان ولا دلالة ؛ فلما ظننت أنى قد بلغت أقصى محبتك ، وأتيت على معنى صفتك - أتانى كتابك تذكر أنك لم ترد الاحتجاج لنظم القرآن ، وإنما أردت الاحتجاج لخلق القرآن وكانت مسألتك مبهمة ؛ فكتبت لك أشق الكتابين وأثقلهما ، وأغمضهما دعنى ، وأطولهما طولًا ... » .

ولست أعرف نقلا عن كتاب : « نظم القرآن » ولا حديثًا عنه ، ولا وصفًا له غير وصف الجاحظ هذا ، وأحسبه فيه من الصادقين .

وقد قلد الجاحظ فى هذه التسمية أبو بكر : عبد الله بن أبى داود السجستانى ، المتوفى سنة ٣١٦ فى كتابه : « نظم القرآن » .

وأبو زيد البلخى : أحمد بن سليمان ، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ قال أبو حيان فى كتاب « البصائر والذخائر » : قال أبو حامد القاضى : لم أر كتابًا فى القرآن مثل كتاب لأبى زيد البلخى ، وكان فاضلا يذهب فى رأى الفلاسفة ، لكنه تكلم فى القرآن بكلام لطيف دقيق فى مواضع ، وأخرج سرائره وسماه : « نظم القرآن » ولم يأت على جميع المعانى فيه .

وكذلك أبو بكر : أحمد بن علي ، المعروف بابن الإخشيد ، المعتزلي ، المتوفى سنة ٣٢٦ هـ ؛ فإنه قد ألف كتاباً أسماه : « نظم القرآن » .

وأول كتاب علمناه ، يشتمل عنوانه على كلمة الإعجاز هو كتاب : « إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه » لأبي عبد الله : محمد بن يزيد الواسطي ، المعتزلي ، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ . وهو من الكتب التي لا نعرف عنها غير أسائها المجردة . وقد بقي من الكتب المؤلفة في القرن الرابع عن إعجاز القرآن ، ثلاثة كتب . أولها : كتاب الرماني ، وثانيها : كتاب الخطابي ، وثالثها : كتاب الباقلاني . وهي التي نعرض لها بالبيان والتحليل ، فيما يلي :

إعجاز القرآن للرماني :

ولد أبو الحسن : علي بن عيسى الرماني المعتزلي في سنة ٢٧٦ ، ومات سنة ٣٨٤ وكان يعرف أيضاً بالإخشيدي ، نسبة إلى أستاذه ابن الإخشيد ، وبالوراق ؛ لأنه كان يحترف الوراقة . وقال عنه ياقوت في معجم الأديباء ٧٤/١٤ : « كان إماماً في علم العربية ، علامة في الأدب ، في طبقة أبي علي الفارسي ، وأبي سعيد السيرافي . وله تصانيف في جميع العلوم : من النحو واللغة والنجوم والفقه والكلام ، على رأي المعتزلة . وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ؛ حتى قال أبو علي الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء » . وقال عنه أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١ : « وأما علي بن عيسى فعلى الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق ؛ وعيب به ، لأنه لم يسلك طريق واضح المنطق ، بل أفرد صناعة ، وأظهر براعة وقد عمل في القرآن كتاباً نفيساً . هذا مع الدين الثخين ، والعقل الرصين » . وقال عنه في تقييد الجاحظ ، كما قال ياقوت ، في معجم الأديباء ٧٦/١٤ : « لم ير مثله قط ... علماً بالنحو ، وغزارة في الكلام ، وبصراً بالمقالات ، واستخراجاً للعويص ، وإيضاحاً للمشكل ؛ مع تأله وتنتزه ، ودين وبيقين ، وفصاحة وفقاهة ، وعفافة ونظافة » .

والكتاب النفيس الذى أشار التوحيدى إليه ، هو كتاب : « الجامع لعلم القرآن » وقد ذكره الرماني في إعجاز القرآن .

بدأ الرماني كتابه ببيان وجوه إعجاز القرآن ، فقال : إنها تظهر من سبع جهات وهى : ترك المعارضة مع توفر الدواعى وشدة الحاجة ، والتحدى للكافة ، والصرفة ، والبلاغة ، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلية ، ونقض العادة ، وقياسه بكل معجزة .

ثم قسم البلاغة إلى ثلاث طبقات ، وقال : إن ما كان في أعلاها معجز ، وهو بلاغة القرآن . ثم عرف البلاغة بأنها إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ ؛ وأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن . ثم قسم البلاغة إلى عشرة أقسام ، وهى : الإيجاز ، والتشبيه ، والاستعارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والتجانس والتصريف ، والتضمن ، والمبالغة ، وحسن البيان .

ثم فسرهما باباً باباً على ترتيبها تفسيراً وافياً شافياً . فهو — مثلاً — عندما عرض لباب الاستعارة عرفها ، وفرق بينها وبين التشبيه . ثم بين أركانها ، وقال : إن كل استعارة حسنة توجب بلاغة بيان لا تنوب منابه الحقيقة ، وذلك أنه لو كان يقوم مقامه كانت الحقيقة أولى به ، ولم تجز الاستعارة . ثم ذكر ما جاء في القرآن من الاستعارة على جهة البلاغة ، وبدأ بقول الله تعالى : ﴿ وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً ﴾ ؛ فقال : « حقيقة ”قدمنا“ هنا : عمدنا . و ”قدمنا“ أبلغ منه ؛ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر ، لأنه من أجل إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم ، ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم . وفي هذا تحذير من الاغترار بالإمهال . والمعنى الذى يجمعهما العدل ؛ لأن العمد إلى إبطال الفاسد عدل ، والقادم أبلغ لما بينا » .

وجملة الآيات التى ذكرها في هذا الباب على ذلك النحو العظيم — أربع وأربعون آية .

وبعد أن فرغ الرماني من تفسير أبواب البلاغة العشر ، عاد إلى البيان عن الوجوه السبعة التى ذكرها في أول الكتاب ، وقال : إنها مظاهر إعجاز القرآن .

قَابَان عن أوجه دلالتها على الإعجاز . ويعيننا أن نذكر هنا ما قاله عن توفر الدواعي ، و « الصرفة » لما للأول من دلالة خاصة ، ولأهمية الثانية .

قال : « وأما توفر الدواعي فتوجب الفعل مع الإمكان لا محالة ، في واحد كان أو في جماعة . والدليل على ذلك أن إنساناً لو توفرت دواعيه إلى شرب الماء بحضرته ، من جهة عطشه واستحسانه لشربه ، وكل داع يدعو إلى مثله ، وهو مع ذلك ممكن له ؛ فلا يجوز أن لا يقع شربه منه حتى يموت عطشاً لتوفر الدواعي على ما بينا . فإن لم يشربه مع توفر الدواعي له دل ذلك على عجزه عنه ، فكذلك توفر الدواعي إلى المعارضة على القرآن لمَّا لم تقع المعارضة دل ذلك على العجز عنها . »

وقال عن الصرفة : « وأما الصرفة فهي صرف الهمم عن المعارضة . وعلى ذلك يعتمد بعض أهل العلم في أن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن معارضته ، وذلك خارج عن العادة كخروج سائر المعجزات التي دلت على النبوة . وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي تظهر منها للعقول . »

وختم كتابه بالإجابة عن سؤال أورده ، فقال : « فإن قيل : فلم اعتمدتم على الاحتجاج بعجز العرب دون المولدين ، وهو عندكم معجز للجميع ، مع أنه يوجد للمولدين من الكلام البليغ شيء كثير ؟ قيل له : لأن العرب كانت تقيم الأوزان والإعراب بالطباع ، وليس في المولدين من يقيم الإعراب بالطباع كما يقيم الأوزان بالطباع ؛ والعرب على البلاغة أقدر لما بينا من فطنتهم لما لا يفتن له المولدون من إقامة الإعراب بالطباع . فإذا عجزوا عن ذلك فالمولدون عنه أعجز . »

وقد ذهب الرماني إلى نفي السجع من القرآن ، وتسمية ما فيه من ذلك فواصل ، لأن الأسجاع عيب ، والواصل بلاغة ؛ لأن الفواصل تابعة للمعاني ، وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها ، وهو قلب ما توجبه الحكمة في الدلالة .

* * *

إعجاز القرآن للخطابي :

ولد أبو سليمان : حمّد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتِي سنة ٣١٩ وتوفي سنة ٣٨٨ هـ . وهو من أعلام الفكر الإسلامي في القرن الرابع الذين امتازت كتبهم

بغزارة المادة ، وعمق الفكرة ؛ ودقة الاستنباط وروعة البيان ؛ وظهرت فيها شخصيتهم واضحة المعالم ، بينة القسّمات . ومن كتب الخطّابى الجليلية : كتاب « غريب الحديث » و« معالم السنن فى شرح سنن أبى داود » و« أعلام السنن فى شرح البخارى » و« إعجاز القرآن » وهو أصغرّها حجماً .

بدأ الخطّابى كتابه بقوله : « قد أكثر الناس الكلام فى هذا الباب قديماً وحديثاً ، وذهبوا فيه كل مذهب من القول ؛ وما وجدناهم — بعد — صدّروا عن رى ؛ وذلك لتعذر معرفة وجه الإعجاز فى القرآن ، ومعرفة الأمر فى الوقوف على كفيّته » .

ثمّ عرض للأقوال التى قيلت قبله فى وجوه الإعجاز ، وبدأ برأى القائلين بأنّ النبى صلى الله عليه وسلم ، قد تحدّى العرب قاطبة بأنّ يأتوا بسورة من مثله فعجزوا عنه ، وانقطوا دونه . وعقب عليه بقوله : « وهذا — من وجوه ما قيل فيه — أبينها دلالة ، وأيسرها مؤونة ؛ وهو مقنع لمن لم تنازعه نفسه مطالعة كفيّة وجه الإعجاز فيه » .

ثمّ ثنى برأى القائلين بأنّ العلة فى إعجازه « الصرفة » أى صرف المهم عن المعارضة ، وإن كانت مقدوراً عليها ، غير معجوز عنها ؛ إلا أنّ العائق من حيث كان أمراً خارجاً عن مجارى العادات — صار كسائر المعجزات . وعلق عليه بقوله : « وهذا أيضاً وجه قريب ، إلا أنّ دلالة الآية تشهد بخلافه ، وهى قوله سبحانه : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ . فأشار فى ذلك إلى أمر طريقه التكلّف والاجتهاد ، وسبيله التأهب والاحتشاد ؛ والمعنى فى الصرفة التى وصفوها لا يلائم هذه الصفة فدل على أنّ المراد غيرها » .

ثمّ ذكر رأى الطائفة التى زعمت أنّ إعجازه إنما هو فيما تضمنه من الأخبار عن الكوائن فى مستقبل الزمان ، وصدّقت أقوالها مواقع أكوانها . ثمّ نقده بقوله : « ولا يشكّ فى أنّ هذا وما أشبهه من أخباره ، نوع من أنواع إعجازه ؛ ولكنه ليس بالأمر العام الموجود فى كل سورة من سور القرآن . وقد جعل سبحانه فى صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها ، لا يقدر أحد من الخلق أن يأتى بمثلها ،

فقال : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ، وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ، من غير تعيين . فدلَّ على أن المعنى فيه غيرُ ما ذهبوا إليه .

ثم ذكر الرأى الرابع الذى ذهب إليه الأكثرون من علماء أهل النظر ، وهو أن إعجازه من جهة « البلاغة » وقال : « وجدت عامة أهل هذه المقالة ، قد جروا فى تسليم هذه الصفة للقرآن على نوع من التقليد ، وضرب من غلبة الظن ؛ دون التحقيق له ، وإحاطة العلم به . ولذلك صاروا إذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التى اختص بها القرآن ، وعن المعنى الذى يتميز به عن سائر أنواع الكلام الموصوف بالبلاغة — قالوا : لا يمكننا تصويره ، ولا تحديده بأمر ظاهر نعلم به مباينة القرآن غيره من الكلام : وإنما يعرفه العالمون به عند سماعه ضرباً من المعرفة ، لا يمكن تحديده . وأحالوا على سائر أجناس الكلام الذى يقع فيه التفاضل ، فتقع فى نفوس العلماء به — عند سماعه — معرفة ذلك ، ويتميز فى أفهامهم قسبُ الفاضل من المفضول منه . وقد يخفى سببه عند البحث ، ويظهر أثره فى النفس ، حتى لا يلتبس على ذوى العلم والمعرفة به . وقد توجد لبعض الكلام عذوبة فى السمع ، وهشاشة فى النفس ، لا يوجد مثلها لغيره ؛ والكلامان معاً فصيحان ، ثم لا يوقف لشيء من ذلك على علة » .

ثم عقب الخطابى على ذلك بقوله : « وهذا لا يقنع فى مثل هذا العلم ، ولا يشفى من داء الجهل به ، وإنما هو إشكال أحيل به على إبهام » .

ثم ذكر أن دقيق النظر ، وشاهد العبر ؛ قد دلاه على ما يباين به القرآن سائر الكلام ؛ وأن العلة فى ذلك : « أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها فى نسبة التبيان متفاوتة ، ودرجاتها فى البلاغة متباينة غير متساوية . فمنها البليغ الرصين الجزل ، ومنها الفصيح القريب السهل ، ومنها الجائز المطلق الرسل . وهذه أقسام الكلام الفاضل . فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه ، والقسم الثانى أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه . فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة ، وأخذت من كل نوع من أنواعها شعبة ؛ فانظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتى الفخامة والعذوبة . وهما على الانفراد فى نوعتهما

كالمتضادين ؛ لأن العذوبة نتاج السهولة ، والجزالة والمتانة فى الكلام تعالجان نوعاً من الوعورة . فكان اجتماع الأمرين فى نظمه — مع نُسُوب كل واحد منهما عن الآخر — فضيلة خصّ بها القرآن .

ثم قال : « وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله ؛ لأمر :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية ، وبأوضاعها التى هى ظروف المعانى ، والحوامل لها . ولا تدرك أفهامهم جميع معانى الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ، ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظم التى بها يكون اختلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها ، إلى أن يأتوا بكلام مثله . وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى قائم به ، ورباط لهما ناظم . وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه فى غاية الشرف والفضيلة ، حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ؛ ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه . وأما المعانى فلا خفاء على ذى عقل أنها هى التى تشهد لها العقول بالتقدم فى أبوابها ، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها . وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق فى أنواع الكلام ؛ فأما أن توجد مجموعة فى نوع واحد منه ، فلم توجد إلا فى كلام العليم القدير ، الذى أحاط بكل شىء علماً ، وأحصى كل شىء عدداً .

فتفهم الآن ، واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ ، فى أحسن نظم التأليف ، مضمناً أصح المعانى : من توحيد له — عزت قدرته — وتنزيه له فى صفاته ، ودعاء إلى طاعته ، وبيان بمنهاج عبادته : من تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ وتقويم ، وأمر بمعروف ، ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن مساوئها . واضعاً كل شىء منها موضعه الذى لا يرى شىء أولى منه ، ولا يرى فى صورة العقل أمر أليق منه ؛ مودعاً أخبار القرون الماضية ، وما نزل من مشلات الله بمن عصى وعاند منهم ؛ منبهاً عن الكوائن المستقبلية فى الأعصار الباقية من الزمان ؛ جامعاً فى ذلك بين الحجة والمحتج له ، والدليل والمدلول عليه ؛ ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه ، وإنباءً عن وجوب

ما أمر به ونهى عنه . ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور ، والجمع بين أشناتها حتى تنتظم وتتسق - أمر تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قُدْرُهم : فانقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله ، أو مناقضته في شكله .

وأننى لم ذلك وأمر معاناة المعانى التى تحملها الألفاظ ، شديد بالغ الشدة لأنها نتائج العقول ، ولولائد الأفهام ، وبنات الأفكار .

وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحدق فيها أكثر ؛ لأنها لحام الألفاظ وزمام المعانى ، وبه يتصل أخذ الكلام ، ويلتئم بعضه ببعض ؛ فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان .

ثم ذكر أقوال المعاندين للقرآن ، لما عجزوا عن معارضته ؛ وقال : « إن عمود هذه البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات ، هو وضع كل نوع من الألفاظ التى تشمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه : إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة . ذلك أن فى الكلام ألفاظاً متقاربة فى المعانى يحسب أكثر الناس أنها متساوية فى إفادة بيان مراد الخطاب ؛ كالعلم والمعرفة والحمد والشكر .. والأمر فيها وفى ترتيبها عند علماء اللغة بخلاف ذلك ؛ لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبيتها فى بعض معانيها ، وإن كانا قد يشتركان فى بعضها » . ثم مضى يبين الفروق بين معانى الكلمات التى ذكرها ، وأتبعها بطائفة الاعتراضات التى وجهت إلى القرآن ، أو التى يمكن أن توجه إليه ؛ كتأليف معظم كلامه من ألفاظ مبتذلة فى مخاطبات العرب ، مستعملة فى محاوراتهم ؛ وقلة حظه من الغريب المشكل ، بالإضافة إلى واضحته الكثير ؛ وقلة عدد الفقّر والغرر من ألفاظه ، بالقياس إلى مبادئه ومراسيله . والقول بأن كثيراً من العبارات الواقعة فى القرآن ، لم تقع فى أفصح وجوه البيان وأحسنها ، وأنه قد عرض فيه سوء التأليف من نسق الكلام على ما ينبو عنه ولا يليق به ، وإدخاله بين الكلامين ما ليس من جنسهما ، مع ما فيه من الحذف والاختصار ، ومضاعفة التكرار ؛ وغير ذلك مما يشكل معه الكلام ، ويستغلق معناه ، ويخرج به عن الفصاحة العالية والبلاغة السامية .

ثم كر على تلك الاعتراضات فنقضها ، وفصل القول في تأويل الآيات الكثيرة التي أوردتها . وبين أسرار بلاغتها تبيناً ترتاح إليه القلوب ، وتطمئن له العقول . ثم قال : « وفي إعجاز القرآن وجه آخر ، ذهب عنه الناس ، فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ من آحادهم . وذلك صنيعه بالقلوب وتأثيره في النفوس ، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا منشوراً ، إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ، ومن الروعة والمهابة في أخرى — ما يخلص منه إليه . تستشعر به النفوس ، وتشرح له الصدور ، حتى إذا أخذت حظها منه عادت مرتاعة قد عراها من الوجيب والقلق ، وتغشاها من الخوف والفرق ما تقشعر منه الجلود ، وتزعج له القلوب . يحول بين النفس وبين مضمراتها وعقائدها الراسخة فيها . فكم من عدو للرسول ، صلى الله عليه وسلم ، من رجال العرب وفتاكها ، أقبلوا يريدون اغتياله وقتله ، فسمعوا آيات من القرآن ، فلم يلبثوا حين وقعت في مسامعهم أن يتحولوا عن رأيهم الأول ، وأن يركنوا إلى مسالمته ويدخلوا في دينه ؛ وصارت عداوتهم موالاة وكفرهم إيماناً » . ثم أورد من المثل التاريخية ، والآيات القرآنية ما هو مصداق لما وصفه من أمر القرآن . وكان ذلك خاتمة الكتاب .

ثم ألف بعد الروماني والخطابي معاصرهما أبو بكر الباقلاني ، كتابه « إعجاز القرآن » .

* * *

الباقلاني وإعجاز القرآن :

هو أبو بكر : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، المعروف بالباقلاني ، أو ابن الباقلاني .

ولد بالبصرة ، ولم يعين أحد من المؤرخين عام ولادته ؛ وقد تلقى العلم على أعلامها ، ثم رحل إلى بغداد فأخذ عن علمائها ، ثم اتخذها داراً لإقامته ، حتى قضى نحبه فيها ولم يذكر أحد كذلك متى رحل إليها أول ما رحل ، ولا متى اتخذها مستقراً ؟

وقد أتبع للباقلاني أن يتلمذ لطائفة من العلماء الذين جمعوا بين العلم والعمل .

وشهروا بالورع والتقوى . ونحن نشير إلى من وقفنا عليه منهم ، فيما يلي :

(١) فمنهم أبو بكر الأبهري : محمد بن عبد الله (٢٨٩ - ٣٧٥هـ) شيخ المالكية في عصره ؛ وقد أخذ عنه الباقلاني الفقه ، وصحبه فأطال صحبته . ومما يؤثر عن الأبهري أنه أخرج في آخر حياته ثلاثة آلاف مقال ، وفرقها على تلاميذه ، وكانوا جماعة وافرة ، وأثر الباقلاني فأعطاه منها مائة مثقال .

(٢) أبو بكر : أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي راوى مسند الإمام أحمد (٢٧٤ - ٣٦٨) ؛ وقد أخذ عنه الحديث .

(٣) أبو محمد : عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي (٢٧٤ - ٣٦٩) .

(٤) أبو عبد الله : محمد بن خفيف الشيرازي المتوفى سنة ٣٧١ . وقد أخذ عنه الباقلاني علم الأصول .

(٥) ابن بهته : محمد بن عمر ، البزاز ، المتوفى سنة ٣٧٤ .

(٦) أبو أحمد : الحسين بن علي النيسابوري ، (٢٩٣ - ٣٧٥) .

(٧) أبو أحمد : الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٢٩٣ - ٣٨٢) .

(٨) أبو محمد : عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة ٣٨٦ عن ست

وسبعين سنة .

(٩) أبو عبد الله الطائي : محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد ، البصري ، صاحب أبي الحسن الأشعري . وقد درس عليه الباقلاني الأصول والكلام ، وكان من أخص تلاميذه .

(١٠) أبو الحسن الباهلي البصري صاحب أبي الحسن الأشعري ؛ قال الباقلاني : « كنت أنا وأبو إسحاق الإسفراييني ، وابن فورك معاً في درس الشيخ الباهلي ، وكان يدرس لنا في كل جمعة مرة واحدة ، وكان منا في حجاب ، يرخي الستر بيننا وبينه كي لا نراه . وكان من شدة اشتغاله بالله مثل والده أو مجنون ، لم يكن يعرف مبلغ درسنا حتى نذكره ذلك » . ولم يكن الباهلي يمتنع عن هؤلاء الثلاثة فقط ، بل كان يمتنع عن كل الناس ، حتى عن الجارية التي كانت تخدمه . وقد سأله تلاميذه في أول عهدهم به عن سبب إرساله الحجاب بينه وبينهم

فقال : « إنكم ترون السوقه ، وهم أهل الغفلة ، فتروني بالعين التي ترون أولئك بها » ! وذكر ابن شاکر فی « عیون التواریخ » أن الباهلی مات سنة ٣٧٠ . وكان الباهلی وابن مجاهد . أعرف العلماء بمذهب الأشعری ، وأشدّهم فقهاً له . وأقواهم حجة فی الدفاع عنه : لأنهما كانا من أقرب تلاميذه إليه . وقد سجل المؤرخون للأشعری : أن أخص تلاميذه به أربعة : أبو بكر بن مجاهد ، وأبو الحسن الباهلی ، وأبو الحسن الطبری . وخادمه بندار بن الحسين الشيرازی المتوفى سنة ٥٣٣هـ . وقد تلقى الباقلانی عليهما أصول المذهب . فتعشقه واندفع فی نصرته ، بما عرف عنه من قوة الحجة . وبراعة المحاوره ، وسرعة البديهة . وطلاقة اللسان . وغزارة البيان . فطار صيته فی الآفاق . وهو مازال بعد فی ريعان الصبا وفتاء الشباب ، حتى وصل إلى أعلام المعتزلة بشيراز .

وكانت شیراز فی ذلك الوقت حاضرة ملك أبی شجاع فسّاحسرو بن ركن الدولة البويهی . الذي آل إليه ملك فارس بعد وفاة عمه عماد الدولة فی سنة ٣٣٨ ، فتلقب بعضد الدولة .

وكان عضد الدولة أميراً عظیم الهیة ، غزير العقل ، شديد التيقظ ، كثير الفضل ، واسع الثقافة ، مشاركاً فی العلوم ، قد تعلم على أحسن المعلمين . فكان يقدر العلم والعلماء ، ويحب الأدب والأدباء ، ويؤثر مجالستهم على مجالسة الأمراء ؛ ويمجى الجرايات على الفقهاء والمحدثين . والنحاة والمفسرين ، والشعراء والمتكلمين ، والأطباء والمهندسين .

وكانت له خزائن كتب عظیمه ، غنى بها عناية فائقة ، يدل عليها وصف المقدسى لها بأنها « حجرة على حدة . عليها وكيل وخازن ومشرف . ولم يبق كتاب صنف إلى وقت عضد الدولة من أنواع العلوم إلا وحصله فيها . وهى أزج طويل فی صفة كبيرة ، فيه خزائن من كل وجه ، وقد ألصق إلى جميع حيطان الأزج والخزائن بيوتاً طولها قامة فی عرض ثلاثة أذرع من الخشب المزوق ، عليها أبواب تتحدر من فوق ! والدفاتر منصدة على الرفوف ، لكل نوع بيوت وفهرستات فيها أسامى الكتب . ولا يدخلها إلا كل وجهه » .

وكان يقرض الشعر ويتمثل به ، ويحكم على معانيه بعد التقرير له ؛ فقصده العلماء من كل فج ، وصنفوا له الكتب ؛ كأبي على الفارسي الذي ألف له كتاب « الإيضاح » وكتاب « التكملة » في النحو . وارتحل إليه الشعراء كأبي الطيب المتنبي الذي ورد عليه بشيراز في جمادى الأولى سنة ٣٥٤ ، وأنشده قصيدته الهائية التي يقول فيها :

وقد رأيتُ الملوك قاطبةً وسرت حتى رأيت مولاها
ومن مناياهُمُ براحتيه يأمرها فيهمُ وينهاها
أبا شُجاع بنارس عَضِدَ الدُّ دَوْلَةَ فَمَنَّا خُسْرُو شَهَنشَاهَا
أَسَامِيًّا لم تَزده معرفة وإنما لَذَّةً ذكْرُناها

وقد أفرد عضد الدولة في داره لأهل الخصوص والحكماء والفلاسفة ، موضعاً يقترب من مجلسه ؛ فكانوا يجتمعون فيه للمفاوضة والمذاكرة ، آمنين من السفهاء ورعاع العامة . وكان مجلسه هذا يحتوى على شياطين المعتزلة ، كأبي سعد : بشر بن الحسين قاضى قضاة شيراز ، المتوفى سنة ٣٨٠ ، والأحاذب رئيس المعتزلة ببغداد ، وأبى إسحق النصيبى رئيسهم بالبصرة ، وأبى الحسن : محمد بن شجاع .

وقد لاحظ عضد الدولة خلو مجلسه من أهل السنة ، فقال : هذا مجلس عامر بالعلماء ، إلا أنى لا أرى فيه واحداً من أهل الإثبات والحديث ؛ أما هؤلاء المثبتة من ناصر ؟ فقال القاضى بشر بن الحسين : ليس لهم ناصر ، وإنما هم عامة ، أصحاب تقليد ورواية ، يروون الخبر وضده ويعتقدونهما جميعاً ، لا يعرفون النظر والمعتزلة هم فرسان الجدل والمناظرة . فقال عضد الدولة : محال أن يخلو مذهب طبق الأرض من ناصر ! فانظر إلى موضع فيه مناظر يكتب فيه فيجلب . فلما تبين القاضى العزم في حديثه ، قال : سمعت أن بالبصرة شيخاً وشاباً ، الشيخ يعرف بأبى الحسن الباهلى ، والشاب يعرف بابن الباقلانى . فكتب عضد الدولة يومئذ إلى عامله بالبصرة ليعبثهما إليه ، وأرسل إليهما خمسة آلاف درهم من الفضة . فلما وصل الكتاب إليهما قال الشيخ : هؤلاء الديلم قوم كفره فسقة روافض ، لا يحل

لنا أن نطأ بساطهم ؛ وليس غرض الملك من هذا إلا أن يقال : إن مجلسه مشتمل على أصحاب المحابر كلهم ؛ ولو كان ذلك خالصاً لله لنهضت . وشايغته على ذلك بعض أصحابه . ولكن الباقلاني لم يعجبه أى شيخه فقال له : كذا قال ابن كلاب والحارث بن أسد المحاسبى ومن فى عصرهم : إن المأمون فاسق ظالم لا نحضر مجلسه ، حتى ساق أحمد بن حنبل : وجرى عليه بعد ما عُرف ؛ ولو ناظروه لكفتوه عن هذا الأمر ، وتبين له ما هم عليه بالحجة . وأنت أيضاً — أيها الشيخ — تسلك سبيلهم حتى يجرى على الفقهاء ما جرى على أحمد . ويقولوا : بخلق القرآن ونفى الرؤية . وها أنا خارج إن لم تخرج . فقال الشيخ : أما إذا شرح الله صدرك لذلك فافعل .

قال الباقلاني : فخرجت إلى شيراز ، فلما دخلت المدينة استقبلنى ابن خفيف فى جماعة من الصوفية وأهل السنة ؛ فلما جلسنا فى موضع كان ابن خفيف يدأرس فيه أصحابه « اللّمع » للشيخ أبى الحسن الأشعرى . فقلت له : تَمَادَى على التدريس كما كنت ؛ فقال لى : أصلحك الله ، إنما أنا بمنزلة المتيمم عند عدم الماء ، فإذا وُجد الماء فلا حاجة إلى التيمم . فقلت له : جزاك الله خيراً ، وما أنت بمتيمم . بل لك حظٌ وافر من هذا العلم ، وأنت على الحق ، والله ينصرك .

ثم قلت : متى الدخول إلى فَنَّاخُسْرُو ؟ فقالوا لى : يوم الجمعة لا يحجب عنه صاحب طيلسان . فدخلت والناس قد اجتمعوا ، والملك قاعد على سرير ملكه ، والناس صفوف على يسار الملك ، وفوق الكل قاضى القضاة : بشر بن الحسين ، وكان يدخل مع الوزراء فى وزارتهم ، ويصغى الملك إلى رأيه فى أمر الدولة . فلما رأيت ذلك كرهت أن أتقدم على الناس وأتخطى رقابهم ، من غير أن أرفع ؛ ولم تدعنى نفسى أن أقعد فى أخريات الناس . وكان عن يمين الملك المجلس خالياً ، ولا يقعد هناك إلا وزير وملك عظيم . فضيت وقعدت عن يمينه ، بجذاء قاضى القضاة ، فوجدوا من ذلك ، وفزعوا واضطربوا ؛ لأنه كان عندهم من الجنائيات العظام ؛ ونظر الملك لقاضى القضاة نظراً منكراً . وما فى المجلس من يعرفنى إلا رجل واحد . فقال للقاضى : هذا هو الرجل الذى طلبه الملك من البصرة ، فأعلم الملك بذلك ، فقال قاضى القضاة : أطال الله بقاء مولانا ، هذا هو الرجل

الذى كتبت فيه . وهو لسان المثبتة . فنظر الملك إلى الغلمان والحجّاب فطاروا من بين يديه : ثم قال : اذكروا له مسألة . وكان في المجلس رئيس البغداديين من المعتزلة ، وهو الأحذب . وكان أفصح من عندهم وأعلمهم . وعدد كثير من معتزلة البصرة ، أقدمهم أبو إسحاق النصيبى : فقال الأحذب لبعض تلاميذه : سله ، هل لله أن يكلف الخلق مالا يطيقون : أو ليس له ذلك ؟ - وكان غرضه تقبيح صورتنا عند الملك - فقلت له : إن أردتم بالتكليف القول المجرد فقد وجد ذلك ، لأن الله تعالى قال : ﴿ قل : كونوا حجارة أو حديداً ﴾ ونحن لا نقدر أن نكون حجارة ولا حديداً . وقال تعالى : ﴿ أنبئنى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين . قالوا : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا . إنك أنت العليم الحكيم ﴾ فطالبهم بما لا يعلمون . وقال تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ . وهذا كله أمر بما لا يقدر عليه الخلق . وإن أردتم بالتكليف الذى نعرفه . وهو ما يصح فعله وتركه ، فالكلام متناقض ، وسؤالك فاسد : فلا تستحق جواباً : لأنك قلت : تكليف ، والتكليف : اقتضاء فعل مافيه مشقة على المكلف : وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغير مشقة . فسكت السائل . وأخذ الكلام الأحذب فقال : أيها الرجل ، أنت سئلت عن كلام مفهوم فطرحته فى الاحتمالات ، وليس ذلك بجواب : وجوابه إذا سئلت أن تقول : نعم أو لا . فأحفظنى كلامه لما لم يوقرنى توقير الشيوخ ولم يخاطبنى بما يليق . وقلت له : يا هذا أنت نائم ورجلاك فى الماء : إنما طرحت السؤال فى الاحتمالات ، وقد بينت لك الوجوه المحتملة : فإن كان معك فى المسألة كلام فهاته : وإلا تكلم فى غيرها . فقال الملك للأحذب : أيها الشيخ ، قد بينت الاحتمال : وليس لك أن تعيد عليه ، ولا أن تغالطه : ثم إنى ما جمعتكم إلا للفائدة لا للمهاترة ، ولما لا يليق بالعلماء . ثم التفت إلى وقال لى : تكلم على المسألة . فقلت : ما لا يطاق على ضربين : أحدهما لا يطاق للعجز عنه ، والآخر لا يطاق للاشتغال عنه بضده : كما يقال : فلان لا يطيق التصرف لاشتغاله بالكتابة وما أشبه ذلك ، وهذا سبيل الكافر : أنه لا يطيق الإيمان ، لا لأنه عاجز عن الإيمان ، لكنه لا يطيقه لاشتغاله بضده الذى

هو الكفر ؛ فهذا يجوز تكليفه بما لا يطاق . وأما العاجز فما ورد في الشريعة تكليفه ، ولو ورد لكان جائزاً وصواباً ؛ وقد أثنى الله تعالى على من سأله أن يكلفه ما لا يطيق ، فقال عز وجل : ﴿ وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ ؛ لأن الله تعالى له أن يفعل في ملكه ما يريد . ثم تجاوز الأحاديب الكلام إلى غيره ، ومال الملك إلى قولي .

ثم سألتني النصيبيني عن مسألة الرؤية : هل يرى الباري سبحانه بالعين ؟ وهل تجوز الرؤية عليه أو استحيل ؟ وقال : كل شيء يرى بالعين ، فيجب أن يكون في مقابلة العين . فالتفت الملك إلى وقال : تكلم أيها الشيخ في المسألة . فقلت : لو كان الشيء يرى بالعين لوجب أن يكون في مقابلة العين على ما قال : ولكن لا يرى الله بالعين . فتعجب الملك من قولي ، والتفت إلى قاضي القضاة ، فقال : إذا لم ير الشيء بالعين ، فبأي شيء يرى ؟ فقال : يسأله الملك . فقال : أيها الشيخ فبأي شيء يرى إذا لم ير بالعين ؟ فقلت : يرى بالإدراك الذي في العين ؛ ولو كان الشيء يرى بالعين لكان يجب أن تَرَى كل عين قائمة ؛ وقد علمنا أن الأجهر عينه قائمة ولا يرى شيئاً . فزاد الملك تعجباً ، وقال للنصيبيني : تكلم . فقال : إني لم أعلم أنه يقول هذا ، ولا بنيت إلا على ما نعرف ؛ وظننت أنه يسلم أن الشيء يرى بالعين ! فغضب الملك وقال : ما أنت مثل الرجل ؛ لأنك بنيت المسألة على الظن . ثم التفت إلى وقال لي : تكلم أنت . فقلت : العين لا ترى ، وإنما تُرَى الأشياءُ بالإدراك الذي يحدّثه الله تعالى فيها ، وهو البصر ؛ ألا ترى أن المحتضر يرى الملائكة ونحن لا نراهم ؟ وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، يرى جبريل عليه السلام ولا يراه من يحضره ؟ والملائكة يرى بعضهم بعضاً ولا نراهم نحن ؟ والدليل على جواز رؤية الباري تعالى أنه ليس فيها قلب للحقائق ، ولا إفساد للأدلة ، ولا إلحاق صفة نقص بالقديم تعالى ؛ فوجب أن يكون كسائر الموجودات ؛ لأنه تعالى موجود ، والشيء إنما يرى لأنه موجود ، لأن المرئي لم يكن مرئياً لأنه جنس ؛ لأننا نرى سائر الأجناس المختلفة ؛ ولا لقيام معنى بالمرئي ؛ لأننا نرى الأعراض التي لا تحمل المعاني ؛ وقد ثبت بالنص وجوب رؤية الحق سبحانه في الدار الآخرة . ثم جرى

فى المجلس كلام كثير ، وقال الملك على إثره لقاضى القضاة : ألم أقل لك : إن مذهباً طبقى الأرض لا بد له من ناصر . ولما انقضى المجلس صحبني بعض الحجاب إلى منزل هبيّ لي فيه جميع ما أحتاج إليه ، فسكنته .

ولما خرج الباقلاني قال الملك لقاضيه : فكرت بأى قتلة أقتله بالحواس حيث جلس بغير أمرى ؛ وأما الآن فقد علمت أنه أحق بمكانى منى .

ثم دفع ابنه صمصام الدولة ، ليعلمه مذهب أهل السنة ؛ فعلمه وألف له كتاب « التمهيد » .

ولم يزل الباقلاني مع عضد الدولة ، إلى أن أقدم بغداد . وكان دخوله إياها فى سنة ٣٦٧ ؛ وظل الباقلاني أثيراً لديه ، حتى إنه جعله رئيس البعثة التى أوفدها فى سنة ٣٧١ إلى ملك الروم .

وقد قال الأستاذ « محمود محمد الخضيرى » والدكتور « محمد عبد الهادى أبو ريدة » فى مقدمتهما لكتاب التمهيد : « إن هذه المناظرة جرت فى مجلس الإمبراطور باسيليوس الثانى ، الذى حكم من سنة ٣٦٥ إلى سنة ٤١٦ هـ . ثم قالوا : « ومهما يكن أمر سفارة الباقلاني بين عضد الدولة وبين ملك الروم ، فنحن لا نعرف ظروفها التاريخية ، وربما كان ملك الروم قد أراد من يبين له أمر الإسلام ، أو يجيب عن أسئلة النصارى بشأن ما يعتقد المسلمون . ويتبين من تفصيل المناقشات أن مهمة الباقلاني كانت مدنية علمية ، هى أشبه ببعثة تبادل الآراء ومعرفة وجهات النظر الدينية ، ولا سيما أنه ليس عندنا فى التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعياً لبعثات سياسية أو حربية أو ما أشبه ذلك ، وأن المؤرخين يشيرون إلى هذه السفارة باختصار ، أو هم يذكرون ما يدل على صبغتها الفكرية الدينية الخالصة . على أنه من الجائز أن يكون ظهور شأن السلطان الفاتح عضد الدولة ، بعد حروب دامت طويلاً بين البيزنطيين والمسلمين وبعد تمرد أحد قواد الروم على الإمبراطور فى الشرق ، كان مما دعا الإمبراطور البيزنطى إلى عقد صلات التعارف مع عضد الدولة » . ثم قالوا : « إن الغرض الذى رعى إليه عضد الدولة من بعثة الباقلاني إلى بيزنطة هو إرضاء شعور

المسلمين بالسعى فى تحرير أسراهم المعتدين لدى الروم .

وكان خليفاً بالأستاذين الفاضلين ألا يكتبنا هذا الكلام البيزنطى بعد نقلهما لقول ابن الأثير : إن عضد الدولة أرسل الباقلانى إلى ملك الروم فى جواب رسالة وردت منه . وكان حسبهما أن يسجلا على أنفسهما عدم « معرفة ظروفها التاريخية » فإن ذلك كان أسلم لهما ، وكان يمنعهما من أن يتورطا فيما تورطا فيه .

فليس صحيحاً ما قالاه من أنه « ليس فى التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعياً لبعثات سياسية أو حرية .. » . وليس صحيحاً كذلك أن المؤرخين أشاروا إلى هذه السفارة باختصار ، ودلّوا على صبغتها الدينية الخالصة . وليس صحيحاً مرة ثالثة أن عضد الدولة قد قصد من بعثة الباقلانى إرضاء شعور المسلمين بالسعى فى تحرير أسراهم .

أجل إن هذه الأقوال كلها ليست من الصحة والصواب فى شيء ، فقد بين المؤرخون لتلك الفترة من الزمان الاتصال الوثيق بين عضد الدولة وملك الروم ، وأن البعثات السياسية قد تبودلت بينهما عدة مرات منذ سنة ٣٦٩ حتى وفاة عضد الدولة فى شوال سنة ٣٧٢ ، وأن وفد الروم الثالث أدرك وفاة عضد الدولة وحضر مجلس صمصام الدولة وتسلم منه الهدايا وتم عقد المعاهدة . ومجمل ما فصله المؤرخون فى ذلك : أنه لما توفى أرمانوس ملك الروم وقام بعده ابنه باسيل وقسطنطين ، افرقت كلمة الروم ، وطمع كبار القوادى فى الاستئثار بالملك . وكان ممن طمع فى ذلك السقلاروس المعروف بورد الرومى ؛ فجمع الجموع واستجاش بالمسلمين من الثغور وكاتب أبا تغلب بن حمدان وواصله وصاهره ، وأخرج إليه الملكان عسكرياً بعد عسكري فكسروهم ، وجرت بين الفريقين معارك طاحنة ، انتهت فى يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ٣٦٨ هـ بانهزام السقلاروس ؛ وقد توجه بعد هزيمته إلى ديار بكر ، ونزل بظاهر ميفارقين ، وأنفذ أخاه قسطنطين إلى عضد الدولة يستنصره على ملكى الروم ، ويعدّه ببذل الطاعة وحمل الحراج إذا انتصر ؛ فأحسن عضد الدولة استقباله ، ووثق إليه بخطه ووعدّه بحمىل لإنجاده ؛ وتطاول مقام قسطنطين لدى عضد الدولة ، وانتهى خبره إلى الملكين الأخوين بقسطنطينية ؛ فأنفذوا إلى عضد

الدولة كاتباً لهما وجهياً أريباً ، يسمى نقفور ويعرف بالأورانوس ، ليفسد ما شرع فيه مع السقلاروس ؛ واجتمع الرسولان على بساط عضد الدولة يتنافسان في التقرب إليه ، ويستبقان إلى التماس الدمام منه ، ولم ينصرفا إلى أن انسلخت سنة تسع وستين وثلاثمائة . وذلك أمر لم يكن مثله قط ، ويعدّه المؤرخون من مآثر عضد الدولة.

وكان طلب الأورانوس ينحصر في تسليم السقلاروس ولو بابتياغه ، والوعد بتأمينه ومن معه ، وإخراج كل أسير للمسلمين في بلاد الروم . فقال عضد الدولة إلى ذلك ، واحتال حتى حمل إليه عامله على ديار بكر السقلاروس مقبوضاً عليه ، فأكرمه بعد أن احتاط عليه ، ووعدّه بإطلاقه وتجريد عساكر معه لنصرته ، ثم وعد الأورانوس خيراً ، وأخرج معه الباقلاني بجواب الرسالة ، وعاد الباقلاني بمشروع معاهدة ، ومعه رسول يعرف بابن قونس ليأخذ إمضاء عضد الدولة عليها ، ولكن عضد الدولة بدا له أن يظفر في المعاهدة باسترجاع بعض الحصون ، فأعاد ابن قونس وأرسل معه أبا إسحاق بن شهرام ، ورجع ابن شهرام بمشروع المعاهدة الأخير ، ومعه رسول يعرف بنقفور الكانكلي ، ولكن وصولهما صادف اشتداد العلة على عضد الدولة وموته في الثامن من شوال . ووقع المعاهدة صمصام الدولة على شرطين : أولهما عقد الهدنة لمدة عشر سنوات ، وتسليم الحصون التي اشترط ابن شهرام استرجاعها ؛ وثانيهما إطلاق نقفور بعد أخذ خط ملك الروم بتأمينه ، وإرجاعه إلى مرتبته .

ذلك مجمل ما كان من أمر الصلة بين عضد الدولة وبين ملك الروم ، والبعثات العديدة التي كانت بينهما ، والتي قال الأستاذ الحصري والدكتور أبو ريدة : إنه ليس في التاريخ ما يدل عليها . ورتبنا على ذلك مارتبا من شتى الفروض والاحتمالات ، ولو قد فطنا لقول ابن الأثير في حوادث سنة ٧٠ : « إن عضد الدولة أرسل الباقلاني إلى ملك الروم في جواب رسالة » وقدرا قوله هذا حق قدره ، ورجعا إلى كلامه في حوادث سنة ٦٩ - لألفياه يفصل القول في السبب الذي دعا ملك الروم إلى مراسلة عضد الدولة ومفاوضته ، وطلب عقد الهدنة معه ٢٥٥/٨ - ٢٥٦ .

وعندما تهيأ الباقلاني للخروج إلى القسطنطينية ، قال له أبو القاسم : المطهر بن عبدالله ، وزير عضد الدولة : الطالع خروجك . فسأله عن معنى هذا الكلام ، فلما فسر له مراده ، قال الباقلاني : لا أقول بهذا ؛ لأن السعد والنحس كله والشر والخير بيد الله عز وجل ، وليس للكواكب ههنا مثقال ذرة من القدرة ؛ وإنما وضعت كتب المنجمين ليتعيش بها الجاهلون من العامة ، ولا حقيقة لها . فقال الوزير : أحضروا إلى أبا سليمان المنطقي ، فليست المناظرة من شأني ، ولا أنا قائم بها ؛ وإنما أنا أحفظ علم النجوم وأقول : إذا كان من النجوم كذا كان كذا ، وأما تعليله فهو من علم المنطق . فأحضر وأمر بمكالمة الباقلاني ، فقال أبو سليمان للوزير : هذا القاضي يقول : إن الباري - سبحانه - قادر على أن يركب عشرة أنفس في ذلك المركب الذي في دجلة ، فإذا وصلوا الجانب الآخر يكون الله قد زاد فيهم آخر فيكونون أحد عشر ، ويكون الحادي عشر قد خلقه الله في ذلك الوقت . ولو قلت أنا : لا يقدر على ذلك ، أو هو محال - قطعوا لساني وقتلوني ، وإن أحسنوا إلى كتفوني ورموني في الدجلة . وإذا كان الأمر كما ذكرت لم يكن لمنظرتي معه معنى !! فالتفت الوزير إلى الباقلاني وقال : ما تقول أيها القاضي ؟ فقال : ليس كلامنا ههنا في قدرة الباري تعالى والباري قادر على كل شيء . وإن جحد هذا الجاهل ؛ وإنما كلامنا في تأثيرات هذه الكواكب ؛ فانتقل إلى ما ذكر لعجزه وقلة معرفته ؛ وإلا فأنت تعلق بالكلام في قدرة الباري عز وجل في مسألتنا ؟ وأنا وإن قلت : إن القديم ، تعالى ، قادر على ذلك ؛ ما أقول : إنه يخرق العادة ويفعل هذا ؛ لأنه لا يجوز عندنا أن يخلق اليوم إنساناً من غير أبوين ؛ فإذا كان كذلك ، فقد علم الوزير أن هذا فرار من الزحف . فقال الوزير : هو كما ذكرت . وقال أبو سليمان المنطقي : المناظرات دُربة وتجربة ، وأنا لا أعرف مناظرات هؤلاء القوم ، وهم لا يعرفون مَوَاضِعَاتِنَا وعبارَاتِنَا ، ولا تجمل المناظرة بين قوم هذا حالهم . فقال له الوزير : قبلنا إعتذارك ، والحق أبلغ . ثم مال إلى الباقلاني بوجهه ، وقال له : سر في رعاية الله . قال الباقلاني : « فخرجت فدخلنا بلاد الروم حتى وصلنا إلى ملك الروم بالقسطنطينية ؛ وأخبر الملك بمقدمنا ،

فأرسل إلينا من يلقانا ، وقال : لا تدخلوا على الملك بعمائمكم حتى تنزعوها ، إلا أن تكون مناديل لطافاً ؛ وحتى تنزعوا أخفافكم . فقلت : لا أفعل ، ولا أدخل إلا بما أنا عليه من الزّيّ واللباس ؛ فإن رضيتُم . وإلا فخذوا الكتب تقرأونها . وأرسلوا بجوابها ، وأعود بها . فأخبر بذلك الملك ، فقال : أريد معرفة سبب هذا ، وامتناعه عما مضى عليه رسمى مع الرسل ؟ فسئلت عن ذلك ، فقلت : أنا رجل من علماء المسلمين . وما تحبونه منا ذلّ وصغار ؛ والله تعالى قد رفعنا بالإسلام ، وأعزّنا بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وأيضاً فإن من شأن الملوك إذا بعثوا رسلهم إلى ملك آخر رفع أقدارهم . لا إذلالهم ؛ سيما إذا كان الرسول من أهل العلم ؛ ووضع قدره انهدام جانبه عند الله تعالى . وعند المسلمين . فعرف الترجمان الملك بذلك ، فقال : دعوه يدخل ومن معه كما يشاءون . فدخل الباقلاني ومن معه كما أرادوا ، وسأله الملك عن السبب في امتناعه عن اتباع ما جرى به رسمه مع الرسل من قبل ؛ فشرح وجهة نظره ؛ وذكره : أن رسوله قد دخل بملابسه على أمير المؤمنين الطائع ، وأدخل بها على السلطان عضد الدولة ؛ ثم قال : « فما تنكرون علىّ هذا ؛ وأنا رجل من علماء المسلمين ؛ فإن دخلت بغير هيئتي ، ورجعت إلى حكمك أهنت العلم ونفسي . وذهب عند المسلمين جاهي » فقال الملك لترجمانه : قل له : قد قبلنا عذرَكَ . ورفعنا منزلتك ؛ وليس محلك عندنا محل سائر الرسل ، وإنما محلك عندنا محل الأبرار الأخيار ؛ وقد أخبرنا صاحبكم في كتابه أنك لسان المسلمين ، والمناظر عنهم ؛ وأنا أشتهد أن أعرف ذلك منك ، كما ذكره عنك . فقلت : إذا أذن الملك . فقال : انزلوا حيث أعددت لكم ، ويكون بعد هذا الاجتماع . فنهضنا إلى موضع أعدّ لنا فلما كان يوم الأحد بعث الملك في طلبي ، وقال لي من بعثه : من شأن الرسول حضور مائدة الملك ؛ فيجب أن تجيب إلى طعامنا ، ولا تنقض كل رسومنا . فقلت له : أنا من علماء المسلمين ، ولست كالرسل من الجند وغيرهم الذين يُعرفون ما يجري في هذا الوطن عليهم ؛ والملك يعلم أن العلماء لا يقدر أن يدخلوا في هذه الأشياء وهم يعلمون ؛ وأخشى أن يكون على مائدته من لحوم الخنازير ، وما حرّمه الله تعالى ، على رسوله وعلى المؤمنين . فذهب الترجمان وعاد

على ، وقال : يقول لك الملك : ليس على مائدتي . ولا في شيء من طعامي شيء
تكبره ، وقد استحسنت ما أتيت به ، وما أنت عندنا كسائر الرسل . بل أعظم :
وما كرهت من لحوم الخنازير إنما هو خارج من حضرك : بني وبينه حجاب .
فنهضت على كل حال ، وجلست وقدّم الطعام . ومددت يدي وأوهمت الأكل :
ولم أكل منه شيئاً ، مع أني لم أر على مائدته ما يكره .

فلما فرغ من الطعام بخر المجلس وعطّره ، ثم قال :
هذا الذي تدّعون في معجزات نبيكم : من انشقاق القمر ؟ كيف هو عندكم ؟
فقلت : هو صحيح عندنا ؛ انشق القمر على عهد رسول الله حتى رأى الناس
ذلك ؛ وإنما رآه الحضور ومن اتفق نظره إليه في تلك الحال .

فقال الملك : وكيف : ولم يره جميع الناس ؟ !
قلت : لأن الناس لم يكونوا على أهبة ووعده لشقوه وحضوره .
فقال : وهذا القمر بينكم وبينه نسبة وقربة ؟ لأى شيء لم تعرفه الروم وغيرها
من سائر الناس ؛ وإنما رأيتموه أنتم خاصة ؟ !

قلت : فهذه المائدة بينكم وبينها نسبة ؟ وأنتم رأيتموها دون اليهود والنحوس
والبراهمة وأهل الإخاد . وخاصة يونان جيرانكم ؛ فإنهم كلهم منكرون لهذا الشأن ،
وأنتم رأيتموها دون غيركم ؟

فتحير الملك . وقال بكلامه : سبحان الله . وأمر بإحضار فلان القسيس
ليكلمني ، وقال : نحن لا نطيعه ؛ لأن صاحبه قال : ما في مملكتي مثله ، ولا
للمسلمين في عصره مثله . فلم أشعر إذ جاء برجل كالذئب . أشقر الشعر ؛
فقعده ، وحكيت عليه المسألة ؛ فقال : الذي قاله المسلم لازم ، وهو الحق ؛
لا أعرف له جواباً إلا ما ذكره .

فقلت له : أتقول : إن الحسوف إذا كان يراه جميع أهل الأرض ؟ أم يراه
أهل الإقليم الذي بمحاذاته ؟

قال : لا يراه إلا من كان في محاذاته .
فقلت : فما أنكرت من انشقاق القمر إذا كان في ناحية أن لا يراه أهل تلك

الناحية ومن تأهّب للنظر له ؛ فأما من أعرض عنه ، أو كان فى الأمكنة التى لا يرى القمر منها فلا يراه .

فقال : كما قلت لا يدفعك عنه دافع ؛ وإنما الكلام فى الرواة الذين نقلوه ؛ فأما الطعن فى غير هذا الوجه فليس بصحيح .
فقال الملك : وكيف يطعن فى النقطة ؟

فقال القسيس : شبه هذا من الآيات — إذا صح وجب أن ينقله الجهم الغفير حتى يتصل بنا العلم الضرورى به ؛ ولما لم نعلم ذلك بالضرورة ، دلّ على أن الخبر مفتعل باطل .

فالتفت الملك إلى " ، وقال : الجواب ؟

قلت : يلزمه فى نزول المائدة ، ما يلزمى فى انشقاق القمر؛ ويقال : لو كان نزول المائدة صحيحاً لوجب أن ينقله العدد الكثير ؛ فلا يبقى يهودى ولا نصرانى ولا وثنى إلا ويعلم هذا بالضرورة ؛ ولما لم يعلموا ذلك بالضرورة دلّ أن الخبر مكذوب .

فبهت القسيس والملك ومن ضمّه المجلس ؛ وانفصل المجلس على هذا .

* * *

قال الباقلانى : ثم سألتنى الملك فى مجلس ثان ، فقال : ما تقولون فى المسيح عيسى بن مريم ؟

قلت : روح الله وكلمته وعبدّه ، ونبيه ورسوله ؛ كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له : كن . فيكون ، وتلوت عليه النص .

فقال : يا مسلم ؛ تقولون : المسيح عبد ؟

فقلت : نعم ؛ كذا نقول ، وبه ندين .

قال : ولا تقولون : إنه ابن الله ؟

قلت : معاذ الله ؛ ﴿ ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله ﴾ ، إنكم لتقولون قولاً عظيماً ، فإذا جعلتم المسيح ابن الله فمن أبوه وأخوه وجده وعمه ونحاله ؟ وعددت عليه الأقارب — فتحير ، وقال :

يا مسلم : العبد يخلق ويحيى ويميت ، ويبرئ الأكمة والأبرص ؟
فقلت : لا يقدر العبد على ذلك ؛ وإنما ذلك كله من فعل البارئ عز وجل .
قال : وكيف يكون المسيح عبداً لله وخلقاً من خلقه ؛ وقد أتى بهذه الآيات ،
وفعل ذلك كله ؟

قلت : معاذ الله ؛ ما أحيا المسيح الموتى ، ولا أبرأ الأكمة والأبرص .
فتحير وقل صبره ، وقال : يا مسلم . تنكر هذا مع اشتهاك في الخلق ، وأخذ
الناس له بالقبول ؟

فقلت : ما قال أحد من أهل الفقه والمعرفة : إن الأنبياء — عليهم السلام —
يفعلون المعجزات من ذاتهم ؛ وإنما هو شيء يفعله الله تعالى على أيديهم ؛ تصديقاً
لهم يتجرى مجرى الشهادة .

فقال : قد حضر عندي جماعة من أولاد نبيكم : وأهل دينكم ، المشهورين
فيكم ، وقالوا : إن ذلك في كتابكم .

فقلت : أيها الملك ، في كتابنا أن ذلك كله بإذن الله تعالى . وتلوت عليه
قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ ، اذْكَرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ ،
إِذْ أُيِّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ . تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ، وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ؛ وَإِذْ تَخَلَّقْنَا مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي ، فَتَنفَخُ فِيهَا
فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ، وَتَبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي ۖ .
وَقُلْتُ : إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَا مِنْ ذَاتِ الْمَسِيحِ وَلَوْ كَانَ
المسيح يحيى الموتى ، ويبرئ الأكمة والأبرص من ذاته ، لحاز أن يقال : إن موسى
فلق البحر ، وأخرج يده بيضاء من غير سوء من ذاته ؛ وليس بمعجزات الأنبياء ، عليهم
السلام ، من ذاتهم وأفعالهم دون إرادة الخالق ؛ فلماذا لم يجز هذا : لم يجز أن تسند
المعجزات التي ظهرت على يد المسيح إليه .

فقال الملك : وسائر الأنبياء كلهم ، من آدم إلى من بعده — كانوا يتضرعون
للمسيح حتى يفعل ما يطلبون !!

قلت : أو في لسان اليهود عظم ، لا يقدر أن يقولوا : إن المسيح كان

يتضرع إلى موسى ؟ وكل صاحب نبي يقول : إن المسيح كان يتضرع إلى نبيه ؟ !
فلا فرق بين الموضوعين في الدعوى . وانفصل المجلس على هذا .

* * *

قال الباقلاني : وفي تكلمنا في مجلس ثالث ، قلت : لم اتحد اللاهوت
بالناسوت ؟

فقال : أراد أن ينجي الناس من الهلاك .

فقلت : وهل درى بأنه يقتل ويصلب ويفعل به كذا ، ولم يأمن من اليهود ؟
فإن قلت : إنه لم يدرك ما أراد اليهود ؛ بطل أن يكون إلهاً ؛ وإذا بطل أن يكون إلهاً
بطل أن يكون ابناً . وإن قلت : قد درى ودخل في هذا الأمر على بصيرة ، فليس
بحكيم ؛ لأن الحكمة تمنع من التعرض للبلاء .
فبهت ؛ وكان آخر مجلس لي معه .

* * *

وما جرى في تلك المجالس : أن الباقلاني قال لبعض المطارنة : كيف أنت ؟
وكيف الأهل والأولاد ؟

فقال له الملك وقد عجب من قوله : ذكر من أرسلك في كتاب الرسالة أنك
لسان الأمة ، ومتقدم على علماء الملة ! أما علمت أننا ننزه هؤلاء عن الأهل والولد ؟
فقال الباقلاني : أنتم لا تنزهون الله ، سبحانه وتعالى . عن الأهل والأولاد ،
وتنزهونهم ؟ ! فكأن هؤلاء عندكم أقدر وأجل وأعلى من الله ، سبحانه وتعالى !!
فسقط في أيديهم ، ولم يردوا جواباً .

ثم قال له الملك : أخبرني عن قصة عائشة زوج نبيكم ، وما قيل فيها ؟
فقال : هما اثنتان ، قيل فيهما ما قيل : زوج نبينا ، ومريم ابنة عمران ؛ فأما
زوج نبينا : فلم تلد ؛ وأما مريم فجاءت بولد تحمله على كتفها ؛ وكل قد برأها الله
مما رميت به . فانقطع الملك ولم يجر جواباً .

ويروى القاضي عياض : أن الملك قال للبطررك : ما ترى في أمر هذا الشيطان ؟
فقال : تقضى حاجته ، وتلاطف صاحبه ، وتبعث بالهدايا إليه ؛ وتخرج هذا عن

بلدك من يومك إن قدرت ؛ وإلا لم آمن الفتنة به على النصرانية . ففعل الملك ذلك .
وأحسن جواب عضد الدولة وهداياه . وعجل تسريحه . ومعه عدة من أسارى
المسلمين والمصاحف . ووكل بالباقلاني من جنده من يحفظه حتى يصل إلى مأمنه .
ويروى الخطيب البغدادي بسنده : أن الباقلافي لما ورد على ملك الروم
مدينته . وعُرف خبره . وبُين له محله من العلم — : « أفكر في أمره . وعلم أنه
لا يكفر له إذا دخل عليه . كما جرى رسم الرعية . أن تقبل الأرض بين يدي
الملوك . ثم نتجت له الفكرة أن يضع سريره الذي يجلس عليه . وراء باب لطيف
لا يمكن أحد أن يدخل منه إلا راكمًا . ليدخل القاضي منه على تلك الحال ،
فيكون عوضاً من تكفيره بين يديه . فلما وضع سريره في ذلك الموضع أمر بإدخال
القاضي من الباب ؛ فسار حتى وصل إلى المكان . فلما رآه تفكر فيه ؛ ثم فطن
بالقصة . فأدار ظهره . وحنا رأسه راكمًا ، ودخل من الباب وهو يمشي إلى خلفه ،
قد استقبل الملك بديره . حتى صار بين يديه . ثم رفع رأسه ، ونصب ظهره ،
وأدار وجهه حينئذ إلى الملك . فعجب من فطنته . ووقعت له الهبة في نفسه » .
ولست أشك في أن هذه الرواية أسطورة من الأساطير التي نسجت خيوطها
حول رحلة الباقلافي إلى القسطنطينية . وفيما قصه الباقلافي . من امتناعه من خلع
عمامته ونزع خفته ؛ وتهديده بعدم الدخول على الملك ؛ ونزول الملك على رأيه ،
وقوله : دعوه يدخل ومن معه كما يشاءون — : ما يجعل هذه الفكرة الساذجة ،
بعيدة الوقوع . ولو قد وقعت لتحدث بها للباقلاني . فيما حدث به من أخبار رحلته .

» * *

وعاد الباقلافي إلى بغداد ، وظل مع عضد الدولة حتى مات في شوال سنة
٣٧٢ ، وتولى بعده ابنه صمصام الدولة .

ولسنا نعرف متى تولى الباقلافي وظيفة القضاء بالأنغر ؛ ولا من الذي ولاه ؛
وقد جاء في ترجمة أبي حامد : أحمد بن أحمد الاستوائى (٣٥٨ — ٤٣٤)
الشافعي الأشعري : أنه « ولي القضاء بعكبرا من قبل أبي بكر بن الطيب الباقلافي » .

* * *

وقد وقف الباقلاني حياته على أمرين ، ملكا عليه أقطار نفسه ، وشغفاه حباً ،
وهما : التدريس ، والتأليف .

أما « التدريس » فقد اجتمعت له كل أدواته ، ولم يصرفه عنه صارف ؛ حتى
إنه في أثناء مقامه مع عضد الدولة بشيراز ، وتدرسه لابنه الأمير أبي كاليبجار
المرزبان ؛ لم يمتنع عنه ، بل عقد دروساً عامة لأهل السنة . ومن الكتب التي
درسها لهم كتاب « اللمع » لأبي الحسن الأشعري .

وقد « تتلمذ » عليه كثيرون في البصرة وبغداد وغيرهما ؛ ونحن نشير إلى بعضهم
فيما يلي :

(١) القاضي أبو محمد : عبد الوهاب بن نصر ، البغدادي المالكي (٣٦٢ -
٤٢٢) . قيل له : مع من تفقّهت ؟ قال : صحبت الأبهري ، وتفقّهت مع
أبي الحسن بن القصّار ، وأبي القاسم بن الجلاب ؛ والذي فتح أفواهنا ، وجعلنا
نتكلم : أبو بكر بن الطيب

(٢) أبو عمران : موسى بن عيسى بن أبي حجاج الغنّـة-جـمّـوى ، وقد أثبت سماعه
من الباقلاني إماماً في رمضان سنة ٤٠٢ ؛ وقال : رحلت إلى بغداد ، وكنت قد
تفقهت بالمغرب والأندلس عند أبي الحسن القابسي ، وأبي محمد الأصبلي ، وكانا
عالين بالأصول . فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر ، ورأيت كلامه في
الأصول والفقه مع المؤلف والمخالف ، حقّرت نفسي ، وقلت : لا أعلم من العلم
شيئاً ؛ ورجعت عنده كالمبتدئ . وقال عنه حاتم بن محمد : كان أبو عمران
من أحفظ الناس وأعلمهم ، لم ألق أحداً أوسع منه علماً ، ولا أكثر رواية .
وذكر أن الباقلاني كان يعجبه حفظه ، ويقول له : لو اجتمعت في « مدرستي »
أنت وعبد الوهاب - وكان إذ ذاك بالموصل - لاجتمع علم مالك ؛ أنت تحفظه ،
وهو ينظره . وتوفي أبو عمران سنة ٤٣٠ عن خمس وستين سنة . وكانت رحلته
إلى بغداد في سنة ٣٩٩ .

(٣) أبو ذرّ الهروي عبد بن أحمد (٣٥٥ - ٤٣٤) المالكي الأشعري .
قال له بعض الشيوخ : أنت من هرة ، فمن أين تمذهب للمالك والأشعري ؟ فقال :

سبب ذلك أتى قدمت بغداد لطلب الحديث ، فلزمت الدَّارْقُطْنِي ٣٠٦ - ٣٨٥) ؛ وكنت مرة ماشياً معه ، فر بنا شاب ، فأقبل الشيخ عليه وعظمه ، وأكرمه ودعا له ؛ فلما فارقته قلت : أيها الشيخ الإمام ؛ من هذا الذي أظهرت من إكرامه ما رأيت ؟ فقال : أو ما تعرفه ؟ قلت : لا . فقال : هذا أبو بكر بن الطيب الأشعري ، ناصر السنة ، وقامع المعتزلة . ثم أفاض في الثناء عليه . فكان ذلك سبب اختلافي إليه ، وأخذني عنه .

(٤) أبو الحسن علي بن عيسى السَّكْرِي الفارسي (٣٤٧ - ٤١٣) الشاعر الذي استفرغ شعره في مدح الصحابة ، والرد على الرافضة ، والنقض على شعرائهم . وقد صحب الباقلاني ؛ ودرس عليه الكلام ؛ ومدحه بقصيدة طويلة ، أوردها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٨١/٥ - ٣٨٢ ، وابن عساكر في تبين كذب المفتري ص ٢٢٤ - ٢٢٦ . وهي من أشعار العلماء ؛ وفيها يقول :

اليَعْرُبِيُّ فصاحةٌ وبلاغةٌ والأشعري إذا اعتزى للمذهب
قاص إذا التبس القضاء على الحجى كشفت له الآراء كل مغيب
وإذا الكلام تطاردت فرسانه وتحامت الأقران كل محرب
ألفيته من ليته وجنانه ولسانه وبيانه في مقنَّب

(٥) أبو الحسن الحرابي : علي بن محمد المالكي (٣٥٦ - ٤٣٧) .

(٦) القاضي أبو جعفر : محمد بن أحمد السمتاني ، الحنفي (٣٦١ - ٤٤٤) .

(٧) أبو الحسن البغدادي : رافع بن نصر ، المتوفى سنة ٤٤٧ .

(٨) أبو طاهر الواعظ محمد بن علي . المعروف بابن الأتباري (٣٧٥ - ٤٤٨) .

(٩) أبو عبد الله : الحسين بن حاتم الأزدي ، المتوفى غريباً بالقيروان . وهو أحد الذين رَوَوْا عن الباقلاني وصفه لناظراته في مجلس ملك الروم . وقد جاء في تبين كذب المفتري ص ٢١٦ : أن أبا الحسن بن داود الأشعري ، المتوفى سنة ٤٠٢ « لما كان يصلي في جامع دمشق ، تكلم فيه بعض الحشوية ؛ فكتب إلى القاضي أبي بكر : محمد بن الطيب بن الباقلاني يعرفه ذلك ، ويسأله أن يرسل إلى

دمشق من أصحابه من يوضح لهم الحق بالحجة . فبعث القاضي تلميذه أبا عبد الله : الحسين بن حاتم الأزدي ، فعقد مجلس التذكير في جامع دمشق ، في حلقة أبي الحسن بن داود ، وذكر التوحيد ، ونزه المعبود ، ونفى عنه التشبيه والتحديد . فخرج أهل دمشق من مجلسه يقولون : أحد أحد . وأقام أبو عبد الله الأزدي بدمشق مدة ، ثم توجه إلى المغرب ، فنشر العلم بتلك الباحية ، واستوطن القيروان إلى أن مات بها رحمه الله .

وإليه وإلى أبي طاهر الواعظ ، يرجع الفضل في انتشار مذهب الباقلاني في المغرب .

(١٠) أبو عبد الرحمن السلمى : محمد بن الحسين الصوفى (٣٣٠ - ٤١٢) . وقد أخذ عن الباقلاني في أثناء إقامته مع عضد الدولة بشيراز ، وقرأ عليه كتاب « اللمع » لأبي الحسن الأشعري .

(١١) أبو محمد بن أبي نصر . قال القاضي عياض : « وتفقه عند القاضي : أبو محمد بن [أبي] نصر ؛ وعلّق عنه ، وحكى في كتبه ما شاهد من مناظرته في الفقه - بين يدي ولي العهد ببغداد - للمخالفين » .

(١٢) أبو حاتم : محمود بن الحسن الطبري ، المعروف بالقزويني ؛ المتوفى سنة ٤١٤ بمدينة « آمل » التي ولد فيها ؛ وكان قد قدم بغداد ، ودرس على الباقلاني أصول الفقه .

(١٣) القاضي أبو محمد : عبد الله بن محمد الأصبهاني ، المعروف بابن اللبان الشافعي المتوفى بأصبهان سنة ٤٤٦ ، وقد صحب الباقلاني ودرس عليه كتاب : « المقدمات في أصول الديانات » وكتاب : « أصول الفقه » .

(١٤) أبو بكر بن الحسين الإسكافي . وهو الذي روى عن الباقلاني ، خبر رحلة ابن خفيف الصوفي من شيراز إلى البصرة ، لسماع أبي الحسن الأشعري ؛ كما في تبين كذب المفتري ص ٩٥ .

(١٥) أبو علي : الحسن بن شاذان (٣٣٩ - ٤٢٦) .

(١٦) أبو القاسم : عبيد الله بن أحمد الصيرفي (٣٥٥ - ٤٣٥) .

(١٧) أبو الفضل : عبيد الله بن أحمد المقرئ (٣٧٠ - ٤٥١) .
وقد تتلمذ له جماعة كثيرة غير هؤلاء ، وكان أكثرهم من العراق وخراسان .

* * *

أما « التأليف » فقد أسهم فيه الباقلاني بنصيب موفور . وكان من عادته أنه إذا صلى العشاء ، وقضى ورده ، وضع دواته بين يديه ، وكتب خمساً وثلاثين ورقة ؛ فإذا صلى الفجر دفع إلى بعض أصحابه ما صنفه ليلته ، وأمره بقراءته عليه ؛ وأملى عليه من الزيادات ما يلوح له فيه .

وقد تسنى له أن يؤلف نيئاً وخمسين كتاباً ؛ لم يصل إلينا منها إلا عدد يسير .
ونحن نشير إلى ما عرفناه منها ، وما علمناه من حديثها ، فيما يلي :

(١) كتاب : « إعجاز القرآن » ، ويأتى الحديث عنه فيما بعد .

(٢) كتاب « التمهيد » . وقد ألفه - في أثناء مقامه بشيراز - للأمير أبي كالبجار المرزبان ، ابن عضد الدولة ، وولى عهده . وهو من أهم الكتب الكلامية ، التى تعلق بها أهل السنة تعلقاً شديداً ؛ لأنه أجمع كتاب يبصرهم بمسائل الخلاف بينهم وبين مخالفينهم فى الرأى والعقيدة ؛ ويرشدهم إلى أقوى الأدلة الجدليلة ، وأحكم البراهين العقلية ؛ التى تعضد مذهبهم ، وتظهر مناعته ورجاحته على المذاهب الأخرى ، إسلامية كانت أو غير إسلامية .

وخير ما يعرف بهذا الكتاب ويدل على قيمته ، قول مؤلفه فى مقدمته :
« أما بعد ؛ فقد عرفت إيثار سيدنا الأمير ... لعمل كتاب جامع مختصر ، مشتمل على ما يحتاج إليه فى الكشف عن معنى العلم وأقسامه ، وطرقه ومراتبه ؛ وضروب المعلومات ، وحقائق الموجودات ؛ وذكر الأدلة على حداث العالم ، وإثبات مُحَدَّثه ، وأنه مخالف لخلقه ؛ وعلى ما يجب كونه عليه ، من وحدانيته ، وكونه حياً عالماً قادراً فى أزله ؛ وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته ، وأنه عادل حكيم فيما أنشأه من مخترعاته ؛ من غير حاجة منه إليها ، ولا محرك وداع وخاطر وعيالٍ دعتة إلى إيجادها ؛ تعالى عن ذلك . وجواز إرساله رسلاً إلى خلقه ، وسفراء بينه وبين عباده ؛ وأنه قد فعل ذلك ، وقطع العذر فى إيجاب تصديقهم ؛ بما أبانهم

به من الآيات ؛ ودل به على صدقهم من المعجزات . وجمل من الكلام على سائر أهل الملل المخالفين للملة الإسلام ، من اليهود ، والنصارى ، والمجوس . وأهل التثنية ، وأصحاب الطوائع ، والمنجمين . ونعقب ذلك بذكر أبواب الخلاف بين أهل الحق ، وأهل التجسيم والتشبيه ، وأهل القدر والاعتزال ، والرافضة ، والخوارج ، وذكر جمل من مناقب الصحابة ، فضائل الأئمة الأربعة ؛ وإثبات إمامتهم ، ووجه التأويل فيما شجر بينهم ، ووجوب موالاتهم . ولن آلو جهداً فيما يميل إليه سيدنا الأمير - حرس الله مهجته ، وأعلى كعبه - من الاختصار ، وتحرير المعاني والأدلة والألفاظ ؛ وسلوك طريق العون على تأمل ما أودعهُ هذا الكتاب ، وإزالة الشكوك فيه والارتباب . وأنا - بحول الله وقوته - أسارع إلى امتثال ما رسمه ، وأقف عنده ؛ وإلى الله - جل ذكره - أرجب في حسن التوفيق ، والإمداد بالتأييد والتسديد .

وقد أشار الباقلاني إلى « التمهيد » ، في كتاب « هداية المسترشدين » . حيث يقول « وقد تكلمنا في ” التمهيد “ بجمل على اليهود والنصارى والمجوس : تغني الناظر فيها » . كما أشار إليه أبو المظفر الإسفراييني في « التبصير » ص ١١٩ ، وابن قيم الجوزية في كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية » ص ١١٩ ، ١٢٠ .

وقد طبع كتاب « التمهيد » في سنة ١٣٦٦ هـ بتحقيق الأستاذين محمود محمد الحضيرى ، ومحمد عبد الهادى أبو ريدة . وقد تسرعنا في نشره عن نسخة واحدة في مكتبة باريس ؛ وهى نسخة تنقص فصولاً كثيرة من الكتاب . يزيد عددها على عشرين باباً ؛ كبابي « التعديل والتجوير » . و« القول في الإمامة » اللذين نص الباقلاني على أنه قد عقدهما في كتابه ! فهو يقول في ص ٩٧ : « وستكلم على هذا الباب وما يتصل به ، في باب التعديل والتجوير من كتابنا هذا : إن شاء الله » ؛ ويقول في ص ١٤٠ : « وسنقول في تفصيل الأخبار .. وغير ذلك من أحكام الأخبار ؛ في باب القول في الإمامة ؛ إن شاء الله » .

(٣) كتاب : « هداية المسترشدين ، والمقنع في معرفة أصول الدين » . يقول

القاضي عياض عنه : إنه كتاب كبير . ويشير إليه أبو المظفر الإسفراييني . في « التبصير » ص ١١٩ : وابن تيمية في «رسالة الفرقان بين الحق والباطل» ص ١٣٠ . وفي الرسالة التسعينية من فتاويه ٢٤١٥ .

وقد بقي من هذا الكتاب مجلد . في مكتبة الأزهر . يحتوى على ٢٤٨ ورقة : كتبه محمد بن عبد الله العدوي بمدينة صور في سنة ٤٥٩ . ولكن يد البلى قد عاثت فيه . وأتلفت كثيراً من أوراقه . وقد تركز إفسادها في أوراق متتالية (٨٦-١٠٥) فخرقت أساطها . وجعلتها في حكم الأوراق المفقودة . ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءاً من تجزئة المؤلف . تبتدئ بأول الجزء السادس . وتنتهى بانتهاء الجزء السابع عشر . وهذه الأجزاء كلها مقصورة على القول في النبوات . وأهم ما فيها وأروع . تلك الأبحاث الجلية الطويلة . التي أدار الباقلاني الكلام فيها على « إعجاز القرآن » وملاؤها ستاً وخمسين ومائة ورقة (٦١-٢١٧) وهي أكبر حجماً من كتاب « إعجاز القرآن » . وأغزر مادة . وأكثر تفصيلاً . وأعمق بحثاً . وأدق بياناً .

وكنت على نية إفرادها ونشرها مستقلة : لولا أن بعض أصدقائي المغاربة أشار علىّ بالتريث حتى يحضر لى صورة من نسخة ناقصة . قال : إنه رآها في بعض المكاتب هناك . فامتثلت لإشارته ، رجاء أن يكون في تلك النسخة ما يصلح مواطن الفساد في نسخة الأزهر .

(٤) كتاب : « الانتصار لصحة نقل القرآن . والرد على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان » . وقد قال في مقدمته : « أما بعد فقد وقفت — تولى الله عصمتكم ، وأحسن هدايتكم وتوفيقكم — على ما ذكرتموه من شدة حاجتكم إلى الكلام في نقل القرآن ، وإقامة البرهان على استفاضة أمره ، وإحاطة السلف بعلمه ، وانقطاع العذر في نقله ، وقيام الحجة على الخلق به ، وإبطال ما يدعيه أهل الضلال من تحريفه وتغييره ، ودخول الخلل فيه ، وذهاب شيء كثير منه ، وزيادة أمور فيه . وما يدعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من منتهى الإسلام — من تناقض كثير منه ، وخلو بعضه من الفائدة ، وكونه غير متناسب . وماذكروه

من فساد النظم ، ودخول اللحن فيه ، وركاكة التكرار ، وقلة البيان ، وتأخير المقدم وتقديم المؤخر ؛ إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم . وذكر جمل مما روى من الحروف الزائدة . والقراءات المخالفة لمصحف الجماعة . والإبانة عن وهاء نقل ذلك وضعفه ، وأن الحجة لم تقم بشيء منه . وعرفت ما وصفتموه من كثرة استضرار الضعفاء بتمويههم ، وعظم موقع الاستبصار والانتفاع بنقض شبههم . ونحن بحول الله وعونه نأتى فى ذلك بجمل تزيل الريب والشبهة . وتوقف على الواضحة .

ونبدأ بالكلام فى نقل القراءات ، وقيام الحجة به . ووصف توفر همم الأمة على نقله وحياطته ؛ ثم نذكر ابتداء أبى بكر . رضى الله عنه ، لجمعه على ما أنزل عليه ، بعد تفرقه فى المواضع التى كتب فيها ، وفى صدور خلق حفظوا جميعه ، وخلق لم يحيطوا بحفظ جميعه ، واتباع عمر رضى الله عنه والجماعة له على ذلك ، وصوابه فيما صنع ، وسبقه إلى الفضيلة به . والسبب الموجب لذلك .

ثم نذكر جمع عثمان رضى الله عنه - الناس على مصحف واحد ، وحرف زيد بن ثابت ، ونبين أنه لم يقصد فى ذلك قصد أبى بكر فى جمع القرآن فى صحيفة واحدة على ترتيب ما أوحى به ؛ إذ كان ذلك أمراً قد استقر وفرغ منه قبل أيامه . ونبين صواب عثمان رضى الله عنه فى جمع الناس على حرف ، وحظه ومنعه لما عده من القراءات ، وأن الواجب على كافة الناس اتباعه ، وحرام عليهم - بعد - قراءة القرآن بالأحرف والقراءات التى حظرها عثمان ومنع منها ، وأن له أخذ المصاحف المخالفة لمصحفه ، ومطالبة الناس بها . ومنعهم من نشرها والنظر فيها .

ونذكر ما يتعلق به من ادعاء نقصان القرآن ، وتغيير نظمه وتحريفه - من الروايات الشاذة الباطلة ، عن عمر وعثمان وعلى وأبى وعبد الله بن مسعود ، وما يرويه قوم من الرافضة فى ذلك عن أهل البيت خاصة . ونكشف عن تكذّب هذه الروايات ، ونبين أيضاً ما خالف فيه عبد الله بن مسعود عثمان والجماعة ، وهل كان ذلك على جهة الحيلة ، ونسبته إياهم إلى زيادة فيه أو نقصان منه ، أو تغيير لنظمه وما أنزل عليه ؟ أو التصويب لما فعلوه ، وإن استجاز مع ذلك قراءته والتمسك بحرفه . ونذكر ما شجر بينه وبين عثمان رضى الله عنه ، ونصف رجوعه إلى مذهب الجماعة

وخنوعه لعثمان . وقدر ما نقمه من أمر زيد بن ثابت . وعيب عليه وعلى الجماعة لأجله . ثم نبين أن القرآن معجزة للرسول . صلى الله عليه وسلم . ودلالة على صدقه ، وشاهد لنبوته . ثم نبين أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف . ونوضح ما هذه السبعة أحرف ، والروايات الواردة فيها . وجنس اختلافها . ونذكر خلاف الناس في تأويلها ، ونفسد من ذلك ما ليس بصواب . وندل على صحة ما نرغب فيه ونجتيه . ونذكر حال قراءة القراء : وهل قراءتهم هي السبعة الأحرف التي أنزل القرآن بها : أوبعضها ؟ وهل هم بأسرهم متبعون لمصحف عثمان وحرف زيد . أو يختلفون في ذلك وقارئون أو بعضهم بغير قراءة الجماعة ؟

ونصف جملاً من مطاعن الملحدين وأتباعهم من الرافضة في كتاب الله عز وجل . ونكشف عن تمويه الفريقين بما يوضح الحق . ونذكر في كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله وتوفيقه — ما فيه بلاغ للمهتدين ، وشفاء وتبصرة للمسترشدين توحياً لطاعة الله جل وعز . ورغبة في جزيل ثوابه . وما توفيقنا إلا بالله ، وهو المستعان .

وقد ذكره في « هداية المسترشدين » ؛ حيث يقول (ورقة ١٤١ — ١) : « وقد ذكرنا في كتاب ” الانتصار لصحة نقل القرآن ” جميع مطاعن الملحدة وكل من خالف عن الملة — على القرآن ؛ وكشفنا عن فساد توهمهم وتمويههم ودعواهم لتناقض آيات منه واختلافها ؛ وما طعنوا به من كثرة التكرار ؛ وما قالوه : من أنه قد ذكر فيه أشياء لا يعرفها أهل اللغة ؛ من نحو قوله : ﴿ وفاكهة وأباً ﴾ وقولهم : إن فيه ما ليس من لغة العرب . وقولهم : إن فيه كلمات ملحونة لا تجوز في الإعراب . وأبطلنا أيضاً قدهم فيه بكونه مثبتاً على غير تاريخ نزوله ، وأنه قد قدم منه ما يجب تأخيره ، وأخر ما يجب تقديمه . وأفسدنا أيضاً قدهم فيه بإنزال بعضه متشابهاً ، مع الإخبار بإلحاد قوم فيه واتباع المتشابه منه . وأبطلنا أيضاً قول من قال : إن فيه تحريفاً وتغييراً وتبديلاً ، وزيادة ونقصاناً وإنه إنما أثبتته السلف بأخبار الآحاد ، وشهادة الاثنين ، ومن جرى مجراهما ؛ وإن الدأجن والغنم أكلا كثيراً منه فضاع وثر . وأبطلنا أيضاً قول من قال : إنه ليس فيه

ما يدل على شيء بظاهره : وإن علم ذلك يجب أخذه عن الرسول والإمام ، ولا يسوغ أن يفسره سواه . وماتقوله الباطنية وتهلئى به وتموه في هذا الباب . واعترضه أيضاً على قول من زعم أن القرآن يجب الإيمان به . والتسليم بصحته : دون معرفة معناه وتأويله . وأبطلنا أيضاً طعنهم على القرآن باختلاف خطوط المصاحف ، واختلاف القراءات . وذكر الشواذ . وبيننا ما ثبت من ذلك . وما يجب إبطاله . وذكرنا قادحهم فيه بما روى من قوله عليه السلام : " تلك الغرائق العلاء . وإن شفاعتهم لترتجى " . إلى غير ذلك من وجوه اعتراضاتهم على صحة القرآن . وأوردناه في ذلك الكتاب . وطرفاً منه في " أصل النقح " : بما يغني سيره الناظر فيه . إن شاء الله .

وتوجد نسخة من الجزء الأول من هذا الكتاب في مكتبة « قرا مصطفى باشا »
بإستنبول .

وقد نقل منه ابن حزم في الفصل ٤/٢١٨ . ٢٢٠ . ٢٢١ . ٢٢٢ نقولاً
رماه من أجلها بالكفر . والكذب للدين . وتكذيب الله ، وغير ذلك مما رماه به !
كما نقل منه السيوطي في الإتيان ١/٤٨ . ١٠٣ . ١٠٦ . ١٠٧ . ١٢٢ . ١٣٤ .
٤٢/٢ .

(٥) كتاب : « الفرق بين معجزات النبيين . وكرامات الصالحين » ذكره
في « هداية المسترشدين » مرتين : قال في أولهما : « وقد بينا في كتاب : الفرق
بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين : معنى وصف النبي أنه نبي . وأن من
الناس من قال : إنه مشتق وأخوذ من الإنباء عن الأشياء . والإخبار عن الله
عز وجل » . ومن هذا الكتاب قسم في مكتبة « تينجن » بألمانيا .

(٦) كتاب : « مناقب الأئمة ، ونقض المطاعن على سلف الأمة » أشار
إليه في « التمهيد » ص ٢٢٩ ؛ وفي الخزانة الظاهرية بدمشق . نسخة من الجزء الثاني ،
كتب تحت عنوانها : « تأليف القاضي أبي بكر بن الطيب » . وقد علق على
هذه العبارة الدكتور يوسف العش — في فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٨٤ —
بقوله : « ولا شك أنه أحمد بن علي الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ » . وقد أخطأ

الدكتور في اسم الباقلاني واسم أبيه : فهو : « محمد بن الطيب » ؛ لا « أحمد ابن علي » .

(٧) كتاب : « إكفار المتأولين » . أشار إليه في كتاب التمهيد في باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته ص ١٨٦ حيث يقول : « وقد ذكرنا ما في هذا الباب ، في كتاب إكنار المتأولين ، وذكرنا ما روى في معارضتها ؛ وقلنا في تأويلها بما يغني الناظر فيه » .

(٨) كتاب : « الإمامة الكبير » . وقد أشار إليه في « هداية المسترشدين » في آخر حديثه عن آية انشقاق القمر ؛ إذ يقول : « وقد تفصينا القول في ذلك في كتاب الإمامة — بما يغني متأمليه » . وقد ذكره ابن حزم في الفصل ٢٢٥/٤ ، ونقل منه في ص ١٦٦ .

(٩) كتاب : « الأصول الكبير في الفقه » . أشار إليه أبو المظفر الإسفراييني في كتاب التبصير ص ١١٩ ؛ وقال : إنه يشتمل على عشرة آلاف ورقة . وذكره الباقلاني في كتابي : « التمهيد » و « هداية المسترشدين » .

(١٠) كتاب « كيفية الاستشهاد » ، « في الرد على أهل الجحد والعناد » ؛ أشار إليه في كتاب « التمهيد » ص ٤٠ .

(١١) كتاب : « نقض النقض » . ذكره أبو المظفر الاسفراييني في التبصير ص ١١٩ .

(١٢) كتاب : « كشف الأسرار ، وهتك الأستار » ؛ في الرد على الباطنية . ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٣٤٦/١١ ؛ فقال : « وقد صنف القاضي الباقلاني كتاباً في الرد على هؤلاء ؛ وسماه كشف الأسرار ، وهتك الأستار ؛ بين فيه فضائحهم وقبائحهم ، ووضح أمرهم لكل أحد ... وقد كان الباقلاني يقول في عبارته عنهم : هم قوم يظهرون الرفض ، ويبطنون الكفر المحض » .

وقد نقل منه ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة ٧٥٧/٤ في كلامه عن نسب المعز وآبائه ، فقال : « وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني : القداح ، جد عبيد الله ، كان مجوسياً ، ودخل عبيد الله المغرب ، وادعى أنه علوي ؛ ولم يعرفه

أحد من علماء النسب : وكان باطنياً خبيثاً . حريصاً على إزالة ملّة الإسلام
أعدم الفقه والعلم . ليتمكن من إغراء الخلق . وجاء أولاده أسلوبه ، وأباحوا الخمر
والفروج : وأشاعوا الرفض ، وبثوا دعاة فآفسدوا عقائد جبال الشام . كالنصيرية
والدروزية . وكان القداح كاذباً محترفاً : وهو أصل دعاة القرامطة .

وقد أشار إلى هذا الكتاب السيوطي . في حسن المحاضرة ٢/٢٨ : والسبكي
في طبقات الشافعية ٤/١٩٢ : أثناء في ترجمته لنجم الدين الحبوشاني ، المتوفى سنة
٥٨٧ والذي كان على يده خراب بيت العبيدين الرفضية ، الذين يزعمون أنهم
فاطميون . وأشار إليه ابن البطليوسي في الانتصار ٤٧ وابن تيمية في الرد على
المنطقيين ص ١٤٢ .

(١٣) كتاب : « الإيجاز » . ذكره أبو عذبة في كتاب « الروضة البهية ،
فيما بين الأشاعرة والماتريدية » : ثلاث مرات . قال في أولها ص ١٨ : إن القاضي
أبا بكر ذكر في كتاب الإيجاز أن اخبة والإرادة ، والمشئة والإشاعة ، والرضى
والاختيار : كلها بمعنى واحد ؛ كما أن العلم والمعرفة شيء واحد . وقال في الثانية
ص ٣٥ : إنه يقول في هذا الكتاب : إن أحكام الدين على ثلاثة أضرب : ضرب
لا يعلم إلا بالدليل العقلي : كحدوث العالم وإثبات محدثه ؛ وما هو عليه من صفاته
المتوقف عليها الفعل ، كقدرته تعالى وإرادته ، وعلمه وحياته ، ونبوة رسله . وضرب
لا يعلم إلا من جهة الشرع ؛ وهو الأحكام المشروعة ، من الواجب والحرام
والمباح . وضرب يصح أن يعلم تارة بدليل العقل . وتارة بالسمع ؛ نحو الصفات
التي لا تتوقف على العقل ، كالسمع له تعالى والبصر والكلام ، والعلم بجواز رؤيته
تعالى ، وجواز الغفران للمذنبين ، وما أشبه ذلك . وقال في الثالثة ص ٥٨ : إن
القاضي أبا بكر ذكر في كتاب الإيجاز أن نبينا صلى الله عليه وسلم معصوم
فيما يؤديه عن الله تعالى : وكذا سائر الأنبياء ؛ وأن الصغيرة تجوز على الأنبياء
بعد الوحي مطلقاً ؛ لا على سبيل السهو وحده .

(١٤) كتاب : « الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة » . وقد
نقل منه ابن تيمية : في « رسالة الفتوى الحموية الكبرى » ص ٧٦ ، وابن قيم
الجوزية في كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غز والمعلقة والجمهية » ص ١٢٠ .

(١٥) كتاب : « دقائق الكلام والرد على من خالف الحق من الأوائل ومنتحلى الإسلام » . ذكره في « هداية المسترشدين » . وأشار إليه ابن تيمية ، في كتاب « بيان موافقة صريح المعقول ، لصحيح المنقول » ١/٨٨ في أثناء كلامه على كثرة الاختلاف بين طوائف الفلاسفة ؛ إذ يقول : « واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية ؛ كما نقله الأشعري في كتابه : في مقالات غير الإسلاميين وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم ، في كتابه في الدقائق . فإن في ذلك من الخلاف عنهم - أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله ممن يحكى مقالاتهم » . وذكره أيضاً في كتاب الرد على المنطقيين ص ٣٣٤ حيث يقول : « وأما اختلاف الفلاسفة فلا يحصره أحد . وقد ذكر أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات : مقالات غير الإسلاميين » عنهم من المقالات ما لم يذكره الفارابي وابن سينا ، وأمثالهما . وكذلك القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب « الدقائق » الذي رذ فيه على الفلاسفة والمنجمين . ورجح فيه منطق المتكلمين من العرب على منطق اليونان » .

وقد ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ١١/٣٥٠ أن للباقلاني كتاباً اسمه : « دقائق الحقائق » . ولا أدري أهو اسم لهذا الكتاب أم اسم لكتاب آخر ؟

(١٦) كتاب : « رسالة الحرّة » . ومبلغ علم الباحثين عنه أنه من كتب الباقلاني المفقودة ، التي لا يعرفون موضوعها ، ولا يفقهون معنى تسميتها . ومن أعجب العجب أن الكتاب موجود بين أيديهم ، مطبوع يقرءون فيه ! لكنه يحمل اسماً آخر لم يضعه له الباقلاني ؛ وهو : « الإنصاف » ، الذي طبع بالقاهرة في سنة ١٣٦٩ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري .

وإني لأقطع بأن كتاب « الإنصاف » هذا إنما هو في حقيقة الأمر كتاب « رسالة الحرّة » ؛ وأن ذلك الاسم الذي طبع به ، اسم دخيل عليه ، قد وضع على نسخته المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية .

والذي دفعني إلى ذلك القطع ، قول الباقلاني في أول مقدمته : « أما بعد ؛ فقد وقفت على ما التمسته "الحرّة" الفاضلة الديانة - أحسن الله توفيقها - لما تنوخاه

من طلب الحق ونصرته ، وتنكّب الباطل وتجنّبهُ ؛ واعتماد القرّة باعتماد المفروض في أحكام الدين ، واتباع السلف الصالح من المؤمنين ؛ من ذكر جمل ما يجب على المكلفين اعتقاده ، ولا يسع الجهل به ، وما إذا تدينّ به المرء صار إلى التزام الحق المفروض ، والسلامة من البدع والباطل المرفوض . وإني - بحول الله تعالى وعونه ، ومشيتته وطوّله - أذكر " لها " جملاً مختصرة ، تأتي على البغية من ذلك ؛ ويستغنى بالوقوف عليها عن الطلب ، واشتغال المهمة بما سواه . فنقول وبالله التوفيق : إن الواجب على المكلف ... » .

وقول الباقلاني هذا ، يدل دلالة قاطعة على أنه يقدم لرسالة الحرّة ، لا لكتاب الإنصاف . ولست أدري كيف مرّ محقق الكتاب على هذا الكلام ، دون أن ينتبه لدلالته الناطقة باسمه ؛ مع علمه بأن القاضي عياضاً قد ذكر « رسالة الحرّة » ضمن مؤلفات الباقلاني ، ولم يذكر « الإنصاف » !!

ولست أدري كيف فاته مع ذلك أن ينتبه إلى النصين الدخيلين على كلام الباقلاني في هذا الكتاب - في ص ٥٨ ، ٦٤ - والمصدرين بقول كاتبهما : « قال الشيخ الأجل الإمام جمال الإسلام : وقع لي أنا دليل ... » . و« قال الشريف الأجل جمال الإسلام : وقع لي جواب أخصر من هذا وأجود ... ؟ ! » ولا مرأ في أن هذين النصين من تعليق بعض قراء النسخة على هامشها ؛ فأدخلهما ناسخها أو طابعها في صلب الكتاب .

وقد نقل ابن حزم - في الفصل ٢١٦/٤ - قولاً زعم أن الأشاعرة قالوه في كتبهم ؛ وهو : « أن الروح تنتقل عند خروجها من الجسم إلى جسم آخر » ؛ وعقب عليه بقوله : « هكذا نص الباقلاني في أحد كتبه ؛ وأظنه الرسالة ، المعروفة بالحرّة . وهذا مذهب التناسخ بلا كلفة » . ولقد كذب على ابن حزم ظنه ، فليس في رسالة الحرّة ما يشير إلى هذا القول المزعوم من قريب أو بعيد ، ولم يرد في رسالة الحرّة - من حديث الروح - إلا قوله ص ٤٥ : « ويجب أن يعلم أن كل ما ورد به الشرع من عذاب القبر ، وسؤال منكرو ونكير ، وردّ الروح إلى الميت عند السؤال ، ونصب الصراط والميزان ، والحوض ، والشفاعة للعصاة

من المؤمنين -- كل ذلك حق وصدق ، يجب الإيمان والقطع به ؛ لأن جميع ذلك غير مستحيل في العقل » .

ولقد نقل ابن قيم الجوزية في كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » أقوالاً من كتب الباقلاني في صفات الله ؛ ختمها بقوله ص ١٢٠ : « ذكر قوله في رسالة الحرّة . قال في كلام ذكره في الصفات : إن له وجهاً ويدين ، وإنه ينزل إلى سماء الدنيا . ثم قال : وإنه استوى على عرشه ، فاستوى على خلقه . ففرق بين الاستواء الخاص ، والاستيلاء العام » .

وما أشار إليه ابن قيم الجوزية من قول الباقلاني في الوجه واليدين ، والاستواء على العرش المذكور في رسالة الحرّة المسماة بالإنصاف ص ٢١ ، ٢٢ ونص عبارته في ذلك : « ... وأخبر الله أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضى الماضيات . واليدين اللتين نطق بإثباتهما القرآن .. وأنهما ليستا جارحتين ، ولا ذوى صورة وهيئة . وأن الله جل ثناؤه مستو على العرش ، ومستول على جميع خلقه ، كما قال تعالى : « الرحمن على العرش استوى » .. بغير مماسة وكيفية ، ولا مجاورة ؛ وأنه في السماء إله وفي الأرض إله . كما أخبر بذلك » .

وقد نقل منها ابن قيم الجوزية في كتاب تهذيب سنن أبي داود ١٠٣/٧ وذلك قوله : « وقال أبو بكر بن الطيب المالكي الأشعري في رسالته المشهورة التي سماها « رسالة الحرّة » وأن الله سبحانه مريد ، كما قال : ﴿ فعال لما يريد ﴾ وقال : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وقال : ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له : كن فيكون ﴾ وأن الله مستو على عرشه ومستول على جميع خلقه ، كما قال : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ بغير مماسة ولا كيفية ولا مجاورة » وما نقله ابن قيم الجوزية موجود بنصه في رسالة الحرّة المطبوعة باسم الإنصاف ص ٢٢ . وهذا دليل آخر يؤيد ما ذهب إليه من أن كتاب « الإنصاف » إنما هو « رسالة الحرّة »

(١٧) كتاب : « التقريب والإرشاد » في أصول الفقه . قال القاضي عياض : إنه كتاب كبير . وذكره أبو المظفر الإسفراييني في كتاب التبصير ص ١١٩ ،

وأشار إليه السيوطي في الإقتان ٤٨/١ .

(١٨) كتاب : « التبصرة » . ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٣٥٠/١١ .

(١٩) كتاب : « البيان عن فرائض الدين وشرائع الإسلام » . ووصف

ما يلزم من جرت عليه الأفلام ، من معرفة الأحكام » .

(٢٠) كتاب : « الحدود » في الرد على أبي طاهر : محمد بن عبد الله بن القاسم .

(٢١) كتاب : « تصرف العباد ، والفرق بين الخلق والاكساب » .

(٢٢) كتاب : « الرد على المعتزلة ، فيما اشبهه عليهم من تأويل القرآن » .

(٢٣) كتاب : « الدماء التي جرت بين الصحابة » .

(٢٤) كتاب : « المقدمات في أصول الديانات » .

(٢٥) كتاب : « المقنع في أصول الفقه » .

(٢٦) كتاب : « الأصول الصغير » .

(٢٧) كتاب : « مسائل الأصول » .

(٢٨) كتاب : « مختصر التقريب والإرشاد الصغير » .

(٢٩) كتاب : « مختصر التقريب والإرشاد الأوسط » .

(٣٠) كتاب : « المسائل التي سأل عنها ابن عبد المؤمن » .

(٣١) كتاب : « رسالة الأمير » .

(٣٢) كتاب : « المسائل القسطنطينية » .

(٣٣) جواب أهل فلسطين .

(٣٤) البغداديات .

(٣٥) الأصبهانيات .

(٣٦) النيسابوريات .

(٣٧) الحرجانيات .

(٣٨) كتاب : « الكرامات » .

(٣٩) كتاب : « الأحكام والعلل » .

(٤٠) كتاب : « إمامة بني العباس » . ذكره القاضي عياض .

(٤١) كتاب : « نقض النقض على الهمداني » . ذكره في « هداية المسترشدين »

(٤٢) كتاب : « الإمامة الصغير » .

(٤٣) كتاب : « التعديل والتجوير » .

(٤٤) شرح اللمع لأبي الحسن الأشعري . ذكره في « الانتصار » .

(٤٥) كتاب : « شرح أدب الجدل » .

(٤٦) كتاب : « أمالي إجماع أهل المدينة » .

(٤٧) كتاب : « في أن المعدوم ليس بشيء » .

(٤٨) كتاب : « فضل الجهاد » .

(٤٩) كتاب : « المسائل والخبائسات المنثورة » .

(٥٠) كتاب : « الرد على المتناسخين » .

(٥١) نقض الفنون للجاحظ .

(٥٢) كتاب : « الكسب » . ذكره أبو المظفر الإسفراييني في التبصير ص ١١٩ .

(٥٣) كتاب : « في الإيمان » أشار إليه ابن تيمية في رسالته « الفرقان

بين الحق والباطل » في أثناء حديثه عن الإيمان ؛ حيث يقول ص ٤٣ : « وكلام الناس في هذا الاسم ومسماه كثير ، وقد رأيت لابن الهيثم فيه مصنفًا في : أنه قول اللسان فقط . ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفًا : أنه تصديق القلب فقط . وكلاهما في عصر واحد ؛ وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة » .

(٥٤) كتاب : « النقض الكبير » ومنه هذا النص الذي أورده إمام الحرمين

في الشامل : « قال أبو بكر الباقلاني في النقض الكبير : من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء ، والميم بعد السين الواقعة بعد الباء ، لا أول له — فقد خرج عن المعقول . وجحد الضرورة ، وأنكر البديهة . فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء ، فقد اعترف بأوليته ؛ فإن ادعى أنه لا أول له ، فقد سقطت محاجته ، وتعين لحوقه بالسفسطة . وكيف يرجى أن يرشد بالدليل من يتوابع في جحد الضروري ؟ ! »

(٥٥) كتاب : « الرد على الرافضة والمعتزلة ، والخواارج والجهمية » ذكره

الصلاح الصفدي في « الوافي بالوفيات » ١٧٧/٣ .

آراء العلماء في الباقلاني :

(١) روى ابن عساكر في تبیین كذب المفتري - عن أبي علقمة . عن أبي هريرة - : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يبعث لهذه الأمة ، على رأس كل مائة سنة ، من يجدد لها دينها » : ثم قال ص ٥٣ : « وسمعت الشيخ الإمام أبا الحسن علي بن المسلم - على كرسيه بجامع دمشق - يقول وذكر حديث أبي علقمة هذا : « كان علي رأس المائة الأولى : عمر بن عبد العزيز ؛ وكان علي رأس المائة الثانية : محمد بن إدريس الشافعي ؛ وكان علي رأس المائة الثالثة : الأشعري ، وكان علي رأس المائة الرابعة : ابن الباقلاني » .

(٢) قال صاحب ابن عباد في وصفه ووصف زميله - : أبي بكر بن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ ، وأبي إسحاق الإسفراييني ، المتوفى سنة ٤١٨ - : وابن الباقلاني بحر مغرق ، وابن فورك صيل مطرق ، والإسفراييني نار تحرق . وقد علق ابن عساكر على هذا القول في تبیین كذب المفتري ص ٢٤٤ - فقال : « وكأن روح القدس نفث في روعه ، حيث أخبر عن حال هؤلاء الثلاثة ، بما هو حقيقة الحال فيهم » .

(٣) قال الخطيب البغدادي ٣٧٩/٥ : « كان الباقلاني ثقة . وأما الكلام فكان أعرف الناس به ، وأحسنهم خاطراً ، وأجودهم لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأصحهم عبارة » .

(٤) قال القاضي عياض في « ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك ، لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك » : « ومن أهل العراق والمشرق : أبو بكر : محمد بن الطيب بن محمد ، القاضي ، المعروف بابن الباقلاني ؛ الملقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة ؛ المتكلم على مذهب المشبته وأهل الحديث ، وطريقة أبي الحسن الأشعري . قال الخطيب .. وقال أبو الحسن بن جهضم الهمداني : كان شيخ المالكيين في وقته ، وعالم عصره المرجوع إليه فيما أشكل على غيره . قال غيره : وإليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته ؛ وكان حسن الفقه ، عظيم الجدل ؛ وكانت له ببغداد حلقة عظيمة ، وكان ينزل الكرخ . ذكر أبو عبد الله بن سعدون الفقيه : أن

سائر الفرق رضيت بالقاضى أبى بكر فى الحكم بين المتناظرين » .
(٥) قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء : « ابن الباقلانى الإمام العلامة .
أوحد المتكلمين . مقدّم الأصوليين ، صاحب التصانيف ، كان يضرب المثل
بفهمه .. وكان بحق إماماً بارعاً ، صنف فى الرد على المعتزلة والرافضة ، والخوارج
والجهمية والكرامية . وانتصر لطريقة أبى الحسن الأشعرى ، وقد يخالفه فى مضائق ،
فإنه من نظرائه ، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه ... » .

(٦) قال ابن العماد فى شذرات الذهب ١٦٨/٣ : « القاضى أبو بكر
ابن الباقلانى محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، البصرى ، المالكى الأصولى
المتكلم ، صاحب المصنفات . وأوحد وقته فى فنه ... وكانت له بجامع المنصور
حلقة عظيمة ... وقال ابن الأهدل : سيف السنة : القاضى أبو بكر بن الباقلانى
الأصولى الأشعرى المالكى ، مجدد الدين على رأس المائة الرابعة .. » .

(٧) قال ابن تيمية فى رسالة الفتوى الحموية الكبرى ص ٧٦ : « وقال
القاضى أبو بكر : محمد بن الطيب الباقلانى المتكلم — وهو أفضل المتكلمين المنتسبين
إلى الأشعرى ، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده — قال فى كتاب الإبانة ... » .

(٨) قال ابن خلكان ٤٠٠/٣ : « القاضى أبو بكر : محمد بن الطيب
ابن محمد بن جعفر بن القاسم ، المعروف بالباقلانى ، البصرى ، المتكلم المشهور ،
كان على مذهب الشيخ أبى الحسن الأشعرى ، ومؤيداً اعتقاده ، وناصرأ طريقته .
وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة فى علم الكلام وغيره ، وكان أوحد زمانه ،
وانتهت إليه الرياسة فى مذهبه : وكان موصوفاً بجودة الاستنباط ، وسرعة الجواب
وسمع الحديث . وكان كثير التطويل فى المناظرة ، مشهوراً بذلك عند الجماعة » .

(٩) قال الصفدى فى الوافى بالوفيات ١٧٧/٣ : « أبو بكر الباقلانى
البصرى ، صاحب التصانيف فى علم الكلام . وكان ثقة عارفاً بالكلام ، صنف
الرد على الرافضة والمعتزلة ، والخوارج والجهمية .. جرى بينه وبين أبى سعيد الهارونى
مناظرة ، فأكثر الباقلانى الكلام فيها ، ووسع العبارة ، وزاد فى الإسهاب ؛ ثم
التفت إلى الحاضرين ، وقال : اشهدوا على أنه إن أعاد ما قلت لم أطالبه بالجواب ،

فقال الهاروني : اشهدوا على أنه إن أعاد كلام نفسه سلّمت له ما قال . .
 وذكره الصفدي أيضاً في ترجمة أبي الحسن المتكلم : محمد بن شجاع المعتزلي ؛
 حيث يقول ١٤٧/٣ : « حضر مجلس عضد الدولة ، وكَلَّمَ أبا بكر الباقلاّني
 الأشعري في مسألة كلامية ، فطوّل في بعض نوبه ؛ فلما أخذ أبو الحسن الكلامَ
 في نوبته ، قال له القاضي أبو بكر : قد أخلّلت بالجوّاب عن فصل يا شيخ . وأخذ
 الباقلاّني الكلام على نوبته فزاد في الطول ؛ فقال له أبو الحسن : علاوتك أثقل
 من حملك . فضحك عضد الدولة من ذلك » .

(١٠) قال ابن عمار الميُورقي : « كان ابن الطيب مالكيّاً فاضلاً متورّعاً
 ممن لم تحفظ عليه زلة قط ، ولا نسبت إليه نقيصة . وكان يلقب بشيخ السنة ،
 ولسان الأمة ؛ وكان فارس هذا العلم ، مباركاً على هذه الأمة . وكان حصناً من
 حصون المسلمين ، وما سرّ أهل البدع بشيء كسرورهم بموته » .
 (١١) قال أبو القاسم : عبد الواحد بن علي بن برّهّمان النحوي ، المتوفى سنة
 ٤٥٦ : « من سمع مناظرة القاضي أبي بكر ، لم يستلذ بعدها بسماع كلام أحد
 من المتكلمين والفقهاء والخطباء والمسترسلين ؛ ولا الأغاني أيضاً ؛ من طيب كلامه
 وفصاحته ، وحسن نظامه وإشارته » .

(١٢) قال أبو عمران القاسمي (٣٦٨ - ٤٣٠) : « القاضي أبو بكر : سيف
 أهل السنة في زمانه ، وإمام متكلم في أهل الحق في وقتنا » .

(١٣) قال أبو عبد الله الصيرفي : « كان صلاح القاضي أكثر من علمه ؛
 وما نفع الله هذه الأمة بكتبه ، وبثها فيهم إلا بحسن نيته ، واحتسابه بذلك . وكان
 يدرس نهاره وأكثر ليله » .

(١٤) قال أبو حاتم الطبري : محمود بن الحسن القزويني : « إن ما كان
 يضمّره القاضي الإمام أبو بكر الأشعري رضي الله عنه ، من الورع والديانة ،
 والزهد والصّبا : أنما كان يظهره ؛ فقليل له في ذلك ؟ فقال : إنما أظهر
 ما أظهره غيظاً لليهود والنصارى ، والمعتزلة والرافضة والخالفين ؛ لئلا يستحقروا علماء
 الحق والدين ، فأضمّر ما أضمّره ؛ فلاني رأيت آدم - مع جلّالته - نودي عليه

بذو قة . وداود بنظرة . ويوسف بهمة . ومحمداً بخطررة ؛ عليهم السلام .
 (١٥) قال أبو الفرج : محمد بن عمران الخلّال : « وكان ورد القاضي أبي بكر
 محمد بن الطيب ، في كل ليلة . عشرين ترويقة . ما يتركها في حضر ولا سفر » .
 (١٦) قال أبو بكر الخوارزمي : محمد بن العباس ، المتوفى سنة ٣٨٣ -
 « كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه ؛ سوى القاضي
 أبي بكر ، فإن صدره يحوى علمه وعلم الناس » .
 (١٧) قال أبو محمد : عبدالله بن محمد الخوارزمي البافى : المتوفى سنة ٣٩٨ :
 « لو أوصى رجل بثلث ماله أن يُدفع إلى أفصح الناس ، لوجب أن يُدفع لأبي بكر
 الأشعري » .

(١٨) قال على بن محمد بن الحسن الحرّبي . المالكي : « كان القاضي
 أبو بكر الأشعري ، يهتم بأن يختصر ما يصنّفه ، فلا يقدر على ذلك ؛ اسعة علمه ،
 وكثرة حفظه . وما صنّف أحد خلافاً إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين ؛ غير القاضي
 أبي بكر ، فإن جميع ما كان يذكر خلافاً للناس فيه . صنّفه من حفظه » .
 (١٩) روى الإمام أبو عبدالله : الحسين بن أحمد الدامغانى ؛ قال : « لما قدم
 القاضي الإمام أبو بكر الأشعري بغداد ، دعاه الشيخ أبو الحسن التميمي الحنبلي
 (٣٧١) إمام عصره . في مذهبه ، وشيخ مصره في ربهطه ؛ وحضر الشيخ أبو عبدالله
 ابن مجاهد (٣٧٠) ، والشيخ أبو الحسين محمد بن أحمد بن سمعون (٣٨٧) ،
 وأبو الحسن الفقيه ، فجرت مسألة الاجتهاد - بين القاضي أبي بكر ، وبين
 أبي عبد الله بن مجاهد ، وتعلق الكلام بينهما إلى أن انفجر عود الصبح ، وظهر
 كلام القاضي عليه . وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا
 الرجل فليس للسنة عنه غنى أبداً » .

(٢٠) أما أبو حامد الإسفراييني (٣٤٤ - ٤٠٦) فقد كان شديد الإنكار
 على أصحاب الكلام عامة ، وعلى الأشاعرة والباقلاني خاصة ، حتى إنهم رَوَوْا أن
 الباقلاني كان يخرج إلى الحمام متبرّعاً خوفاً منه . وقد نقل ابن تيمية في فتاويه
 ٢٣٩/٥ : أن أبا الحسن الكرخي قال في كتابه « الفصول في الأصول » :

« سمعت شيخى الإمام أبا منصور ، الفقيه الأصبهانى ، يقول : سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزاذقانى يقول : كنت فى درس الشيخ أبى حامد الإسفرائينى وكان ينهى أصحابه عن الكلام ، وعن الدخول على الباقلانى . فبلغه أن نقرأ من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام ، فظن أنى معهم ومنهم ؛ وذكر قصة قال فى آخرها : إن الشيخ أبا حامد قال لى : يا بنى ، بلغنى أنك تدخل على هذا الرجل - يعنى الباقلانى - فإياك وإياه ؛ فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة وإلا فلا تحضر مجلسى ، فقلت : أنا عائد بالله مما قيل ! وتائب إليه ! واشهدو علىّ أنى لا أدخل عليه ! »

وأعجب مما سبق قوله أيضاً : « كان الشيخ أبو حامد : أحمد بن أبى طاهر الإسفرائينى - إمام الأئمة الذى طبّق الأرض علماً وأصحاباً - إذا سعى إلى الجمعة من قطيعة الكرخ إلى جامع المنصور ، يدخل الرباط المعروف بالروزي المحاذي للجامع ، ويقبل على من حضر ويقول : اشهدوا علىّ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، كما قاله أحمد بن حنبل ، لا كما يقوله الباقلانى ، وتكرر ذلك منه فى جمعات ؛ فقبل له فى ذلك ؛ فقال : حتى يتشرفى الناس وفى أهل الصلاح ، ويشيع الخبر فى البلاد : أنى برىء مما هم عليه - يعنى الأشاعرة - وبرىء من مذهب أبى بكر الباقلانى ، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء ، يدخلون على الباقلانى خفية فيقرءون عليه ، فيفتون بمذهبه ، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة ، فيظن ظان أنهم منى تعلموه وأنا قلته ، وأنا برىء من مذهب الباقلانى وعقيدته . »

هذا قول الإسفرائينى فى معاصره الباقلانى ، وهو قول سداه الإسراف والتجنى ، ولحمته الهوى والعصبية ، وما كان الباقلانى مبتدعاً يدعو الناس إلى الضلالة ، وما كان مذهبه فاسداً ، ولا عقيدته مدخولة ؛ بحيث يتبرأ منها مسلم ، ولكن العصبية قاهرة غلبة ، والتعاصر مع المائل فى الصناعة مدرجة العداوة والبغضاء .

(٢١) ذكر أبو حيان التوحيدى فى كتاب « الإمتاع والمؤانسة » ١/١٤٣

أن الوزير أبا عبدالله العارض ، سأله في الليلة الثامنة ، وقال له : « فاقول في ابن الباقلاني ؟ قلت :

فما شرُّ الثلاثة أمَّ عمرو بصاحبك الذي لا تصحبينا

يزعم أنه ينصر السنة ، ويفهم المعتزلة ، وينشر الرواية ، وهو في أضعاف ذلك على مذهب الحرَّمية ، وطرائق الملاحدة ! قال : والله إن هذا لمن المصائب الكبار ، والحن الغلاظ ، والأمراض التي ليس لها علاج » .

ولست أرتاب في أن أبا حيان قد جاء بالإفك ، حين رمى الباقلاني بأنه كان على مذهب الحرَّمية ، وطرائق الملاحدة ، ولو كان لذلك الاتهام نصيب من الصحة لجرَّد له قلمه الجبار ، وذهب يبين عن مظاهره ومصادره ، ويفيض في الطعن عليه ، ولبادر إلى ثلبه والشهير به أعداؤه من شتى المذاهب والنحل التي نقض أقوالها ، وأتى على معتقداتها من القواعد ؛ ولتسابقوا إلى تأليب الناس عليه ، وتخريض السلطان على إهدار دمه وصلبه ، كما صلب بابك الخرمي . فإن الحرمة فرقة مبتدعة ، لا يعدها أحد في زمرة المسلمين ؛ لأنها تستحل كل محرم ، وتذهب إلى شركة الناس جميعاً في الأموال والنساء ، ويجتمع رجالها ونساؤها في ليل مخصوصة ، يفنونها في احتساء الخمر والرقص ، ثم يطفئون كل سراج منير ، وكل نار موقدة ، ويعكف كل واحد منهم على المرأة التي اتفق جلوسها بجانبه ! وهم يدينون بألوهية بابك الخرمي ، ويدعون أنه كان لهم ملك في الجاهلية اسمه « شروين » ينوحون على موتاهم باسمه ، ويفضلونه على الأنبياء جميعاً .

ولست أدري كيف يكون الباقلاني على مذهب هؤلاء الحرَّمية ، ويخفي أمره على أعدائه المتربصين به ، وعلى أوليائه الملتفين حوله ، ولا يظهر إلا لأبى حيان وحده ! فيتفرد بتسجيله عليه ! ثم لا ينقله عنه ناقل ، ولا ينزعه به نابز ! إن في ذلك لآية على إفكه ، ودليلاً على اختلاقه عليه ، وعداوته له .

ولعل من أسباب عداوة أبى حيان للباقلاني ، بغضه للكلام والمتكلمين ، الذي أفصح عنه بقوله : « ولم أرتكلماً في مدة عمره بكى خشية ، أو دمعت عينه خوفاً ، أو أقفل عن كبيرة رغبة ؛ يتناظرون مستهزئين ، ويتحاسدون متعصبين ،

ويتلاقون متخاذعين ، ويصنفون متحاملين ، جذّ الله عروقهم ، واستأصل شأفتهم ، وأراح البلاد والعباد منهم ، فقد عظمت البلوى بهم ، وعظمت آفاتهم على صغار الناس وكبارهم ، ودبّ دأؤهم ، وعسر دواؤهم ؛ وأرجو ألا أخرج من الدنيا حتى أرى بنيانهم متضععاً ، وساكنه متجعجعاً .

وقد يكون أبو حيان مدفوعاً إلى تلك العداوة بتأثير العداوة بين الباقلاني وبين أستاذه أبي سليمان المنطقي من جهة ، وبينه وبين أبي حامد الإسفراييني من جهة أخرى ، وكلاهما له في نفس أبي حيان منزلة سامية ، وإجلال بالغ .
ومهما يكن من أمر عداوة أبي حيان للباقلاني ، وأياً كان مبعثها ومآلاتها ، فلا مراء في أنه قد ظلمه ظلماً مبيهاً ؛ إذ نسبته إلى طائفة الحرمية ، وهو منها برىء براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

(٢٢) وثالثة الأتافي التي رى بها الباقلاني ، تلك الأقوال المنكرة التي قالها عنه ابن حزم الظاهري (٣٨٤ - ٤٥٦) في كتاب « الفصل في الملل والأهواء والنحل » فهو عنده : « كافر أصلع الكفر ! مشرك يقادح في النبوات ! ملحد خبيث المذهب ملعون ، يلحد في أسماء الله ، ويخالف القرآن ويكذب الله ! نذل يوجب الشك في الله وفي صحة النبوة ! مظلم للجهالة ، من أهل الضلالة ، مسرور فاسق أحرق ؛ يكيّد للإسلام ويسخف به !! قد صدق فيه قول القائل :

شهدت بأن ابن المعلم هازل بأصحابه والباقلاني أهزل
وما جعل الملعون في ذاك دونه وكلّهم في الإفك والكفر منزل
هذه بعض أقوال ابن حزم في الباقلاني ، نقلتها بالفاظها كما أثبتتها في مواضع مختلفة من كتابه .

ولو صدق بعض هذه الأقوال عليه لوجب على المسلمين البراءة منه ، ونبذ كتبه ، وعدّه في طليعة أعداء الإسلام ؛ فكيف إذا صدقت كلها ؟ !
ويحذر بنا - قبل أن نعرض للحكم عليها - أن نتبين : هل كان ابن حزم نزيهاً في حكمه ، منصفاً في قوله ؛ أميناً في نقله ؛ سليم الصدر من دواعي الهوى والعصية ؟ أم كان غير ذلك ؟

وما يدعو إلى الدهشة والعجب حقاً ، ويملاً النفس بالأسف الممض : أن يكون ابن حزم عريئاً عن ذلك كله ، متنكباً سبيل العلم والأخلاق والدين في حديثه عن الباقلاني ؛ لأنه أشعري ، وهو ظاهري يبغض الأشاعرة جميعاً ، ويصفهم بخبث المقالة وفساد الدين واستسهال الكذب على الله جهاراً ، وعلى رسوله بلارهة ؛ ويقول عنهم : « والحمد لله الذي لم يجعلنا من أهل هذه الصفة المردولة ، ولا من هذه العصابة المخدولة » ، ويحمد الله على ضعفهم في عصره ، فيقول : « وأما الأشاعرة فكانوا ببغداد والبصرة ؛ ثم قامت لهم سوق بصلقية والقيروان بالأندلس ؛ ثم رق أمرهم ، والحمد لله رب العالمين ! »

وهو ينسب إليهم أقوالاً لم يقولوها ، ومذاهب لم يذهبوا إليها ؛ ثم يندفع في تكفيرهم ، وكيل الشتائم لهم ، كما صنع في باب الرد على من زعم أن الأنبياء والرسل ليسوا اليوم أنبياء ولا رسلاً ، حيث يقول ١/ ٨٨ : « حديث فرقة مبتدعة ، تزعم أن محمد بن عبد الله ، صلى الله عليه وسلم ، ليس هو الآن رسول الله . ولكنه كان رسول الله . وهذا قول ذهب إليه الأشعرية . وهذه متالة خبيثة ، مخالفة لله تعالى ولرسوله ، ولما أجمع عليه جميع أهل الإسلام منذ كان الإسلام إلى يوم القيامة .. ونعوذ بالله من هذا القول ، فإنه كفر صراح لا ترداد فيه » ؛ ثم اندفع في إبطال هذا القول في شدة وعنف ؛ ونسى أو تناسى أن هذا القول لم يقل به أحد من الأشاعرة ؛ وإنما نسبته إليهم بعض الكرامية ؛ واشتد نكيرهم على من نسبته إليهم ، وبينوا أنه مختلق على إمامهم الأجل أبي الحسن الأشعري .

وفي ذلك يقول أبو القاسم القشيري (٣٧٦ - ٤٧٥) في كتابه « شكاية أهل السنة » - : « فأما ما حكى عنه وعن أصحابه أنهم يقولون : إن محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، ليس بنبي في قبره ، ولا رسول بعد موته ؛ فبهتان عظيم ، وكذب محض ، لم ينطق به أحد منهم ، ولا سمع في مجلس مناظرة ذلك عنهم ، ولا وجد ذلك في كتاب لهم .. » .

وليس أدل على كذب هذا القول على الأشاعرة من قول الباقلاني عنه - في كتاب رسالة الحرة المسمى بالإنصاف ص ٥٥ : « ويجب أن يعلم أن نبوات

الأنبياء ، صلوات الله عليهم ، لا تبطل ولا تنخرم بخروجهم عن الدنيا وانتقالهم إلى دار الآخرة ؛ بل حكمهم في حال خروجهم من الدنيا كحكمهم في حالة نومهم ، وحالة اشتغالهم إما بأكل وشرب ، أو قضاء وطر . والدليل عليه : أن حقيقة النبوة لو كانت ثابتة لهم في حالة اشتغالهم بأداء الرسالة ، دون غيرها من الحالات — لكانوا في غيرها من الأحوال غير موصوفين بذلك . وقد غلط من نسب إلى المحققين من الموحدين — إبطال نبوة الأنبياء عليهم السلام بخروجهم من دار الدنيا . وليس ذلك بصحيح ؛ لأن مذهب المحققين : أن الرسول ما استحق شرف الرسالة بتأدية الرسالة ؛ وإنما صار رسولا ، واستحق شرف الرسالة والنبوة ، بقول مرسله — وهو الله تعالى — : أنت رسولى ونبيي ؛ وقول الله تعالى قديم لا يزول ولا يتغير . والدليل على صحة هذا أيضاً : أنه صلى الله عليه وسلم ، سئل فقيل له : متى كنت نبياً ؟ فقال : « كنت نبياً وآدم بين الماء والطين » . فحاصل الجواب في هذا : أن شرف النبوة وكمال المنصب ثابت للأنبياء ، صلوات الله عليهم أجمعين الآن حسب ما كان ثابتاً لهم في حال الحياة ؛ لم ينلهم ، ولم ينتقص ؛ سواء نسخت شرائعهم أو لم تنسخ . ومن راجع نفسه ، ولم يغالط حسه ، عرف وتحقق أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، الآن لم يخاطب شفاها ، ولا يأمرهم ، ولا يكلمهم من غير واسطة ؛ لكن حكم شريعته وصحة نبوته ؛ ثابت لم ينتقص لأجل خروجه من الدنيا ، ولم تزل مرتبته ، ولا انخرمت رسالته ، ولا بطلت معجزته . فاعلم ذلك وتحققه » .

ولست أدري : كيف يقرأ ابن حزم كلام الباقلاني هذا في كتابه هذا ؛ ثم يستسيغ ضميره أن يزعم بعد ذلك أن الأشاعرة قالوا هذه المقالة الخبيثة ؛ مع قوله : إن الباقلاني كبيرهم ؟ حقاً إن هذا لشيء عجاب !

وما أكثر التهم التي ألصقها ابن حزم بالأشاعرة إلصاقاً ؛ وما أوفر عبارات القذف والسباب التي قذفهم بها وسبهم ، والتي بلغت أقصى حدود الإفحاش والإقذاع ؛ وقد اختص الباقلاني منها بأعظم قسط ، وأجزل نصيب . ولعل مرد ذلك إلى أن الباقلاني قد نقد داود الظاهري (٢٠٠ — ٢٧٠) ؛ كما يشعر بذلك قول

ابن حزم في الفصل ٢٢٥/٤ : « ومن العجب أن هذا النذل الباقلاني قطع بأن داود خالف الإجماع في قوله بإبطال القياس ، أفلا يستحي هذا الجاهل من أن يصف العلماء بصفته ، مع عظيم جهله ؟ ولكن من يضل الله فلا هادي له . وما أحفظه عليه أيضاً ، وأرث نار عداوته في صدره ، أنه كان لا يعبا بالظاهرية ، ولا يعدّهم من العلماء ؛ وقد نقل شيخ الأزهر الشيخ حسن العطار ، (المتوفى سنة ١٢٥٠) في حاشيته على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢٢١/٢ - أن أبا إسحاق الإسفرائيني قال : « كل مسلك يختص به أصحاب الظاهر عن القياسيين ، فالحكم بحسبه منقوض ؛ وبحق قال حَبَرُ الأصول القاضي أبو بكر : إني لا أعدّهم من علماء الأمة ، ولا أبالي بخلافهم ولا وفاقهم » . ولست أريد أن أقبس هنا سائر ما أورده من قول ؛ وما نخله من رأى ؛ ثم أين ما صنعه فيه من تحريف كلمه عن مواضعها ، ولى عباراته عن معانيها ، وقطع مقدماته عن نتائجها ؛ وأخذ من ظاهر لفظه ما يتفق وهوى نفسه ، ويتسق وما يريد أن يلزمه من إلزامات شائنة ، تذهب بسمعته ومكانته . لست أريد ذلك لأن بيانه يحتاج إلى بسط وإطناب لا سبيل إليهما في هذا المقام . ولكني أذكر من ذلك ما لا مناص من ذكره ، وهو ما يتعلق بقوله في القرآن .

قال ابن حزم في معرض حديثه عن الأشاعرة ٢٢١/٤ : « ومن شنعهم قول هذا الباقلاني في كتابه المعروف بالانتصار في القرآن : إن تقسيم آيات القرآن ، وترتيب مواضع سوره ، شئ فعله الناس وليس هو من عند الله ، ولا من أمر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . فقد كذب هذا الجاهل وأفك ؛ أتراه ما سمع قول الله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ؛ وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في آية الكرسي ، وآية الكلاله ، والخبر : أنه عليه السلام كان يأمر إذا نزلت آية كذا ، أن تجعل في سورة كذا ، وموضع كذا . ولو أن الناس رتبوا سوره ، لما تعدوا أحد وجوه ثلاثة : إما أن يرتبوها على الأول فالأول نزولا ، أو الأطول فما دونه ، أو الأقصر فما فوقه . فإذا ليس ذلك كذلك ، فقد صح أنه أمر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، الذي لا يعارض ، عن الله عز وجل ، لا يجوز غير ذلك أصلا » .

وما كذب الباقلافي ولا أفك في مسألتي ترتيب الآيات ، وترتيب مواضع السور في القرآن ، وما خرج بقوله فيهما عما قاله أعلام الأئمة وأجمعوا عليه . فقد أجمعوا جميعاً على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة فيه ؛ وأيد إجماعهم ما تاردف في ذلك من النصوص . ولم تجتمع كلمتهم على أن ترتيب السور توقيفي ؛ فمنهم من قال به ، ومنهم من قال : إنه باجتهاد من الصحابة ؛ كمالك بن أنس .

وأضع دليل على صدق الباقلافي وبراءته مما رماه به ابن حزم ، قوله في كتاب « الانتصار لنقل القرآن » : « ترتيب الآيات أمر واجب ، وحكم لازم ؛ فقد كان جبريل يقول : ضعوا آية كذا موضع كذا » . وقوله أيضاً في ذلك الكتاب (ورقة ٤ - ب) : « والذي نذهب إليه في ذلك أن جميع القرآن الذي أنزله الله ، وأمر بإثبات رسمه . ولم ينسخه . ويرفع تلاوته بعد نزوله - هو هذا الذي بين الدفتين . الذي حواه مصحف عثمان ؛ وأنه لم ينقص منه شيء . ولا زيد فيه ، وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمته الله تعالى . ورتبه عليه رسوله ، من آي السور ؛ لم يقدّم من ذلك مؤخراً ، ولا أخر منه مقدماً ؛ وأن الأمة ضبطت عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ترتيب آي كل سورة ومواضعها ، وعرفت مواقعها : كما ضبطت عنه نفس القراءات وذات التلاوة ؛ وأنه يمكن أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد رتب سوره على ما انطوى عليه مصحف عثمان ، ويمكن أن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده ، ولم يتول ذلك بنفسه . وأن هذا القول الثاني أقرب وأشبه أن يكون حقاً » .

ولن يمتري إنسان - بعد قراءة هذا الكلام - في تكذيب ابن حزم في قوله ، إن الباقلافي يقول : « إن ترتيب الآيات والسور شيء فعله الناس ، وليس هو من عند الله ، ولا من أمر رسول الله . فقد كذب هذا الجاهل وأفك ! »

ولن يمتري كذلك في أنه نص صريح في تكذيب ابن حزم في قوله عن الأشاعرة : « وقالوا كلهم : إن القرآن لم ينزل به قط جبريل على قلب محمد ، عليه الصلاة والسلام ، وإنما نزل عليه بشيء آخر هو العبارة عن كلام الله ؛ وإن القرآن ليس عندنا ألبتة إلا على هذا المجاز ؛ وإن الذي نرى في المصاحف ونسمع

من القراء ، ونقرأ في الصلاة : ونحفظ في الصدور — ليس هو القرآن ألبتة ، ولا شيء منه كلام الله ألبتة ، بل شيء آخر : وإن كلام الله لا يفارق ذاته . وإن قول هذه الفرقة في هذه المسألة نهاية الكفر بالله عز وجل . ومخالفة القرآن والنبي . صلى الله عليه وسلم : ومخالفة جميع أهل الإسلام قبل حدوث هذه الطائفة الملعونة . وهذا افتراء قصد به التشنيع والتلبيس على الناس . يدحضه قول الباقلاني في « رسالة الحرة » ص ٦٢ : « اعلم أن الله تعالى متكلم له كلام عند أهل السنة والجماعة . وأن كلامه قديم ليس بمخلوق ، ولا مجعول ، ولا محدث ، بل كلامه قديم . صفة من صفات ذاته ، كعلمه وقدرته وإرادته . ونحو ذلك من صفات الذات . ولا يجوز أن يقال : كلام الله عبارة ولا حكاية . ولا يوصف بشيء من صفات الخلق . ولا يجوز أن يقول أحد : لفظي بالقرآن مخلوق ولا غير مخلوق ؛ ولا إني أتكلم بكلام الله » .

وقوله ص ٨٢ : « ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف على الحقيقة كما قال : ﴿ إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون ﴾ ، وهو في مصاحفنا مكتوب على الوجه الذي هو مكتوب في اللوح المحفوظ : كما قال تعالى : ﴿ بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ﴾ . لكن نحن نعلم وكل عاقل أن كلام الله الذي هو مكتوب في اللوح المحفوظ ، هو والقرآن المكتوب في مصاحفنا شيء واحد ، لا يختلف ولا يتغير : وأن اللوح غير أوراق مصاحفنا . وأن الخط الذي فيه غير الخطوط التي في مصاحفنا . وأن القلم الذي كتب في اللوح المحفوظ غير أقلامنا . وكذلك ما اختلف وغاير غيره ، واختص بمكان دون مكان ، وزمان دون زمان فهو مخلوق مربوب ، وكل ما هو على صفة واحدة لا يختلف ولا يتغير ، ولا يجوز عليه شيء من صفات الخلق . فكذلك هو كلام الله تعالى القديم وجميع صفات ذاته . وكذلك القرآن محفوظ بالقلوب على الحقيقة ، كما قال تعالى : ﴿ بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم ﴾ . لكن نعلم قطعاً أن زيدا الحافظ غير عمرو الحافظ ، وأن قلب هذا غير قلب هذا ، وأن حفظ هذا غير حفظ هذا ؛ لكن المحفوظ لهذا يحفظه هو المحفوظ للآخر يحفظه ، وهو شيء واحد لا يختلف ولا يتغير ،

إذ هو صفة لله تعالى ، قديم غير مخلوق . وكذلك نقول : إنه مقروه بألستنا ، نتلو بها على الحقيقة ؛ لكن نعلم أن زيداً القارئ غير عمرو القارئ ، وأن لسان زيد غير لسان عمرو ، وأن قراءة زيد غير قراءة عمرو ؛ ولكن المقروه لزيد هو المقروه لعمرو ، شيء واحد لا يختلف ولا يتغير ؛ بل هو كلام الله القديم الذى ليس بمخلوق ولا يجوز عليه صفات الخلق . وهذا كما قال تعالى : ﴿ أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ يعلمه زيد بعلمه ، ويعلمه عمرو بعلمه ؛ ويعبده زيد بعبادته ، ويعبده عمرو بعبادته ؛ ويدعوه زيد بدعائه ، ويدعوه عمرو بدعائه ؛ ويذكره زيد بذكره ، ويذكره عمرو بذكره ؛ ويسبحه زيد بتسبيحه ، ويسبحه عمرو بتسبيحه ؛ فزيد غير عمرو ، وذكره غير ذكر عمرو ، وعبادته غير عبادة عمرو ، ولكن المعبود لهذا هو المعبود لهذا ، والمذكور لهذا هو المذكور لهذا ، والمسبح لهذا هو المسبح لهذا ؛ والله تعالى القديم الواحد الذى ليس كمثل شيء ، وهو السميع البصير .

وقوله فى ص ٨٣ ، ٨٥ : « ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مسموع لنا على الحقيقة ؛ لكن بواسطة ، وهو القارئ ... ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى منزل على قلب النبي صلى الله عليه وسلم ، نزول لإعلام وإفهام ، لا نزول حركة وانتقال » ، و « أن جبريل عليه السلام علّم كلام الله وفهمه ، وعلمه الله النظم العربى الذى هو قراءته ، وعلم هو القراءة نبينا ، صلى الله عليه وسلم ، وعلم النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ، ولم يزل ينقل الخلف عن السلف ذلك ، إلى أن اتصل بنا ، فصرنا نقرأ بعد أن لم نكن نقرأ » .

ويستبين من سائر هذه النصوص أن ابن حزم لم يكن أميناً فى نقله ، ولا صادقاً فى قوله ؛ وإنما خان أمانة العلم ؛ وكذب فيما ادعاه على الباقلانى والأشاعرة ، ليتسنى له تكفيرهم ، وسبهم بما يرضى نفسه الظائمة إلى الطعن والسباب . وقد عرف ذلك عنه ، حتى قال فيه ابن العريف : « كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين » ؛ وسجل عليه ذلك المؤرخون له ، كابن خلكان ، الذى يقول فى وفيات الأعيان : « وكان كثير الوقوع فى العلماء المتقدمين ، لا يكاد يسلم أحد من لسانه ؛ فنفرت عنه القلوب ، واستهدف لفقهاء وقته ، فمالوا على بغضه ، وردوا

قوله ، وأجمعوا على تضليله . وشنعوا عليه ؛ وحذروا سلاطينهم من فتنته . ونهوا عوامهم عن الدنو إليه والأخذ عنه ؛ فأقصته الملوك وشردته عن بلاده » . وكالحافظ الذهبي الذي قال عنه في سير أعلام النبلاء : « لم يتأدب مع الأئمة في الخطاب ؛ بل فجعج العبارة . وسب وجدع . فكان جزاؤه من جنس فعله ، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة وهجروها . ونفروا منها ؛ وأحرقت في وقته » .

وإذا كان ذلك كذلك فيجب ألا يلتفت إنسان إلى قول ابن حزم في الباقلاني . ولا ينظر بعين الاعتبار إلى طعنه عليه ، وتكفيره له .

(٢٣) قال ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (٧٣٢-٨٠٨) في مقدمته ، في أثناء حديثه في فصل علم الكلام ص ٤٦٥ : « .. وكثر أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري ، واقتفى طريقته من بعده تلاميذه ، كابن مجاهد وغيره . وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني ، فتصدر للإمامة في طريقتهم وهذبها ، ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار . وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأنه لا يبقى زمانين ، وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم ، وجعل هذه القواعد تبعاً للعقائد الإيمانية في وجوب اعتقادها ؛ لتوقف تلك الأدلة عليها ، وأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول . وحملت هذه الطريقة ، وجاءت من أحسن الفنون النظرية والعلوم الدينية ، إلا أن صور الأدلة تعتبر بها الأقيسة ، ولم تكن حينئذ ظاهرة في الملة ؛ ولو ظهر منها بعض الشيء ، فلم يأخذ به المتكلمون ؛ لملاستها للعلوم الفلسفية المبينة للعقائد الشرعية بالجملة ، فكانت مهجورة عندهم لذلك . ثم جاء بعد القاضي أبي بكر الباقلاني إمام الحرمين أبو المعالي ، فأملى في الطريقة كتاب الشامل ، وأوسع القول فيه ، ثم لخصه في كتاب الإرشاد ، واتخذة الناس إماماً لعقائدهم .. » .

٥٠ (٢٤) قال ابن تيمية في كتاب « بغية المرئاد » ص ١٠٧ في معرض حديثه عن مصادر معارف أبي حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥) وأستاذه أبي المعالي الجويني ؛ إمام الحرمين (٤١٩ - ٤٧٨) - : « وأبو حامد مادته الكلامية من كلام شيخه في « الإرشاد » و « الشامل » ونحوهما ، مضمومة إلى ما تلقاه من القاضي أبي بكر

الباقلاني . لكنه في أصول الفقه سلك في الغالب مذهب ابن الباقلاني ، مذهب الواقفة وتصويب المجتهدين ، ونحو ذلك ، وضم إلى ذلك ما أخذه من كلام أبي زيد الدبوسي وغيره في القياس ونحوه . وأما في الكلام فطريقته طريقة شيخه دون القاضي أبي بكر .

وأما شيخه أبو المعالي فمادته الكلامية أكثر من كلام القاضي أبي بكر ونحوه ، واستمد من كلام أبي هاشم الجبائي : على مختارات له . وكان قد فسر انكلام على أبي قاسم الإسكافي . عن أبي إسحاق الإسفراييني . ولكن القاضي هو عندهم أولى . ولقد خرج عن طريقة القاضي وذويه في مواضع إلى طريقة المعتزلة » .

(٢٥) ومن ألد أعداء الأشعرى والأشاعرة : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز . الأهوازي (٣٦٢ - ٤٤٦) وقد ألفت في مثالب الأشعرى كتاباً ، رماه فيه بكل ما أمكنه ذكره من الأمر الشنيع والوصف القبيح ، كما رمى كبار أصحابه . وأعلام مذهبه . وقد نقض عليه كتابه الحافظ ابن عساكر في كتاب « تبين كذب المفترى » ص ٣٦٤ - ٤٢٠ ومن قوله في ص ٣٩٨ : « وأما ما ذكره في حق القاضي أبي بكر بن الباقلاني رحمه الله ، من أنه كان أجير الفاي ، وأنه إنما ارتفع قدره بمدخلة السلاطين لا بالعلم - فعين الجهل والتعamy . وهل ينكر فضل القاضي أبي بكر في العلم والفهم من شتم أدنى شمة من العلم ؟ وتصانيفه في الخلق مبثوثة ، وعلومه عنه مستفادة موروثه . وقد كان يدرس المدة الطويلة في دار السلام . ويصنف الكتب الجليلة في قواعد الإسلام ، ويؤخذ عنه علم الفقه على مذهب مالك بن أنس . وينتفع بدروسه في أصول الدين والفقه كل مقتبس ، والرحلة من الشرق والغرب ، فقلوه في حقه قول من لا يتحاشى من الكذب » .

والذي حدا بالأهوازي إلى الطعن في الأشعرى ومتابعيه ، أنه كان مشبهاً مجسماً ، يقول بالظاهر ، ويذهب مذهب السالية ، وهي فرقة من المشبهة ، يقولون : إن الله سبحانه يرى في صورة آدمي ، وإنه يقرأ على لسان كل قارئ ، وإنهم إذا سمعوا القرآن من قارئ يرون أنهم يسمعون من الله . ويعتقدون أن الميت يأكل في قبره

ويشرب . وقد اتهم العلماء الأهوازي بالوضع والاختلاق ، وقد قال عنه تلميذه الخطيب البغدادي : « أبو علي الأهوازي كذاب في الحديث والقرآن جميعاً ! »

الباقلاني وابن المعلم :

وكان يعاصر الباقلاني إمام الرافضة ولسان الإمامية أبو عبد الله : محمد بن محمد ابن النعمان بن سعيد ، البغدادي الكوفي ، المعروف بابن المعلم ، والملقب عند الشيعة بالشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣) وكان ابن المعلم جليل المكانة في الدولة البويهية ، وكان عضد الدولة يزوره في داره ، وكان قويّاً في الكلام والفقه والجدل ، مولعاً بمناظرة أهل كل عقيدة . قال الخطيب البغدادي ٣٧٩/٥ : « إن ابن المعلم شيخ الرافضة ومتكلمها ، حضر بعض مجالس النظر مع أصحاب له ، إذ أقبل القاضي أبو بكر الأشعري ، فالتفت ابن المعلم إلى أصحابه ، وقال لهم : قد جاءكم الشيطان ، فسمع القاضي كلامهم - وكان بعيداً من القوم - فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم : قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزِرُهُمْ أَوْزَارًا ﴾ أى إن كنت شيطاناً فأنتم كفار ، وقد أرسلت عليكم ! »

قال القاضي : وحكى غير الخطيب أن الحكاية جرت للباقلاني مع أهل مجلس فتنأخسرو الملك ، من شيوخ المعتزلة ، وأنه كان داخلاً إذ سمعهم يذكرون أمره ، فقال لهم بعضهم : ما هو إلا شيطان ؟ فوصل إليهم وهو يتلو الآية .

قال : وسمعت بعض الشيوخ يحكى : أن ابن المعلم تكلم معه يوماً فلما احتد الكلام بينهما ، رماه ابن المعلم بكف باقلاء (فول) أعده له ، يعرض له بما ينسب إليه ، ليخجله بذلك ويحصره ، فرد القاضي للحين يده في كمه ورماه بِدِرَّةٍ أعدها له ، فعجب من فطنته وإعدادة للأمور أشباهها قبل وقتها !

وفاة الباقلاني :

حدث الخطيب البغدادي ٣٨٢/٥ عن علي بن أبي علي المعدل ، قال : مات القاضي أبو بكر : محمد بن الطيب ، في يوم السبت لسبع بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وأربعمائة .

وقال أبو الحجاج : يوسف بن عبد العزيز اللخمي : توفي القاضي الباقلاني سنة أربع وأربعمائة .

وقد نقل القاضي عياض في « ترتيب المدارك » ما حكاه الخطيب ، ثم قال : « وجدت عن غيره : سنة أربع ، أيام بهاء الدولة ، والخليفة القادر بالله ، وهذا خطأ والأول أصح » .

وقد صلى على الباقلاني ابنه الحسن ، وكان شاباً مرجوئاً ، واخترمته المنية بعد أبيه . ودفن القاضي في داره ، ثم نقل بعد ذلك فدفن في مقبرة باب حرب ، في تربة بقرب قبر أحمد بن حنبل ، ونقش على شاهد تربته ما نصه : « هذ قبر القاضي الإمام السعيد ، فخر الأمة ، ولسان الملة ، وسيف السنة ، عماد الدين ، ناصر الإسلام ، أبي بكر : محمد بن الطيب البصري ، قدس الله روحه ، وألحقه بنبيه محمد صلوات الله عليه وسلامه ، ويزار ويستسقى ويتبرك به » .

وقد حضر أبو الفضل التميمي الحنبلي (٣٤١ - ٤١٠) يوم وفاته الغزاء حافياً مع إخوته وأصحابه ، وأمر أن ينادى بين يدي جنازته : « هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي كان يذب عن الشريعة السنة المخالفين ، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة ردّاً على الملحدين » . وقعد للغزاء ثلاثة أيام فلم يبرح وكان يزور تربته كل يوم الجمعة في الدار .

وكان يزورها أيضاً للترحم عليه أبو الفضل : عبيد الله بن أحمد بن علي المقرئ (٣٧٠ - ٤٥١) وأبو علي : الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان (٣٣٩ - ٤٢٦) وأبو القاسم : عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي (٣٥٥ - ٤٣٥) .

وقد رثى الباقلاني بعض الشعراء فقال :

انظر إلى جبل تمشى الرجال به وانظر إلى القبر ما يحوى من الصلّافِ
وانظر إلى صارم الإسلام منعمداً وانظر إلى درة الإسلام في الصّدَفِ

كتاب إعجاز القرآن

وهو أول كتب الباقلافي نشرًا ، وأشهرها ذكرًا ، وهو أعظم كتاب ألف في الإعجاز إلى اليوم ، وإن كره ذلك بعض المتعصبين على المعهد العتيق . ولقد حدثني من أثق بصدق حديثه : أن دارًا للنشر والطبع استشارت كبيراً منهم في طبع هذا الكتاب بتحقيق ، فكتب إليها بخط يده يقول : « أنا لا أنصح بطبع كتاب إعجاز القرآن للباقلافي ؛ لأنه ليس أنفس كتاب في موضوعه » !! ! ولا لقيت كاتب هذا التقرير العجيب قذفت سامعته بهذا التحدى : « دُلّني على كتاب واحد في إعجاز القرآن تربو قيمته على كتاب الباقلافي أو تضارعه » ! فأبلس ولم يجر جوابًا . . .

* * *

ذكر الباقلافي في مقدمته أن الذين ألفوا في « معاني القرآن » من علماء اللغة والكلام ، لم يبسطوا القول في الإبانة عن وجه معجزته ، والدلالة على مكانه ؛ مع أن الحاجة إلى ذلك البيان أمسّ ، والاشتغال به أوجب ، فهو أحق بالتصنيف من الجزء والطفرة والأعراض وغريب النحو وبديع الإعراب . وأن ما صنفه العلماء في هذا المعنى جاء غير كامل في بابه ، قد أحلّ بتهذيبه ، وأهمّل ترتيبه ، وقد التمس بعضهم العذر فيما وقع منه من تفريط ؛ لأن بيان وجه الإعجاز « مما لا يمكن بيانه إلا بعد التقدم في أمور عظيمة المقدار ، دقيقة المسلك ، لطيفة المآخذ » . وقال : إن الجاحظ « صنف في نظم القرآن كتابًا لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله ، ولم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى » .

ثم قال : إن سائلا سأله أن يذكر جملة من القول جامعة ، تسقط الشبهات وتزيل الشكوك التي تعرض للجهال ، وتنتهي إلى ما يخطر لهم ، ويعرض لأفهامهم ، من الطعن في وجه المعجزة . فأجابه إلى ذلك ، وألف هذا الكتاب ، وذكر أنه أشار إلى ما سبق بيانه من غيره ، ولم يبسط القول فيه ؛ لئلا يكون ما ألفه مكرراً

ومقولاً . وقال : إنه لا يزعم أنه يمكنه أن يبين ما رام بيانه ، وأراد شرحه وتفصيله ، إلا لمن كان « من أهل صناعة العربية » ، وقد وقف على جمل من محاسن الكلام ومتصرفاته ومذاهبه ، وعرف جملة من طرق المتكلمين ونظر في شيء من أصول الدين . ثم بين في الفصل الأول أن نبوة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، مبنية على دلالة معجزة القرآن ، واستدل على ذلك بآيات كثيرة ، وقال : إنه ما من سورة من السور المفتوحة بذكر الحروف المقطعة إلا وقد أشبع فيها بيان ذلك « وكثير من هذه السور إذا تأملته ، فهو من أوله إلى آخره مبنى على لزوم حجة القرآن ، والتنبيه على معجزته » .

وفصّل القول في نظم سورتي غافر وفصّلت ، وبين دلالته على ذلك .

* * *

وعقد الفصل الثاني ص ٢١ لبيان وجه دلالة معجزة القرآن على نبوة النبي وبنى ذلك على أصليين : أولهما : وقوع العلم الضروري بأن القرآن المتلوّ المحفوظ المرسوم في المصاحف — هو الذي جاء به النبي من عند الله تعالى ، وأنه تلاه على من في عصره ثلاثاً وعشرين سنة ، وقام به في المواقف ، وكتب به إلى البلاد وتحملّه عنه إليها من تابعه ، حتى ظهر فيهم الظهور الذي لا يشبهه . والأصل الثاني : أنه تحدّاهم إلى أن يأتوا بمثله ، وقرّعهم على ترك الإتيان طول تلك السنين فلم يأتوا بذلك ، واستدل على هذا الأصل بآيات كثيرة ، منها آية استدل بها على بطلان قول من زعم أن وحدانية الله لا تعلم إلا من جهة العقل ، ولا يمكن أن تعلم من القرآن ، وهي قوله تعالى : ﴿ أم يقولون افتراه ، قل : فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ، وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين . فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله ، وأن لا إله إلا هو ، فهل أنتم مسلمون ؟ ﴾ . وقد عقب عليها بقوله ص ٢٣ : « فجعل عجزهم عن الإتيان بمثله دليلاً على أنه منه ، ودليلاً على وحدانيته » .

ثم كشف عن المعاني التي استقصى أهل العلم الكلام فيها قبله ، وما جاء به بعدهم ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف كون القرآن معجزاً حين أوحى إليه من قبل أن يقرأه على غيره أو يتحدى إليه سواه . وأفاض في إبطال قول

القائلين بالصرفة ، وقال : إن التوراة والإنجيل وغيرهما من كلام الله يشارك القرآن في الإعجاز بما تضمنه من الإخبار عن الغيوب ، ويبيانه في أنه ليس بمعجز في النظم والتأليف ؛ لأن الله لم يصفه بما وصف به القرآن ، ولم يقع به التحدى كما وقع بالقرآن ؛ ولأن الألسنة التي نزل بها لا يتأتى فيها من وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضل الذى ينتهى إلى حد الإعجاز . وقال : إن كتاب زرادشت وكتاب مانى ليس يقع فيهما إعجاز ، وإنه لا يوجد لابن المقفع كتاب يدعى مدع أنه عارض فيه القرآن .

* * *

والفصل الثالث ص ٤٨ في جملة وجوه إعجاز القرآن . وقد ذكر في مستهله أن الأشاعرة وغيرهم ذكروا في ذلك ثلاثة أوجه : أولها : ما تضمنه القرآن من الإخبار عن الغيوب ، وذلك مما لا يقدر عليه البشر ، ولا سبيل لهم إليه .
والوجه الثانى : أنه أتى بحمل ما وقع وحدث من عظائم الأمور ومهمات السير من حين خلق الله آدم إلى مبعثه ، مع أنه كان أمياً لا يكتب ولا يحسن أن يقرأ ، ولم يكن يعرف شيئاً من كتب المتقدمين وأقاصيصهم وأنبائهم وسيرهم .
والوجه الثالث : « أنه بديع النظم ، عجيب التأليف ، متناه في البلاغة إلى الحد الذى يعلم عجز الخلق عنه » . وقال : إن الذى أطلقه العلماء في هذا الوجه هو على هذه الجملة ، أما هو فقد كشف الجملة التى أطلقوها ، وفصل ذلك بعض التفصيل ، حيث يقول ص ٥١ : « فالذى يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوه :
منها ما يرجع إلى الجملة ، وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه ، وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ، ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد » .
ومنها ص ٥٣ « أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة والتصرف البديع ، والمعاني اللطيفة ، والفوائد الغزيرة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب في البلاغة ، والتشابه في البراعة ؛ على هذا الطول ، وعلى هذا القدر .. وهذا المعنى هو غير المعنى الأول ، فتأمله تعرف الفصل » .

والمعنى الثالث ص ٥٤ : أن عجيب نظمه ، وبديع تأليفه لا يتفاوت ولا يتباين ، على ما يتصرف إليه من الوجوه التى يتصرف فيها ويشتمل عليها « وإنما هو على حد

واحد في حسن النظم ، وبديع التأليف والرصف ، لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا ، ولا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا . وكذلك قد تأملنا ما يتصرف إليه وجوه الخطاب من الآيات الطويلة والقصيرة ، فرأينا الإعجاز في جميعها على حد واحد لا يختلف . وكذلك قد يتفاوت كلام الناس عند إعادة ذكر القصة الواحدة ، تفاوتاً بيناً ، ويختلف اختلافاً كثيراً . ونظرنا القرآن فيما يعاد ذكره من القصة الواحدة فرأيناه غير مختلف ولا متفاوت بل هو على نهاية البلاغة ، وغاية البراعة ، فعلمنا بذلك أنه مما لا يقدر عليه البشر . »

والمعنى الرابع : أن كلام الفصحاء يتفاوت تفاوتاً بيناً في الفصل والوصل والعلو والنزول ، والتقريب والتباعد ، وغير ذلك مما ينقسم إليه الخطاب عند النظم ، ويتصرف فيه القول عند الضم والجمع . وكذلك يختلف سبيل غيره عند الخروج من شيء إلى شيء ، والتحول من باب إلى باب . والقرآن على اختلاف فنونه ، وما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة ، والطرق المختلفة – يجعل المختلف كالمؤتلف ، والمتباين كالمتناسب ، والمتنافر في الأفراد إلى حد الآحاد . وهذا أمر عجيب ، تبين به الفصاحة وتظهر به البلاغة ، ويخرج معه الكلام عن حد العادة ، ويتجاوز العرف . »

والمعنى الخامس : أن نظم القرآن وقع موقعاً في البلاغة يخرج عن عادة كلام الجن ، كما يخرج عن عادة كلام الإنس ، فهم يعجزون عن الإتيان بمثله كعجزنا ، ويقصرون دونه كقصورنا . »

والمعنى السادس ص ٦٢ : « أن الذي ينقسم عليه الخطاب ، من البسط والاقتصار ، والجمع والتفريق ، والاستعارة والتصريح ، والتجوز والتحقيق ، ونحو ذلك من الوجوه التي توجد في كلامهم – موجود في القرآن ، وكل ذلك مما يتجاوز حدود كلامهم المعتاد بينهم في الفصاحة والإبداع والبلاغة . »

والمعنى السابع ص ٦٣ : « أن المعاني التي تضمنها في أصل وضع الشريعة والأحكام والاحتجاجات في أصل الدين ، والرد على الملحدين ، على تلك الألفاظ البديعة ، وموافقة بعضها بعضاً في اللطف والبراعة مما يتعذر على البشر ويمتنع . »

والمعنى الثامن : أن الكلام يتبين فضله ورجحان فصاحته ، بأن تذكر منه الكلمة في تضاعيف كلام ، أو تنذف ما بين شعر ، فتأخذها الأسماع وتشوف إليها النفوس ، ويرى وجه رونقها باديًا ، غامراً سائر ما تقرن به ، كالدرة التي ترى في سلك من خرز ، وكالياقوتة في واسطة العقد . وأنت ترى الكلمة من القرآن يتمثل بها في تضاعيف كلام كثير ، وهي غرّة جميعه ، وواسطة عقده ، والمنادى على نفسه بتميزه ، وتخصّصه برونقه وجماله ، واعتراضه في حسنه ومائه .

ثم قال في ص ٦٤ : « ولولا هذه التي بينها ، لم يتحير فيه أهل الفصاحة ، ولكانوا يفزعون إلى العمل للمقابلة ، والتصنع للمعارضة ... فلما لم نرهم اشتغلوا بذلك — علم أن أهل المعرفة منهم بالصنعة إنما عدلوا عن هذه الأمور ، لعلمهم بعجزهم عنه ، وقصور فصاحتهم دونه . »

والمعنى التاسع ص ٦٦ : « أن الحروف التي بنى عليها كلام العرب تسعة وعشرون حرفاً ، وعدد السور التي افتتح فيها بذكر الحروف ثمانية وعشرون سورة وجملة ما ذكر من هذه الحروف في أوائل السور من حروف المعجم نصف الجملة ، وهو أربعة عشر حرفاً ؛ ليدل بالمذكور على غيره ، وليعرفوا أن هذا الكلام منتظم من الحروف التي ينظمون بها كلامهم . »

والمعنى العاشر : « أنه سهّل سبيله ، فهو خارج عن الوحشى المستكره والغريب المستنكر ، وعن الصنعة المتكلفة . وجعله قريباً إلى الأفهام ، يبادر معناه لفظه إلى القلب ، ويسابق المغزى منه عبارته إلى النفس . وهو مع ذلك ممتنع المطلب ، عسير المتناول ، غير مطمع مع قرينه في نفسه ، ولا مُوهِم مع دنوه في موقعه — أن يقدر عليه ، أو يظفر به . »

ثم قال في ص ٧٠ : « وقد يمكن في تفاصيل ما أوردنا من المعاني الزيادة والإفراد ؛ فإننا جمعنا بين أمور ، وذكرنا المزية المتعلقة بها . وكل واحد من تلك الأمور مما يمكن اعتماده في إظهار الإعجاز فيه . »

ثم ختم كلامه في هذا الفصل بالإجابة على سؤال هام أورده في ص ٧١ ، وهو : « فإنه قيل : فهل تزعمون أنه معجز ؛ لأنه حكاية لكلام القديم سبحانه ،

أو لأنه عبارة عنه ، أو لأنه قديم في نفسه ؟ »

قيل : « لسنا نقول بأن الحروف قديمة ، فكيف يصح التركيب على الفاسد ؟ ولا نقول أيضاً : إن وجه الإعجاز في نظم القرآن من أجل أنه حكاية عن كلام الله ؛ لأنه لو كان كذلك لكانت التوراة والإنجيل وغيرها من كتب الله عز وجل - معجزات في النظم والتأليف . وقد بينا أن إعجازها في غير ذلك . وكذلك يجب أن تكون كل كلمة مفردة معجزة بنفسها ومنفردا . وقد ثبت خلاف ذلك » .

* * *

والفصل الرابع ص ٧٢ : عقده لشرح ما بينه من وجوه إعجاز القرآن الثلاثة السابقة ، وهي الإخبار عن الغيوب ، والإنباء عن قصص الأولين وسير المتقدمين وبراعة النظم والتأليف والرصف .

* * *

والفصل الخامس ص ٧٦ : مقصور على نفي الشعر من القرآن .
وأما الفصل السادس فقد عقده لنفي السجع من القرآن . وقد استهله بقوله : « ذهب أصحابنا كلهم إلى نفي السجع من القرآن . وذكره الشيخ أبو الحسن الأشعري في غير موضع من كتبه . وذهب كثير ممن يخالفهم إلى إثبات السجع في القرآن ؛ وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام ، وأنه من الأجناس التي يقع فيها التفاضل في البيان والفصاحة ، كالتجنيس والالتفات ؛ وما أشبه ذلك من الوجوه التي تعرف بها الفصاحة . وأقوى ما يستدلون به عليه : اتفاق الكل على أن موسى أفضل من هارون ، عليهما السلام ، ولما كان السجع قيل في موضع : « هارون وموسى » ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون ؛ قيل : « موسى وهارون »

ثم قال الباقلاني : « وهذا الذي يزعمونه غير صحيح . ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم ؛ ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز . ولو جاز أن يقولوا : هو سجع معجز ، لحاز أن يقولوا : شعر معجز ، وكيف والسجع مما كان يألفه الكهان من العرب ، ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر ؟ لأن الكهانة تنافي النبوات ، وليس كذلك الشعر . وقد روى أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال للذين جاءوه وكنتموه فى شأن الجنين : كيف ندى من لا شرب ولا أكل . ولا صاح فاستهل ، أليس دمه قد يطل ؟ فقال : « أسجاعة كسجاعة الجاهلية ؟ » وفى بعضها : « أسجعاً كسجع الكهان ؟ » فرأى ذلك مذموماً لم يصح أن يكون فى دلالة .

والذى يقدرونه أنه سجع فهو وهم ؛ لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعاً ؛ لأن ما يكون به الكلام سجعاً يختص ببعض الوجوه دون بعض ؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يؤدى السجع ، وليس كذلك ما اتفق مما هو فى تقدير السجع ؛ لأن اللفظ يقع فيه تالياً للمعنى . ثم قال : « ويقال لهم : لو كان الذى فى القرآن على ما تقدرونه سجعاً لكان مذموماً مردولاً ؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه ، واختلفت طرقه : كان قبيحاً من الكلام . وللسجع منهج مرتب محفوظ ، وطريق مضبوط متى أخل به المتكلم وقع الخلل فى كلامه ، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة » .

ثم قال : « فلورأوا أن ما تلى عليهم من القرآن سجعاً لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، فنزيد فى الفصاحة على طريقة القرآن ، ونتجاوز حده فى البراعة والحسن »

ويقول ص ٩٠ : « ولو كان الكلام الذى هو فى صورة السجع منه لما تحيروا فيه ، ولكانت الطباع تدعو إلى المعارضة ؛ لأن السجع غير ممتنع عليهم ، بل هو فى عادتهم ، فكيف تنقض العادة بما هو نفس العادة ، وهو غير خارج عنها ولا متميز منها ؟ » .

ثم مضى فى حديثه عن السجع ، وذكر فيما ذكر اختلاف العلماء فى الشعر كيف اتفق للعرب قوله أولاً ؟ وهل كان اتفاقاً غير مقصود إليه ؟ أم تواضعوا على هذا الوجه من النظم ؟ وأن الله عرفهم محاسن الكلام ، ودلهم على كل طريقة عجيبة . ثم أعلمهم عجزهم عن الإتيان بمثل القرآن « ووجدوا أن هذا لما تعذر عليهم مع التحدى والتفريع الشديد والحاجة الماسة إليه ، مع علمهم بطريق وضع النظم والنثر ، وتكامل أحوالهم فيه — دل على أنه استحسن به ؛ ليكون دلالة على

النسبة ، ومعجزة على الرسالة » .

وختم الباقلاني كلامه في هذا الفصل بإلزام عجيب لمخالفيه حيث يقول في ص ٩٩ : « ولابد لمن جوز السجع فيه وسلك ما سلكوه من أن يسلم ما ذهب إليه النظام ، وعبّاد بن سليمان ، وهشام القوطي ، ويذهب مذهبهم ، في أنه ليس في نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وأنه يمكن معارضته ؛ وإنما صرفوا عنه ضرباً من الصرف . ويتضمن كلامه تسليم الخط في طريقة النظم ، وأنه منتظم من فرق شتى ، ومن أنواع مختلفة ينقسم إليها خطابهم ولا يخرج عنها . ويستعين ببديع نظمه وعجيب تأليفه الذي وقع التحدي إليه ! وكيف يعجزهم الخروج عن السجع والرجوع إليه ، وقد علمنا عاداتهم في خطبهم وكلامهم ، أنهم كانوا لا يلزمون أبداً طريقة السجع والوزن ، بل كانوا يتصرفون في أنواع مختلفة . فإذا ادعوا على القرآن مثل ذلك ؛ لم يجدوا فاصلة بين نظمي الكلامين ! »

هذا مجمل ما قاله الباقلاني في هذا الفصل الذي عقده لبيان نفي السجع من القرآن ؛ وهو أخف فصول الكتاب وزناً ، وأقلها قدراً ، وأحفلها بالخطأ البين في أصل الفكرة ، وفي كيفية نصرتها والدفاع عنها ، والحجاج دونها ، والرد على مخالفها ومرد ذلك — فيما يلوح لي — إلى أن الباقلاني قد اندفع في كلامه بدافع المناصرة لمذهب الأشاعرة الذي كان يدين به .

والذي حدا بالأشاعرة إلى نفي السجع من القرآن أنهم ظنوا ، بل تيقنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذمّ السجع في حديث الجنين . ومن قصة هذا الحديث أن حمل بن مالك بن النابغة كان قد تزوج بامرأتين ، يقال لإحدهما : مليكة بنت ساعدة ؛ وللأخرى : أم عفيفة بنت مسروح ؛ فتغايرتا كما هو الشأن دائماً بين الضرتين ، فضربت أم عفيفة مليكة بمسطح بيتها أو بعمود فسطاطها ، وهي حامل فألقت جنينها ، ورفعت قضيتها إلى النبي فقضى على عاقلة الضاربة بغرة : عبد أو أمة . فقال أخوها العلاء بن مسروح : يا رسول الله ، أنغرم من لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل ، فثل هذا يطل ؟ ! فقال عليه السلام : « أسجع كسجع الجاهلية ؟ » وقد روى قول النبي بعدة روايات ، منها : « أسجع كسجع

الجاهلية وكهانيتها ؟ » . ومنها : « دعنى من أراجيز الأعراب » . ومنها : « أسجاعة بك ؟ » . ومنها : « أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل : يا رسول الله ، إنه شاعر » . ومنها : « لسنا من أساجيع الجاهلية فى شيء » ومنها . « إنما هذا من إخوان الكهان » . ومنها : « إن هذا ليقول بقول شاعر ، بل فيه — أى فى الجنين — غرّة » . ومنها : « أسجع كسجع الأعراب ؟ »

وقد فهم كثير من العلماء أن هذا الحديث إنما ورد فى ذم السجع ، والتنفير منه . ولا شك أنهم واهمون فى ذلك . ولو كان النبى أراد إلى ذمه لقال : « أسجعاً » فقط . وإنما أراد النبى بقوله هذا ، كما يتضح من سياق الحديث ، إنكار تشادق هذا الساجع فى دفعه حقاً وجب عليه وعلى عاقلته ، وقعته بالسجع على طريقة الكهان فى الجاهلية .

وقد أغرب الباقلانى فى استنباطه من هذا الحديث ص ٨٨ : أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى أن السجع مذموم ، فلا يصح أن يكون فى دلالة على نبوته ! وكيف يذم النبى السجع وكثير من كلامه مسجوع ؟ يقول : « أيها الناس ، أفشوا السلام ، وأطمعوا الطعام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام ؟ »

وقد أخطأ الباقلانى فى قوله : إن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يؤدى السجع . فليس السجع كذلك على الإطلاق ، وإنما هذا نوع من السجع ردىء لا يقع إلا فى كلام الضعفاء . ومنه نوع آخر يقع فيه اللفظ موقعه الرائع ، وهو مع ذلك تابع للمعانى . وهذا هو النوع المحمود منه الذى جاء فى المأثور الصحيح عن بلغاء الجاهلية ، وفصحاء الإسلام ، وورد فى أحاديث الرسول على أكمل وجه وأتم نسق اتفق وجوده فى كلام البشر ، وإليه يُرْفَعُ المبتنون للسجع فى القرآن ، القائلون بأن ما كان منه كذلك هو نهاية النهايات ، وأبعد الغايات فى البلاغة ، وقد بان بطلانوته وصفاء لفظه وتمكن معناه — عن جميع ما جرى هذا المجرى من كلام الخلق .

ولو قد تدبر الباقلانى ما حكاه من قول المبتنين للسجع فى القرآن : إنه مما يبين

به فضل الكلام ، وإنه من الأجناس التي يقع فيها التفاضل في البيان والفصاحة ، كالتجنيس والالتفات ، وما أشبه ذلك من الوجوه التي تعرف بها الفصاحة لو تدبر هذا القول ، ولم يكن مدفوعاً إلى معارضته لمخالفته مذهب أصحابه — لرآه قولاً وجيهاً ، ولما وجد بين السجع وبين أنواع البديع التي ذكرها من فرق ، ولقال عنه مثل قوله عن البديع ص ١٧٠ : « ولكن قد يمكن أن يقال في البديع الذي حكيناه وأضفناه إليهم : إن ذلك باب من أبواب البراعة ، وجنس من أجناس البلاغة ؛ وإنه لا ينفك القرآن عن فن من فنون بلاغاتهم ، ولا وجه من وجوه فصاحتهم ؛ وإذا أورد هذا المورد ، ووضع هذا الموضع ؛ كان جديراً » .

ولو صنع ذلك لاهتدى إلى سواء الصراط ، ولما ذهب يتمحل العلل الواهية لنفي السجع من القرآن ، كقوله : « لو كان الذي في القرآن على ما تقدرونه سجعاً لكان مذموماً مردولاً ؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه ، واختلفت طرقه — كان قبيحاً من الكلام ! وللسجع منهج مرتب محفوظ ، وطريق مضبوط ، متى أحل به المتكلم وقع الخلل في كلامه ، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة ... فلو كان ما تلى عليهم من القرآن سجعاً لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، فنزيد في الفصاحة على طريقة القرآن ، ونتجاوز حده في البراعة والحسن » . وفوق ما في كلامه هذا من خطأ وتهافت ، فإن فيه هفوة أخرى ، إذ حكم قواعد البلاغة في القرآن ؛ مع أن القرآن هو الأساس الذي يجب أن تحاكم إليه قواعد البلاغة ، وأن تجرى على سنته ، ووفق أحكامه .

وكقوله : « ولا بد لمن جوز السجع في القرآن وسلك ما سلكوه ، من أن يسلم ما ذهب إليه النظام وعباد وهشام ، ويذهب مذهبهم في أنه ليس في نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وأنه يمكن معارضته ، وإنما صرفوا عنه ضرباً من الصرف ! ويتضمن كلامه تسليم الخط في طريقة النظم ، وأنه منتظم من فرق شتى ، ومن أنواع مختلفة ينقسم إليها خطابهم ولا يخرج عنها ! ويستعين ببديع نظمه ، وعجيب تأليفه الذي وقع التحدى إليه » !!!

وهذه إلزامات عجيبة لا تلزم المثبتين للسجع في القرآن بحال من الأحوال ؛

لأنهم يرون أن السجع الرائع مظهر من مظاهر الاقتدار على البلاغة ، والامتلاك لزمام الفصاحة ؛ وأن السجع الكثير في القرآن قد جاء في أرفع صور البيان ، وباين كل أسجاع الساجعين ؛ كما يؤمنون بأن سر إعجاز القرآن نظمته البديع ، وبلاغته الرائعة المجاوزة لجميع بلاغات العرب .

وأى فارق بين مشاركة القرآن كله لغيره من الكلام في كونه كلاماً عربياً مؤلفاً من ألفاظ فصيحة بليغة ، وبين مشاركة بعض آيه في كونها جاءت مسجوعة ؟ وكيف يكون السجع المحمود من أمارات الفصاحة المحدودة ، التي يقصد إليها أعلام البلغاء في بعض كلامهم لتوشيته وتزيينه ، وتحسينه بعقد المناسبة بين ألفاظه ثم نجد القرآن منه ، وننفيه عنه بزعمنا ؛ مع ادعائنا أنه قد اشتمل على أنواع البلاغة والفصاحة جميعاً ؟

ولئن قال الباقلاني : إن السجع عيب يجب تفيه عن القرآن ؛ فيأى أقول : إن السجع من الميزات البلاغية التي يجدر بنا أن ننزه القرآن عن خلوه منها .

* * *

والفصل السابع من فصول إعجاز القرآن ص ١٠١ في ذكر البديع من الكلام ، بدأه الباقلاني بقوله : إن سأل سائل فقال : هل يمكن أن يعرف إعجاز القرآن من جهة تضمنه البديع ؟ قيل : ذكر أهل الصنعة ومن صنف في هذا المعنى من صفة البديع ألفاظاً نحن نذكرها ، ثم نبين ما سألوا عنه ؛ ليكون الكلام وارداً على أمر مبين ، وباب مقرر مصور » . ثم نقل جملة من بديع الشعر ، بعضها من كتابي البديع لابن المعتز ، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر ؛ وقال ص ١٦٢ : « وقد قدّر مقدرون أنه يمكن الاستفادة إعجاز القرآن من هذه الأبواب التي نقلناها ، وأن ذلك مما يمكن الاستدلال به عليه . وليس كذلك عندنا ؛ لأن هذه الوجوه إذا وقع التنبيه عليها أمكن التوصل إليها بالتدريب والتعود والتصنع لها ، والوجوه التي نقول : إن إعجاز القرآن يمكن أن يعلم منها ، فليس مما يقدر البشر على التصنع له والتوصل إليه بحال » . ونختم كلامه في هذا الفصل بقوله : « إنا لا نجعل الإعجاز متعلقاً بهذه الوجوه الخاصة ، ووفقاً عليها ، ومضافاً إليها ، وإن صح أن تكون

هذه الوجوه مؤثرة في الجملة ، آخذة بحظها من الحسن والبهجة ، متى وقعت في الكلام على غير وجه التكلف المستبشع ، والتعمل المستشع .

* * *

والفصل الثامن في كيفية الوقوف على إعجاز القرآن . وعنده : أن إعجاز القرآن لا يخفى على العربي البليغ الذي قد تناهى في معرفة اللسان العربي ، ووقف على طرقها ومذاهبها ، ولا يشتهه على ذى بصيرة ، ولا يخيل عند أخفى معرفة . وأما من لم يبلغ في الفصاحة الحد الذي يتناهى إلى معرفة أساليب الكلام ، ووجوه تصرف اللغة ؛ فهو كالأعجمي في أنه لا يمكنه أن يعرف إعجاز القرآن إلا بأن يعلم أن العرب قد عجزوا عنه ؛ وإذا عجز هؤلاء عنه فهو عنه أعجز .

ثم نقل الباقلائي نصوصاً من خطب النبي وكتبه ، وكلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عباس وعبد الله بن مسعود ومعاوية وعمر بن عبد العزيز والحجاج وقس ابن ساعدة وأبي طالب . وقد استغرقت هذه النصوص من ص ١٩٦ - إلى ص ٢٣٤ . ثم قال : إنه نسخ لقارئ كتابه جملاً من كلام الصادر الأول ومحاوراتهم وخطبهم ، ليتأملها بسكون طائر ، وخفض جناح ، وتفرغ لب ، وجمع عقل حتى يقع له الفصل بين كلام الآدميين ، وبين كلام رب العالمين ؛ ويعلم أن نظم القرآن يخالف نظمهم ، ويتبين الحد الذي يتفاوت بين كلام البليغين والخطيبين والشاعرين ، وبين نظم القرآن جملة .

ثم عقد باباً جليلاً الشأن عظيم الخطر ص ٢٣٦ ، لبيان أن نظم القرآن يزيد في فصاحته على كل نظم ؛ قال فيه : «إذا أردنا تحقيق ما ضمنناه لك ، فنرسلنا أن نعد إلى قصيدة متفق على كبر محلها . وصحة نظمها ، وجودة بلاغتها، ورشاقة معانيها ، وإجماعهم على إبداع صاحبها فيها ؛ مع كونه من الموصوفين بالتقدم في الصناعة ، والمعروفين بالحدق في البراعة ؛ فننقذك على مواضع خللها ، وعلى تفاوت نظمها ، وعلى اختلاف فصولها ، وعلى كثرة فضولها ، وعلى شدة تعسفها ، وبعض تكلّفها ؛ وما تجمع من كلام رفيع ، يقرن بينه وبين كلام وضع ؛ وبين لفظ سوق ، يقرن بلفظ ملوكي » .

وبعد أن عرض لكلام مسيلمة ، رجع إلى ما ضمنه من الكلام على الأشعار

المتفق على جودتها . فمهد لذلك بالكلام على جودة شعر امرئ القيس وبراعته وفصاحته ، وما ابتدعه في طرق الشعر ؛ ثم عرض لنقد معلقته حيث يقول ص ٢٤٣ : « ونظم القرآن جنس متميز ، وأسلوب متخصص ، وقبيل عن النظم متخلص ؛ فإذا شئت أن تعرف عظم شأنه ، فتأمل ما نقوله في هذا الفصل لامرئ القيس في أجود أشعاره ، وما نبين لك من عَوَّاره ؛ على التفصيل » . ثم مضى في نقد المعلقة ، وانتهى منه في ص ٢٧٧ بعد أن بين أن « هذه القصيدة قد ترددت بين أبيات سوقية مبتذلة ، وأبيات متوسطة ، وأبيات ضعيفة مردولة ، وأبيات وحشية غامضة مستكرهة ، وأبيات معدودة بديعة » وأن وحشيها مستنكر يروع السمع ، ويهول القلب ، ويكد اللسان ؛ ويعبس معناه في وجه كل خاطر ، ويكفهر مطالعه على كل متأمل أو ناظر ؛ ولا يقع بمثله التمدُّح والتفاسيح » .

ثم قال ص ٢٧٧ : « وقد بينا لك أن هذه القصيدة ونظائرها تتفاوت في ألياتها تفاوتاً بيناً في الجودة والرداءة ، والسلاسة والانعقاد ، والسلامة والانحلال والتمكن والاستصعاب ، والتسهيل والاسترسال ، والتوحش والاستكراه ؛ وله شركاء في نظائرها ، ومنازعون في محاسنها ، ومعارضون في بدائعها . ولا سواء كلام ينحت من الصخر تارة ، ويدوب تارة ؛ ويتلون تلون الحزباء ، ويختلف اختلاف الأهواء ، ويكثر في تصرفه اضطرابه ، وتتقاذف به أسبابه ، وبين قول يجري في سبكه على نظام ، وفي رصفه على منهاج ، وفي وضعه على حد . وفي صفائه على باب ؛ وفي بهجته ورونقه على طريق ، مختلفه مؤتلف ، ومؤتلفه متحد ، ومتباعده متقارب ، وشارده مطيع ، ومطيعه شارد ، وهو على متصرفاته واحد لا يستصعب في حال ، ولا يتعقد في شأن » .

ثم عرض لنظم القرآن ونهجه ، فقال : « فأما نهج القرآن ونظمه ، وتأليفه ورصفه ؛ فإن العقول تته في جهته ، وتحار في بحره ، وتضل دون وصفه . ونحن نذكر لك في تفصيل هذا ما تستدل به على الغرض ، وتستولي به على الأمد ، وتصل به إلى المقصد ، وتتصور إعجازه كما تتصور الشمس ، وتيقن تناهي بلاغته كما تيقن الفجر ؛ وأقرب عليك الغامض ، وأسهل لك العسير » .

ثم ذكر آيات كثيرة ، وبين أسرار إعجازها بياناً شافياً كافياً ، على نحو رائع جميل ، كقوله في ص ٢٩٤ : « ما رأيك في قوله تعالى : ﴿ إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ، يذبح أبناءهم ويستخفي نساءهم ؛ إنه كان من المفسدين ﴾ ؟ هذه تشتمل على ست كلمات ، سناؤها وضياؤها على ما ترى ، وسلاستها وماؤها على ما تشاهد ، ورونقها على ما تعاین ، وفصاحتها على ما تعرف . وهي تشتمل على جملة وتفصيل ، وجامعة وتفسير : ذكر العلو في الأرض باستضعاف الخلق بذبح الولدان وسبي النساء ؛ وإذا تحكّم في هذين الأمرين فما ظنك بما دونهما ؟ ! لأن النفوس لا تطمئن على هذا الظلم ، والقلوب لا تقر على هذا الجور . ثم ذكر الفاصلة التي أوغلت في التأكيد ، وكفت في التظلم ، وردت آخر الكلام على أوله ، وعظفت عجزه على صدره . ثم ذكر وعده تخليصهم بقوله : ﴿ ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ﴾ . وهذا من التأليف بين المؤتلف ، والجمع بين المستأنس . »

وقد استغرق كلامه على تلك الآيات من ص ٢٨١ - إلى ٣٢٢ ؛ ثم رجع إلى حديثه عن امرئ القيس وعمن عارض القرآن بشعره ؛ ثم قال ص ٢٢٧ : « فإن قال قائل : أجلك تحاملت على امرئ القيس ، ورأيت أن شعره يتفاوت بين اللين والشراسة ، وبين اللطف والشكاسة ؛ وبين التوحش والاستئناس ، والتقارب والتباعد ؛ ورأيت الكلام الأعدل أفضل ، والنظام المستوثق أكمل ؛ وأنت تجد البحترى يسبق في هذا الميدان ، ويفوت الغاية في هذا الشأن ؛ وأنت ترى الكتاب يفضلون كلامه على كل كلام ، ويقدمون رأيه في البلاغة على كل رأى ؛ وكذلك تجد لأبي نواس من بهجة اللفظ ، ودقيق المعنى ، ما يتحير فيه أهل الفضل ... فكيف يعرف فضل ما سواه عليه ؟ »

ثم خلاص من الإجابة عن هذا السؤال ؛ وقال في ص ٣٣٣ : « ونحن نعمد إلى بعض قصائد البحترى فتكلم عليها ، كما تكلمنا على قصيدة امرئ القيس ؛ ليزداد الناظر في كتابنا بضيرة ، ويستخلص من سر المعرفة سريرة ؛ ويعلم كيف تكون الموازنة ، وكيف تقع المشابهة والمقاربة . ونجعل تلك القصيدة التي نذكرها

أجود شعره . وهى التى مطلعها :

أهلاً بذكلم الخيال المقبل فعل الذى نهواه أو لم يفعل

ثم أخذ فى نقدها حتى قال فى ص ٣٧٣ : « وإنما اقتصرنا على ذكر قصيدة البحترى ؛ لأن الكتاب يفضلونه على أهل دهره ، ويقدمونه على من فى عصره . ومنهم من يدعى له الإعجاز غلوًا ، ويزعم أنه يناغى النجم فى قوله علوًا .. فبينما قدر درجته ، وموضع رتبته ، وحد كلامه . وهيهات أن يكون المطموع فيه كالمأيوس منه . وأن يكون الليل كالنهار ، والباطل كالحق ، وكلام رب العالمين ككلام البشر . »

والحق أن نقد الباقلا فى لمعلقة امرئ القيس وقصيدة البحترى ، من نماذج النقد الأدبى الرائعة ، وصوره الرفيعة البارعة ؛ غير أنه شأن حسنهما ، وشاب صفاءهما ، بتحامله عليهما ، وإسرافه فى نقد أبياتهما ؛ كقوله فى نقد قول امرئ القيس ص ٢٥٣ :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت : لك الويلات إنك مرجلى

قوله : « دخلت الخدر خدر عنيزة » ذكره تكريراً لإقامة الوزن ، لا فائدة فيه غيره . ولا ملاحاة له ولا رونق ! وقوله : « فقالت : لك الويلات إنك مرجلى » كلام مؤنث من كلام النساء ، نقله من جهته إلى شعره ! وليس فيه غير هذا !! وكقوله ص ٢٣٥ فى نقد قول البحترى :

أهلاً بذكلم الخيال المقبل فعل الذى نهواه أو لم يفعل

برق سرى فى بطن وجرة فاهتدت بسناه أعناق الركاب الضلل

البيت الأول فى قوله : « ذاكم الخيال » ثقل روح وتطويل وحشو ، وغيره أصلح له . وأخف منه قول الصنوبرى :

أهلاً بذاك الزور من زور شمس بدت فى فللك الدور

وعذوبة الشعر تذهب بزيادة حرف أو نقصان حرف ، فيصير إلى الكرازة ، وتعود ملاحظته بذلك ملوحة ، وفصاحته عيباً ، وبراعته تكلفاً ، وسلاسته تعسفاً ،

وملاسته تلويحاً وتعقداً ، فهذا فصل . وفيه شيء آخر ، وهو : أن هذا الخطاب إنما يستقيم مهما خوطب به الخيال حال إقباله ، فأما أن يحكى الحال التي كانت وسلفت على هذه العيادة ؛ ففيه عهدةٌ ، وفي تركيب الكلام عن هذا المعنى عقدة . وهو لبراعته وحذقه في هذه الصنعة — يعلّقُ نحو هذا الكلام ، ولا ينظر في عواقبه ؛ لأن ملاحظة قوله تغطى على عيون الناظرين فيه نحو هذه الأمور . ثم قوله : **فعل الذى نهواه أولم يفعل** ؛ ليست بكلمة رشيقة ، ولا لفظة ظريفة ؛ وإن كانت كسائر الكلام .

ولست أشك في أن الباقلاني قد حاد عن جادة الصواب عندما حكم بأن بيت الصنوبرى أخف من بيت البحرى . وغنى عن البيان أن بيت الصنوبرى ثقل بالغ الثقل ؛ وحسبه أن يجتمع في شطره الأول « الزور من زور » ، وأن يكون في شطره الثانى كلمة « الدَّور » ، ليأخذ سبيله إلى مستقره في حضيض الشعر الأوهد . وأما نقد الباقلاني لبيت البحرى الثانى ، فإنى أوردته ليكون بياناً لمنهجه في نقده ولأنه استطرد فيه إلى نقد امرئ القيس بنقد لطيف ذهب به ، ولم يسبقه أحد إليه . قال : « فأما بيته الثانى ، فهو عظيم الموقع في البهجة ، وبديع المأخذ ، حسن الرواء ، أنيق المنظر والمسمع ، يملأ القلب والفهم ، ويفرح الخاطر ، وتسرى بشاشته في العروق . وكان البحرى يسمى نحو هذه الأبيات عروق الذهب ، وفي نحوه ما يدل على براعته في الصناعة ، وحذقه في البلاغة . ومع هذا كله فيه ما نشرحه من الخلل ، مع الديباجة الحسنة ، والرونق المليح . وذلك أنه جعل الخيال كالبرق لإشراقه في مسراه ؛ كما يقال : إنه يسرى كنسيم الصبا ، فيطيب ما مرّ به ؛ كذلك يضىء ما مرّ حوله ، وينور ما مرّ به . وهذا غلو في الصنعة ، إلا أن ذكره « بطن وجرة » حشو ، وفي ذكره خلل ؛ لأن النور القليل يؤثر في بطون الأرض وما اطمأن منها ، بخلاف ما يؤثر في غيرها ؛ فلم يكن من سبيله أن يربط ذلك ببطن وجرة . وتحديد المكان — على الحشو — أحمد من تحديد امرئ القيس من ذكر « سقط اللوى بين الدخول فحومل ، فتوضح فالمقراة » ؛ لم يقتنع بذكر حد ، حتى حده بأربعة حدود ، كأنه يريد بيع المنزل فيخشى إن أخل

بحدّ أن يكون بيعه فاسداً أو شرطه باطلاً !! فهذا باب . ثم إننا يذكر الخيال بخفاء الأثر ، ودقة المطلب ، ولطف المسلك . وهذا الذى ذكره يضادّ هذا الوجه ، ويخالف ما وضع عليه أصل الباب . ولا يجوز أن يقدر مقدر أن البحرى قطع الكلام الأول ، وابتدأ بذكر برقٍ لمع من ناحية حبيبه من جهة بطن وجرة ؛ لأن هذا القطع إن كان فعلة ، كان خارجاً به ، عن النظم المحمود ، ولم يكن مبدعاً ؛ ثم كان لا تكون فيه فائدة ؛ لأن كل برق شعل وتكرر وقع الاهتداء به فى الظلام ؛ وكان لا يكون بما نظمه مفيداً ولا متقدماً . وهو على ما كان من مقصده ، فهو ذو لفظ محمود ، ومعنى مستجلب غير مقصود ، ويعلم بمثله أنه طلب العبارات ، وتعليق القول بالإشارات . وهذا من الشعر الحسن الذى يحلو لفظه ، وتقل فوائده .

ومن شواهد تجنى الباقلانى على البحرى قوله فى ص ٢٤٠ : « وأما قوله :

ما الحسن عندك يا سعاد بمحسن فيما أتاه ولا الجمال بمجمل
عُدل المشوق وإن من سِما الهوى فى حيث يجهله لَسَجَاجُ العُدَل

قوله فى البيت الأول : « عندك » حشو ، وليس بواقع ولا بديع ، وفيه كلفة ، والمعنى الذى قصده ، أنت تعلم أنه متكرر على لسان الشعراء . وفيه شئ آخر ، لأنه يذكر أن حسنهما لم يُحسن فى تهيج وجده . وتهيم قلبه ؛ وضدّ هذا المعنى هو الذى يميل إليه أهل الهوى والحب . وببيت كشاجم أسلم من هذا وأبعد من الخلل ؛ وهو قوله :

بحياة حسنك أحسنى ، وبحق من جعل الجمال عليك وقفناً أجمل

ولست أرى رأى الباقلانى فى أن كلمة « عندك » قد وقعت حشواً متكلفاً ، ليست بواقعة ولا بديعة ؛ وإنما هى فى هذا المقام قد وقعت موقعها الطبعى البديع ، ولم يحتلبها التكلف حشواً لا يغنى غناءه فى تأدية المعنى ، وإنما هى أصيلة فى أصل المعنى ، ولا يؤدى معناها غيرها . واست أشك كذلك فى أن بيت البحرى أمثل من بيت كشاجم .

ويخيل لى أن الباقلانى قد ضل عنه معنى بيت البحرى ؛ إذ فهم أنه « يذكر

أن حسنهما لم يحسن في تهيج وجده وتهيم قلبه . « وإنى أفهم أن المعنى الذى أراغ إليه البحترى : أن حسنهما لم يحسن إليه بما يود الحبيب من حبيبه أن يحسن إليه به ، مما يتمتع نفسه ، ويروى ظمأ جبهه ؛ وأن جمالها لم يحمل بإصفاء المودة ، وإنالة جنى الحب المشتهى . وبذلك يتسق معنى البيت ، مع المعنى الذى يميل إليه أهل الهوى والحب .

ولئن كان الباقلانى قد أخطأ في نقد بيت البحترى الأول ، وضل عن معناه ، فإنه أصاب في نقده للبيت الثانى ، حيث يقول : « وأما البيت الثانى فإن قوله : « فى حيث » حشا بقوله كلامه ، ووقع ذلك مستنكراً وحشياً نافراً عن طبعه ، جافياً فى وضعه ؛ فهو كرقعة من جلد فى ديباج حسن ! فهو يمحو حسنه ، ويأتى على جماله . ثم فى المعنى شيء ؛ لأن بلجاجة العذّل لا يدل على هوى مجهول ، ولو كان مجهولاً لم يهتدوا للعذل عليه . فعلم أن المقصد استجلاب العبارات . ثم لو سلم من هذا الخلل لم يكن فى البيت معنى بديع ، ولا شيء يفوت قول الشعراء فى العذل ؛ فإن ذلك جعلهم الذلول ، قولهم المكرر المقول » .

* * *

ثم قال الباقلانى فى ص ٣٧٤ « وأما الغرض الذى صنفنا فيه ، فى التفصيل والكشف عن إعجاز القرآن ، فلم نجد على التقريب الذى قصدنا ، وقد رجونا أن يكون ذلك مغنياً ووافياً .. وقد قصدنا فيما أمليناه الاختصار ، ومهدنا الطريق » .

ثم عرض لنقد الجاحظ فى ص ٣٧٧ : بأن كلامه قريب ، ومنهاجه معيب ونطاق قوله ضيق . ومن أجل ذلك يستعين بكلام غيره ، ويفزع إلى ما يوشع به كلامه ، من بيت سائر ، ومثل نادر ؛ وحكمة منقولة ، وقصة مأثورة ؛ فإذا أطال ولم يستعن بكلام غيره ، كان كلامه ككلام غيره .

ثم زعم أن أبا الفضل بن العميد قد سلك مسلكه ، ونازعه طريقته ، فلم يقصر عنه . وإعله قد بان تقدمه عليه ؛ لأنه يأخذ فى الرسالة الطويلة فيستوفىها على حدود مذهبه ، ولا يقتصر على أن يأتى بالأسطر من نحو كلامه ؛ كما ترى الجاحظ يفعل

فى كتبه ، متى ذكر من كلامه سطرأ أتبعه من كلام الناس أوراقأ ؛ وإذا ذكر منه صفحة بنى عليه من قول غيره كتابأ . وفى هذا الكلام حق كثير ، وظلم مبين ؛ وأين كلام ابن العميد من سحر الجاحظ ؟ هيهات هيهات أن يقارنه أو يقاربه .

* * *

ثم عقد فصلاً فى ص ٣٨٠ لبيان أن عجز سائر أهل الأعصار عن الإتيان بمثل القرآن ثابت ، كمعجز أهل العصر الأول .

ثم أعقبه بفصل فى التحدى ووجه الحاجة إليه فى باب القرآن ص ٣٨٢ . وتلاه بفصل فى قدر المعجز من القرآن عند الأشاعرة والمعتزلة ص ٣٨٦ ؛ « فذهب عامة الأشاعرة إلى أن أقل ما يعجز عنه من القرآن : السورة ، قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها . قال الأشعرى : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة ، وإن كانت سورة الكوثر ، فذلك معجز ؛ ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة فى أقل من هذا القدر . وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهى معجزة » .

وبعده فصل فى أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة ؟ ص ٣٩٣ وقد ذهب إلى أن الأعجمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالأ ، وكذلك غير البليغ من العرب ؛ فأما البليغ الذى أحاط بمذاهب العربية وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه عن الإتيان بمثله ، ويعلم عجز غيره بمثل ما يعرف عجز نفسه . وجعل الفصل الذى يليه ص ٣٩٤ فيما يتعلق به الإعجاز : أهو الحروف المنظومة ؟ أم الكلام القائم بالذات ؟ أم غير ذلك ؟ وذهب إلى أن التحدى واقع إلى أن يأتوا بمثل الحروف المنظومة ، التى هى عبارة عن كلام الله تعالى ، فى نظمها وتأليفها ، وهى حكاية لكلامه ، ودلالات عليه ، وأمارات له ؛ على أن يكونوا مستأنفين لذلك ، لا حاكين لما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم ذكر فصلاً فى وصف وجوه من البلاغة ، بدأه بقوله : « ذكر بعض أهل الأدب والكلام : أن البلاغة على عشرة أقسام ... » . وهذا البعض الذى لم يشأ

أن يصرح باسمه ، هو معاصره أبو الحسن : على بن عيسى الرمانى المعتزلى وقد نقل
الباقلانى هذا الفصل الطويل بأمثلته من كتابه : « النكت فى إعجاز القرآن » ؛
وعلق عليه تعليقات شتى . وقد ذيلت كل مثال نقله بما قاله الرمانى فيه ؛ لتمام
فائدة القارئ ، وليستبين الفرق بين الرجلين .

ثم عقد الباقلانى فصلا فى حقيقة المعجز ص ٤٣٦ ، فبين معنى إعجازه على
أصول الأشاعرة بأنه لا يقدر العباد عليه ، وإنما ينفرد الله بالقدرة عليه ؛ ولما لم يقدر
عليه أحد شُبِّه بما يعجز عنه العاجز ؛ وإنما لا يقدر العباد على مثله ؛ لأنه لو صح
أن يقدروا عليه بطلت دلالة المعجز ؛ وقد أجرى الله العادة بأن يتعذر فعل ذلك
منهم وأن لا يقدروا عليه . ولو كان غير خارج عن العادة لأنوا بمثله ، أو عرضوا
عليه من كلام فصحاءهم وبلغائهم ما يعارضه . فلما لم يشتغلوا بذلك علم أنهم فطنوا
لخروج ذلك عن أوزان كلامهم ، وأساليب نظامهم ؛ وزالت أطماعهم عنه .
وتعرض فى هذا الفصل لنظم القرآن ص ٤٣ ، وأن أصحابه قالوا فيه : إن الله يقدر
على نظم هيئة أخرى تزيد فى الفصاحة عليه ، كما يقدر على مثله وأما بلوغ بعض
نظم القرآن الرتبة التى لا مزيد عليها ، فقد قال مخالفونا : إن هذا غير ممتنع ..
والذى نقوله : إنه لا يمتنع أن يقال إنه يقدر الله تعالى على أن يأتى بنظم أبلغ
وأبدع من القرآن كله . وأما قُدِّرَ العباد فهى متناهية فى كل ما يقدرون عليه ،
مما تصح قدرتهم عليه .

وعقد بعد ذلك فصلا فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، وأمور تتصل
بالإعجاز ، بين فيه أنه محال أن يكون القرآن من كلامه عليه السلام ، ورد فيه على
قول من يقول لولا أن كلامه معجز لم يشتهه على ابن مسعود الفصل بين المععُودَين
وبين غيرهما من القرآن ؛ وكذلك لم يشتهه دعاء القنوت فى أنه هل هو من القرآن
أم لا .

وقال : إن هذا من تخليط الملحدين ، وإن الذى يروونه فى ذلك خبر واحد ،
لا يسكن إليه فى مثل هذا ولا يعمل به . وقد جوز أن يكون أبى قد كتب دعاء
القنوت على ظهر مصحفه لئلا ينساه ، كما جوز أن يكون ابن مسعود قد شذ عن

مصحفه إثبات المعوذتين ، أو أن يكون الناقل اشتبه عليه الأمر ؛ لأن مصحفه مخالف في النظم والترتيب مصحف عثمان . وقال : « ولو كان قد أنكر السورتين على ما ادعوا ، لكانت الصحابة تناظره على ذلك ، وكان يظهر ويتشهر ؛ فقد تناظروا في أقل من هذا ؛ وهذا أمر يوجب التكفير والتضليل فكيف يجوز أن يقع التخفيف فيه ؟ ! وقد علمنا إجماعهم على ما جمعه في المصحف ، فكيف يمدح بمثل هذه الحكايات الشاذة المولدة في الإجماع المتقرر ، والاتفاق المعروف ؟ » ثم قال : « ولو كان القرآن من كلامه ، لكان اليون بين كلامه وبينه مثل ما بين خطبة وخطبة ينشئهما رجل واحد ؛ وكانوا يعارضونه ؛ لأننا قد علمنا أن القدر الذي بين كلامهم وبين كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لا يخرج إلى حد الإعجاز ، ولا يتفاوت التفاوت الكثير ، ولا يخفى كلامه من جنس أوزان كلامهم ، وليس كذلك نظم القرآن ؛ لأنه خارج من جميع ذلك » .

ثم أجاب إجابة دقيقة موفقة على اعتراض أورده في ص ٤٤٦ وهو :
« ولو كان القرآن معجزاً لم يختلف أهل الملة في وجه إعجازه ؟ »
ثم أعقبه بفصل موجز لبيان أن من شرط المعجز أن يعلم أنه أتى به من ظهر عليه .

ثم ذكر الباقلاني الفصل الأخير من كتابه ص ٥٢ ، وقال في مستهله :
« قد ذكرنا في الإبانة عن معجز القرآن وجيزاً من القول ، رجونا أن يكفي ، وأمّلنا أن يقنع ؛ والكلام في أوصافه - إن استقصى - بعيد الأطراف ، واسع الأكناف ؛ لعلو شأنه ، وشریف مكانه . والذي سطرناه في الكتاب ، وإن كان موجزاً ، وما أمليناه فيه ، وإن كان خفيفاً ، فإنه ينه على الطريقة ، ويدل على الوجه ويهتدي إلى الحجة ؛ ومتى عظم محل الشيء فقد يكون الإسهاب فيه عيباً ، والإكثار في وصفه تقصيراً ... ولولا أن العقول تختلف ، والأفهام تتباين ، والمعارف تتفاضل - لم نحتاج إلى ما تكلفنا ؛ ولكن الناس يتفاوتون في المعرفة ، ولو اتفقوا فيها لم يحز أن يتفقوا في معرفة هذا الفن ، أو يجتمعوا في الهداية إلى هذا العلم ؛ لاتصاله بأسباب خفية ، وتعلقه بعلوم غامضة الغور ، عميقة التعمق ، كثيرة المذاهب ، قليلة

الطلاب ، ضعيفة الأصحاب ، وبحسب تأتت مواقعته تقع الأفهام دونه ، وعلى قدر لطف مسالكة يكون القصور عنه . . فإذا كان نقد الكلام كله صعباً ، وتمييزه شديداً ، والوقوع على اختلاف فنونه متعذراً ؛ وهذا في كلام الآدميين ؛ فما ظنك بكلام رب العالمين ؟ »

ثم قال : « وقد بينا في نظم القرآن أن الجملة تشتمل على بلاغة منفردة ، والأسلوب يختص بمعنى آخر من الشرف » . وأطلق لقلمه العنان في وصف القرآن وما اشتمل من جوامع المعاني وعظيم البلاغة وعجيب النظم المفارق لسائر النظم ؛ فأثنى في ذلك بما يلد ويشوق . ويعجب ويضطرب ؛ ومن قوله في هذا المعنى : « تجد فيه الحكمة وفصل الخطاب مجلوة عليك في منظر بهيج ، ونظم أنيق ، ومعرض رشيق ، غير مُعْتَصِرٍ على الأسماع ، ولا مغلق على الأفهام ، ولا مستكره في اللفظ ولا مستوحش في المنظر ؛ غريب في الجنس ، غير غريب في القبيل ؛ ممتلئ ماء ونضارة ، ولطفاً وغضارة ؛ يسرى في القلب كما يسرى السرور ، ويمر إلى مواقعه كما يمر السهم ، ويضئ كما يضئ الفجر ، ويزخر كما يزخر البحر ؛ طسوح ، العباب ، جموح على المتناول المتتاب ؛ كالروح في البدن ، والنور المستطير في الأفق ، والغيث الشامل ، والضيء الباهر ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » ؛ من توهم أن الشعر يلحق شأوه بان ضلاله ، ووضح جهله ، إذ الشعر سمت قد تناولته الألسن ، وتداولته القلوب ، وانثالت عليه الهواجس ؛ وضرب الشيطان فيه بسهمه ، وأخذ منه بحظه . وما دونه من كلامهم فهو أدنى محلاً ، وأقرب مأخذاً ، وأسهل مطلباً .. والقرآن كتاب دل على صدق محتمله ، ورسالة دلت على صحة قول المرسل بها ، وبرهان شهد له براهين الأنبياء المتقدمين ، وبينت على طريقة ما سلف إلى الأولين . تحداهم به إذ كان من جنس القول الذي زعموا أنهم أدركوا فيه النهاية ، وبلغوا فيه الغاية ؛ فعرفوا عجزهم ، كما عرف قوم عيسى نقصانهم فيما قدروا من بلوغ أقصى الممكن في العلاج ، والوصول إلى أعلى مراتب الطب ؛ فجاءهم بما يبرزهم من إحياء الموتى ، وإبراء الأكهم والأبرص ، وكما أتى موسى بالعصا التي تلقفت ما برعوا فيه من سحرهم ، وأتت

على ما أجمعوا عليه من أمرهم ، وكما سخر لسليمان الريح والطير والجن حين كانوا يولعون به من فائق الصنعة وبدائع اللطف . ثم كانت هذه المعجزة مما يقف عليه الأول والآخر وقوفاً واحداً ، ويبقى حكمها إلى يوم القيامة ... فتأمل ما عرفناك في كتابنا ، وفرغ له قلبك . واجمع عليه ليك ، ثم اعتصم بالله يهدك ، وتوكل عليه يعنك ويحرك ، واسترشد به يرشدك ، وهو حسبي وحسبك ، ونعم الوكيل .

* * *

رأى الرافعي في إعجاز القرآن :

قال في كتاب « تاريخ آداب العرب » ١٥٣ / ٢ : « وجاء القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ فوضع كتابه المشهور " إعجاز القرآن " ، الذي أجمع المتأخرون من بعده على أنه باب في الإعجاز على حدة ؛ والغريب أنه لم يذكر فيه كتاب الواسطي ، ولا كتاب الرماني . ولا كتاب الخطابي الذي كان يعاصره ، وأوماً إلى كتاب الجاحظ بكلمتين لا خير فيهما ، فكانه هو ابتداء التأليف في الإعجاز بما بسط في كتابه واتسع ، وفي ذلك ما يثبت لنا أن عهد هذا التأليف لا يرد في نشأته إلى غير الجاحظ . على أن كتاب الباقلاني وإن كان فيه الجيد الكثير ؛ وكان الرجل قد هذبه وصفاه وتصنع له ، إلا أنه لم يملك فيه بادرة عابها هو من غيره ، ولم يتحاش وجهاً من التأليف لم يرضه من سواه ، وخرج كتابه كما قال هو في كتاب الجاحظ : " لم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى " .

فإن مرجع الإعجاز فيه إلى الكلام ، وإلى شيء من المعارضة البانية بين جنس وجنس من القول ، ونوع وآخر من فنونه ، وقد حشر إليه أمثلة من كل قبيل من النظم والنثر ؛ ذهب بأكثره ، وغمرت جملته ؛ وعدّها في محاسنه وهي من عيوبه ، وكان الباقلاني ، رحمه الله وأثابه ، واسع الحيلة في العبارة ، مبسوط اللسان إلى مدى بعيد ، يذهب في ذلك مذهب الجاحظ ومذهب مقلده ابن العميد ؛ على بصر وتمكن وحسن تصرف ؛ فجاء كتابه وكأنه في غير ما وضع له ؛ لما فيه من الإغراق في الحشد ، والبالغة في الاستعانة ، والاستراحة إلى النقل إذ كان أكبر

غرضه في هذا الكتاب أن " ينبه على الطريقة ، ويدل على الوجه ، ويهdy إلى الحجة " وهذه ثلاثة لو بسطت لها كل علوم البلاغة وفنون الأدب - لو سعتها ، وهي مع ذلك حشو ووصل .

على أن كتابه قد استبد بهذا الفرع من التصنيف في الإعجاز ، واحتمل المؤنة فيه بجملتها من الكلام والعربية والبيان والنقد ، ووفى بكثير مما قصد إليه من أمهات المسائل والأصول التي أوقع الكلام عليها ، حتى عدّوه الكتاب وحده ، لا يشرك العلماء معه كتاباً آخر في خطره ومنزلته ، وبُعد غوره ، وإحكام ترتيبه ، وقوة حجته ، وبسط عبارته ، وتوثيق سرده . فانظر ما عسى أن يكون غيره مما سبقه أو تلاه . وما زاد الباقلاني ، رحمه الله ، على أن ضمن كتابه روح عصره ، وعلى أن جعله في هذا الباب كالمستحيث للخواطر الوانية ، والهمم المتثاقلة في أهل التحصيل والاستيعاب الذين لم يذهبوا عن معرفة الأدب ، ولم يغفلوا عن وجه اللسان ، ولم ينقطعوا دون محاسن الكلام وعيونه ، ولم يضلوا في مذاهبه وفنونه ، حتى قال : " إن الناقص في هذه الصنعة كالحارج عنها ، والشاذي فيها كالبائن منها " . وقد كانت علوم البلاغة لم تهذب لعهدده ، ولم يبلغ منها الاستنباط العلمي ولم تجرد فيها الأمهات والأصول ، ككتب عبد القاهر ومن جاء بعده ؛ فبسط الرجل من ذلك شيئاً ، وأجمل شيئاً ، وهذب شيئاً ، ونحا في الانتقاد منحى الذين سبقوه من العلماء بالشعر وأهل الموازنة بين الشعراء ، وكانت تلك العصور بهم حفيظة . وبالجملة فقد وضع ما لم يكن يمكن أن يوضع أوفى منه في عصره .

وقد طبع كتاب « إعجاز القرآن » عدة طبعات : الأولى بمطبعة الإسلام بمصر في سنة ١٣١٥ .

والثانية على هامش كتاب الإتقان للسوطى المطبوع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٧ .

والثالثة على هامشه كذلك فى المطبعة الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣١٨ .

والطبعة الرابعة فى المطبعة السلفية سنة ١٣٤٩ ؛ وهى بتحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب . وقد عارضها بنسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية ، وصدرها بكلمة طيبة عن الباقلانى . ومع أن هذه الطبعة أحسن طبعات الكتاب جميعاً ، فإنها لم تخل من شوائب التصحيف والتحرىف ، والنقص الكثير : وفيها ما هو أكثر من ذلك . فقد كرر فيها كلام الباقلانى من السطر الحادى عشر من صفحة ١٧ إلى السطر الأول من ص ١٩ ، فأعيد بنصه وفصه ابتداء من السطر الثانى والعشرين من صفحة ٢١٧ إلى السطر التاسع من صفحة ٢١٩ ، مع أنه مقحم فى هذا الموضع إقحاماً يأباه المقام .

ومن أمثلة النقص الواقع فيها : ما جاء فى ص ٤١ : « وكذلك قد يتفاوت كلام الناس عند إعادة ذكر القصة الواحدة . فرأيناه غير مختلف » وقد ورد هذا الكلام فى طبعتنا كاملاً ص ٥٦ .. عند إعادة ذكر القصة الواحدة تفاوتاً بيناً ، ويختلف اختلافًا كبيراً . ونظرنا القرآن فيما يعاد ذكره من القصة الواحدة فرأيناه غير مختلف » .

ومنها فى ص ٧٠ وكقول على « حين سئل عن قول النبى صلى الله عليه وسلم : إنما قال ذلك والدين فى قل » . وهو فى طبعتنا : « حين سئل عن قول النبى صلى الله عليه وسلم : غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود — : إن النبى صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك والدين فى قل » .

ومنها ما جاء فى ص ٧٧ « ومن البليغ عندهم الغلو كقول النمر بن تولب » وهو فى طبعتنا : « ومن البليغ عندهم الغلو والإفراط فى الصفة ، كقول النمر بن تولب » . ومنها فى ٨٣ « إذا فريق منكم بربهم يشركون . ويعبدون من البديع الموازنة » .

وفى طبعتنا ص ١٣٣ «... يشركون . ومن هذا الجنس قول هند بنت العمان للمغيرة بن شعبة ، وقد أحسن إليها : برّتك يد نالتها خصاصة بعد ثروة ، وأغناك الله عن يد نالت ثروة بعد فاقة . ويعدون من البديع الموازنة » .

ومنها فى ص ٨٧ « ونحوه صحة التفسير ، كقول القائل » . وفى طبعتنا ص ١٤٣ « ونحوه صحة التفسير ، وهو أن توضع معان تحتاج إلى شرح أحوالها ، فإذا شرحت أثبتت تلك المعانى من غير عدول عنها ، ولا زيادة ولا نقصان ، كقول القائل » . وفى نفس الصفحة منها : « ومن البديع التكميل والتتميم ، كقول نافع بن خليفه » . وهو فى صفحتنا نفسها : « ومن البديع التكميل والتتميم وهو أن يأتى بالمعنى الذى بدأ به بجميع المعانى المصححة المتممة لصحته ، المكملة لجودته ، من غير أن يخل ببعضها ، ولا أن يغادر شيئاً منها . كقول القائل : وما عسيت أن أشركك عليه من مواعيد لم تشن بمطل ، ومرافد لم تشب بمن ، وبشر لم يمازجه ملق ، ولم يخالطه مدق . وكقول نافع بن خليفه » .

ومنها فى ص ٢٢٠ « وكذلك لم يشته دعاء القنوت فى أنه هل هو من القرآن أم ، ولا يجوز أن يخفى عليهم » وهو فى طبعتنا ص ٢٤٢ «... هو من القرآن أم لا ، قيل : هذا من تخطيط الملحنين ؛ لأن عندنا أن الصحابة لم يخف عليهم ما هو من القرآن ، ولا يجوز أن يخفى عليهم » .

وقد رمزت إلى طبعة السلفية برمز « س » وضعت كل زيادة عليها بين هاتين العلامتين [] .

وأمثلة التحريف والتصحيح كثيرة مبينة فى أماكنها من الكتاب ، ولكننا نذكر منها :

جاء فى ص ٦٦ منها « وفطنوا لحسنه فتبعوه من بعد ، وبنوا عليه وطلبوه ، ورتبوا فيه المحاسن التى يقع الاضطراب بوزنها ، وتهش النفوس إليها » . والصواب فى طبعتنا ص ٩٧ « التى يقع الإطراب بوزنها » .

وجاء فى ص ٩٧ « كامرى القيس ، وزهير ، والنابعة وإلى يومه ، ونحن نبين تميز كلامهم » . والصواب فى طبعتنا ص ١٦٧ « والنابعة ، وابن هرمة ، ونحن

نبين. تميز كلامهم » .

وحاء في ص ١٣١ « وإنما قرع له الأصمعي إلى إفادته هذه الفائدة خشية أن يعاب عليه » . والصواب في طبعتنا ص ٢٤٥ « وإنما فرع الأصمعي إلى إفادته هذه الفائدة ؛ خشية أن يعاب عليه » .

وجاء في ص ١١٤ « هذا ما صالح عليه محمد بن عبدالله ، صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو : اصطلاحنا على وضع الحرب عن الناس عشرين سنة يأمن فيه الناس » . والصواب في طبعتنا ص ٢٠٥ « اصطلاحنا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيها الناس » .

وجاء في ص ١٣٠ في كلام الباقلاني عن امرئ القيس : « ثم ترى أنفس الشعراء تشوق إلى معارضته ، وتساويه في طريقته . وربما عثرت في وجهه على أشياء كثيرة ، وتقدمت عليه في أسباب عجيبة » . والصواب في طبعتنا ص ٢٤٢ « . وربما غيَّرت في وجهه في أشياء كثيرة » .

وجاء في كلام الباقلاني على بيت امرئ القيس :

وما ذرفت عيناك إلا لتضربني بسهميك في أعشار قلب مقتلٍ
ص ١٣٨ « لأنه إن كان محتاجاً — على ما وصف به نفسه من الصباية فقلبه كله لها ، فكيف يكون بكائها هو الذي يخلص قلبه لها ؟ »
والصواب كما في طبعتنا ص ٢٦٠ « لأنه إن كان محبباً — على ما وصف به نفسه من الصباية .. » .

ص ١٠٠ « ثم ترى أنفس الشعراء تشوق إلى معارضته ، وتساويه في طريقته وربما عثرت في جهة على أشياء كثيرة ، وتقدمت عليه في أسباب عجيبة »
والصواب كما في طبعتنا ص ٢٤٢ « . . وربما غيَّرت في وجهه في أشياء كثيرة . . »

ومن أجل ذلك وأمثاله رأيت أن أنشر الكتاب نشرة علمية قوينة ، تقوم أودّه ، وتكمل نقصه ، وكان لي ما أردت ، بحمد الله وتوفيقه .

وقد اعتمدت في نشره على أربع نسخ خطية :

فالنسخة الأولى : صورتها عن نسخة المتحف البريطاني رقم ٧٧٤٩ وعدد أوراقها ١٣٩ ورقة ، وخطها نسخ جميل وقد ضبطت كلماتها بالحركات . وكتب في آخرها بخط يخالف خطها : « هذا ما كتبه المؤلف لخزانة كتب عضد الدولة ، وطالع فيه الحسن ابن المؤلف ، سنة تسع وتسعين بعد للثلاثمائة » . ولست أمتري في أن هذه العبارة مزورة ، قد كتبها كاتب ليضفي على النسخة قيمة تاريخية ليتسنى له بيعها بثمن مرتفع . وبعيد أن يكتب الباقلائي هذه النسخة لمكتبة عضد الدولة ، ويكون فيها : « خطبة لقس بن ساعدة الإيادي رضى الله عنه ! » ، ولا يعنى بتصحيحها وهذه النسخة مترعة بالتحريف ، وتنقص بعض النصوص ، كما هو مبين في أماكنه من الكتاب . وقد رمزت إلى هذه النسخة بالرمز « م » .

والنسخة الثانية : صورتها عن نسخة مكتبة « كوبرلي » بالآستانة ، وهي تقع في ١٠٤ ورقات ، ومقاسها ٢٥,٥ × ١٦,٨ وخطها نسخ مشكول بالحركات ، وهي مخرومة من وسطها ، وقد كتب في آخرها بخط ناسخها : « وكان الفراغ من نسخه سلخ الشهر المعظم رجب سنة ثمانية عشر وستائة . علقه الشريف حسن بن الشريف محمد ، بن الشريف على بن الشريف حسين ، الحسيني ، السمرقندي الناسخ ، وصلوات الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا » . وقد رمزت إليها بالحرف « ك » .

والنسخة الثالثة : مخطوطة خاصة مجهولة التاريخ ، وليس عليها ما يدل على اسم ناسخها ، وهي مكتوبة بخط مغربي دقيق ، غير مضبوطة وتقع في ١١٢ ورقة وقد فقدت منها الورقة الأولى ، وقد رمزت إليها بالحرف « ب » .

والنسخة الرابعة صورتها عن النسخة المحفوظة بمكتبة « الإسكوريال » بأسبانيا تحت رقم ١٤٣٥ وهي تقع في ١٢٥ ورقة ، وقد جاء في آخرها : « وكان الفراغ منه في غرة ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة ، نسخه من أصل الفقيه الإمام أبي الحجاج : يوسف بن عبد العزيز اللخمي ، الذي عليه خط شيخه عمدة أهل الحق ، أبي عبد الله التميمي . وأخبرني أنه نسخها من نسخة صحيحة عليها

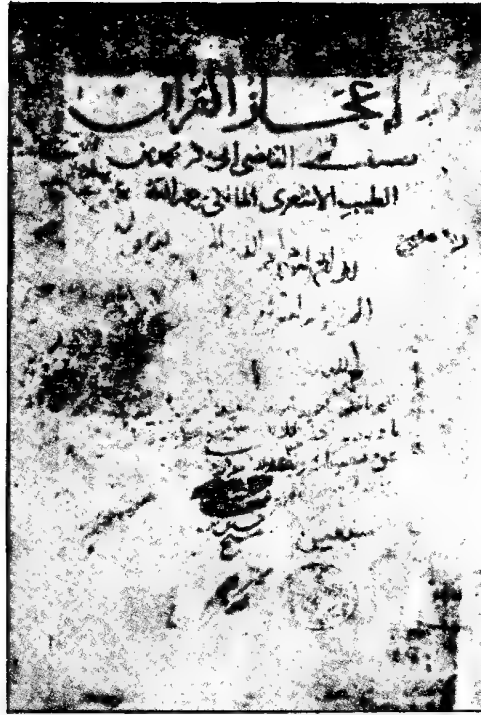
مكتوب : فرغ من نسخها في جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعمائة . وقال لي :
توفي القاضي المؤلف ، رحمه الله ، سنة أربع وأربعمائة . وعارضت نسختي هذه
بالأصل ، وقرأتها عليه وهو يمسك أصله ، والحمد لله رب العالمين « وقد رمزت
إلى هذه النسخة بحرف « ا » .

* * *

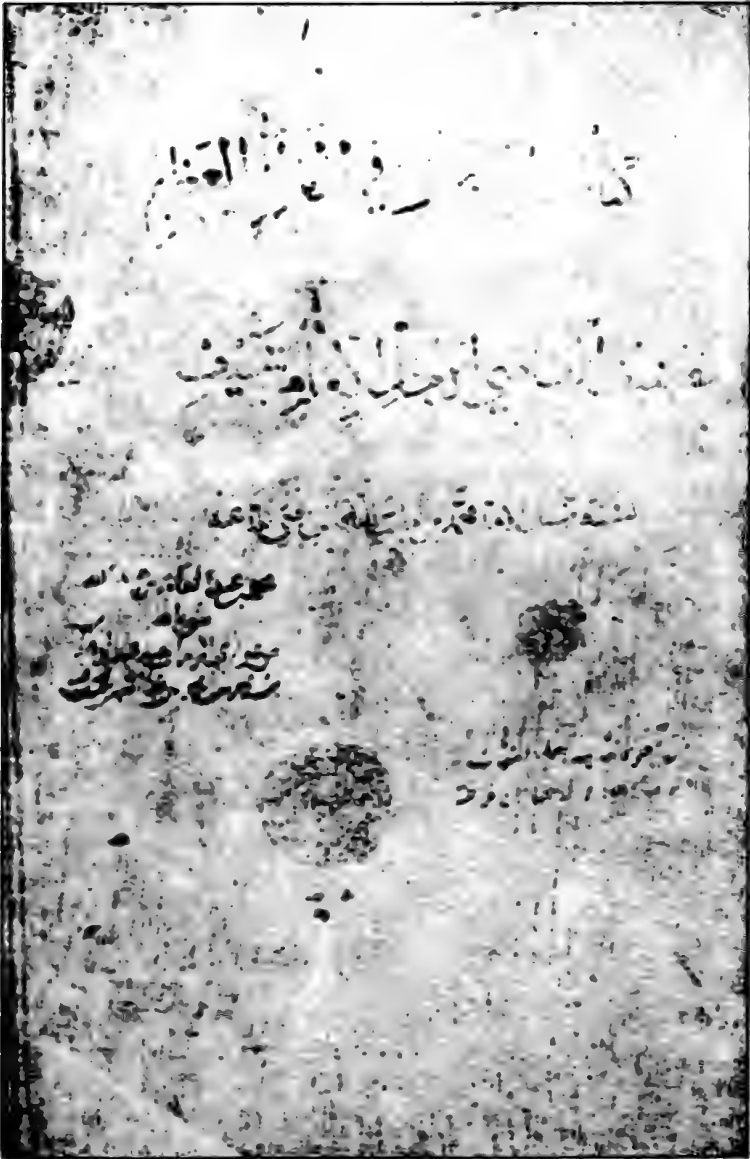
وبعد ، فإني أحمد الله سبحانه أن وفقني لإخراج الكتاب على هذا النحو ،
فإن كنت أصبت فالخير أردت ، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني بذلت فيه
وسعى ، وفي لفتات النقاد ما يكمل النقص ويسد الخلل ، والله ولي التوفيق .

السيد أحمد صقر

القاهرة يوم الخميس } ١٨ من المحرم سنة ١٣٧٤ هـ
١٦ من سبتمبر ١٩٥٤ م



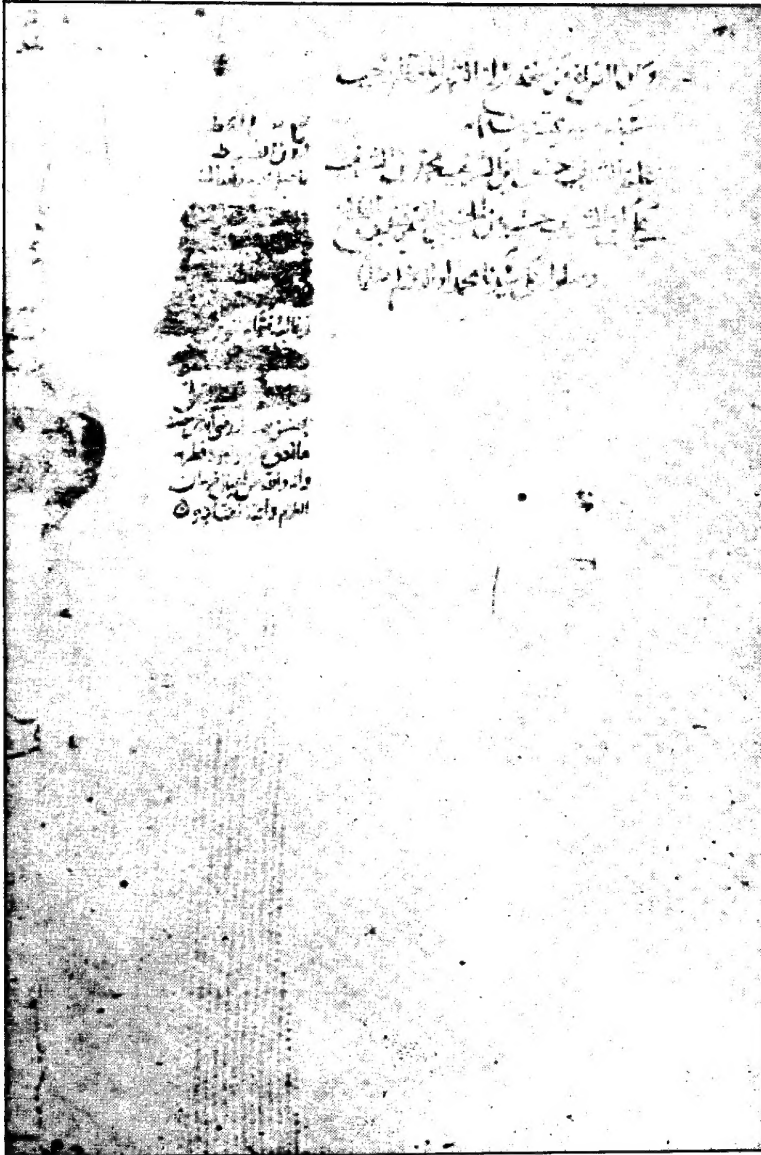
اللوحه رقم : ١
 عنوان نسخة المتحف البريطاني
 المرموز لها بحرف : م



اللوحة : ٤

عنوان نسخة كوبريلي

المرفوز لها بحرف : ك



اللوحة : ٦

آخر صفحة من نسخة كوبريللي
المرموز لها بحرف : ك

